

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف 01
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص محاسبة ومالية وتدقيق
أطروحة مُقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية
بغوان

المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في
المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

من إعداد الطالبة: شهرزاد بلهامل

تحت إشراف الأستاذ: ذوادي مهدي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. كمال بوعظم	جامعة فرحات عباس- سطيف 01	رئيسا
د. ذوادي مهدي	جامعة فرحات عباس- سطيف 01	مشرفا ومقررا
أ.د. تيجاني بالرقى	جامعة فرحات عباس- سطيف 01	عضوا مناقشا
أ.د. مصطفى عقاري	جامعة الحاج لخضر- باتنة 01	عضوا مناقشا
د. عبد الرحمان العايب	جامعة فرحات عباس- سطيف 01	عضوا مناقشا
د. نور الدين زعبيط	جامعة العربي بن مهدي- أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2016/2015

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

صدق الله العظيم [سورة الإسراء: 85]

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

❖ الأستاذ المشرف، الأستاذ ذوادي مهيدي، لقبوله الإشراف على العمل واهتمامه

ومتابعته له؛

❖ كل الأساتذة الكرام الذين ساعدوني على إتمام هذا البحث، ولم يبخلوا علي بالملاحظات

والنصائح؛

❖ كل إطارات وموظفي الاستقبال في المؤسسات الإدارية والاقتصادية التي تمت

زيارتها، بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالبحث؛

❖ كل الأقارب والأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني في إعداد هذا البحث؛

❖ أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة العمل وقبول مناقشته.

لكم جزيل الشكر

إهداء

هذا العمل ثمرة تعب سنين طوال، وجهد مضمّن

ما كان ليكون لولا دعم وسُنُود من أشخاص كانوا كالنجوم في ليلاليه الظلماء

فكيف أهديه وهو من صنع أيديهم

كيف أشكرهم وهم عن الشكر أسمى

إلى نبع الحنان ودفء الزمان

أمي الغالية

إلى نور العيون وروح الفؤاد

أبي الغالي

حماكما الله من كل سوء وحفظكما من كل شر

إلى سلوى الحياة

إخوتي وأختي

إلى كل من دعائي بخير وأراد لي الخير

أهدي هذا العمل

شهرزاد بلہامل

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
-	فهرس المحتويات
أ	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
2	مقدمة
3	المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية
3	1- نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية
9	2- تعريف المسؤولية الاجتماعية والمصطلحات ذات الصلة بها
14	3- التأصيل الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية
19	المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين القبول والرفض
19	1- إشكالية تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية
24	2- أسباب انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية والحجج المؤيدة والمعارضة له
30	3- الجدال القائم حول طبيعة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
33	المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية كمفهوم عالمي
33	1- علاقة مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالشركات متعددة الجنسيات
36	2- مدونات السلوك العالمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية
44	3- تحديات تطبيق المسؤولية الاجتماعية
46	خلاصة
47	الفصل الثاني: الإطار العام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
48	مقدمة
49	المبحث الأول: مناهج البحث في الفكر المحاسبي
49	1- منهج القيم الاقتصادية والاجتماعية
53	2- منهج اتخاذ القرار
55	3- منهج دراسة السوق
57	4- منهج الدراسات الوضعية
60	5- منهج التوسع في الإفصاح
61	المبحث الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
61	1- نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

62	2- البحث العلمي في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
68	3- الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
76	المبحث الثالث: مظاهر التطبيق والمشاكل التي تواجهه
76	1- اعتبارات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومزايا تطبيقه
77	2- بعض مظاهر تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
79	3- مشاكل تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
84	خلاصة
85	الفصل الثالث: القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
86	مقدمة
87	المبحث الأول: القياس المحاسبي
87	1- تطور نظرية القياس المحاسبي
91	2- خطوات القياس المحاسبي
94	3- معايير القياس المحاسبي
95	4- طرق القياس المحاسبي
97	5- موضوعية القياس المحاسبي ومصادر التحيز فيه
100	المبحث الثاني: القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية
101	1- قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات
103	2- قياس التكاليف الاجتماعية
114	3- قياس العائد الاجتماعي
118	المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي
118	1- تعريف الإفصاح المحاسبي وأهدافه
120	2- أنواع الإفصاح المحاسبي
121	3- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية
125	المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
125	1- تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأهميته
127	2- الاعتبارات التي تحكم قياس عناصر المسؤولية الاجتماعية والتقرير عنها
127	3- أساليب ونماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
132	خلاصة
133	الدراسة التطبيقية
134	الفصل الرابع: الإطار العام للدراسة التطبيقية

135	مقدمة
136	المبحث الأول: المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة التطبيقية
136	1- منهج الدراسة
136	2- مصدر البيانات
137	3- أداة جمع البيانات
141	4- مجتمع وعينة الدراسة
142	5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
143	المبحث الثاني: اختبار صدق وثبات الاستبيان والتوزيع الطبيعي للبيانات
143	1- اختبار صدق الاستبيان
153	2- اختبار ثبات الاستبيان
154	3- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
156	المبحث الثالث: الوصف الإحصائي لعينتي الدراسة وفق متغيرات المراقبة
156	1- الوصف الإحصائي لعينة الاستبيان الأول وفق متغيرات المراقبة
163	2- الوصف الإحصائي لعينة الاستبيان الثاني وفق متغيرات المراقبة
168	خلاصة
169	الفصل الخامس: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج
170	مقدمة
171	المبحث الأول: اختبار الفرضية الأولى وتحليل نتائجها
171	1- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الأول
174	2- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثاني
176	3- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثالث
186	4- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الرابع
187	5- اختبار وجود علاقة بين متغيرات المراقبة وإجابات المستقصين
191	6- الإجابة على الفرضية الأولى
192	المبحث الثاني: اختبار الفرضية الثانية وتحليل نتائجها
192	1- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الأول
194	2- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثاني
196	3- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثالث
198	4- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الرابع

199	5- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الخامس
201	6- اختبار وجود علاقة بين متغيرات المراقبة وإجابات المستقصين
205	7- الإجابة على الفرضية الثانية
206	خلاصة
207	الخاتمة
213	المراجع
224	الملاحق
256	الملخص

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مختلف صيغ الإجابات المعتمدة في الاستبيانين والدرجة المعمول بها	137
2	هيكل الاستبيان الأول	138
3	هيكل الاستبيان الثاني	139
4	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول	143
5	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الثاني	144
6	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الأول من المحور الثالث	145
7	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الثاني من المحور الثالث	146
8	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الثالث من المحور الثالث	147
9	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الرابع من المحور الثالث	147
10	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الرابع	148
11	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول	148
12	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الثاني	149
13	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الثالث	150
14	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الرابع	151
15	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الخامس	152
16	نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لمختلف محاور الاستبيانين	153

154	نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ alpha de Cronbach	17
154	نتائج اختبار كولموغوروف-سيمرنوف (1sample Kolmogorov-Smirnov)	18
156	التوزيع التكراري لمتغير الوظيفة المشغولة في المؤسسة	19
157	التوزيع التكراري لمتغير التخصص	20
158	التوزيع التكراري لمتغير السن	21
159	التوزيع التكراري لمتغير الخبرة	22
160	التوزيع التكراري لمتغير نوع المؤسسة	23
161	التوزيع التكراري لمتغير الطابع القانوني	24
162	التوزيع التكراري لمتغير الوضعية المالية	25
163	التوزيع التكراري لمتغير الوظيفة المشغولة في المؤسسة	26
164	التوزيع التكراري لمتغير التخصص	27
165	التوزيع التكراري لمتغير السن	28
166	التوزيع التكراري لمتغير الخبرة	29
172	نتائج اختبار المحور الأول	30
174	نتائج اختبار المحور الثاني	31
176	نتائج اختبار المحور الثالث	32
177	نتائج اختبار مجال العلاقة مع المجتمع	33
179	نتائج اختبار مجال العلاقة مع الموارد البشرية	34
182	نتائج اختبار مجال العلاقة مع المستهلك	35
184	نتائج اختبار مجال المحافظة على البيئة	36
186	نتائج اختبار المحور الرابع	37
187	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة"	38
188	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "التخصص"	39
189	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "السن"	40
189	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الخبرة"	41
190	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "نوع المؤسسة"	42
191	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الطابع القانوني"	43
191	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوضعية المالية"	44
193	نتائج اختبار المحور الأول	45
196	نتائج اختبار المحور الثاني	46

197	نتائج اختبار المحور الثالث	47
199	نتائج اختبار المحور الرابع	48
201	نتائج اختبار المحور الخامس	49
202	تصنيف العوامل حسب الدرجات وترتيبها فيما بينها	50
203	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة"	51
204	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "التخصص"	52
204	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "السن"	53
205	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الخبرة"	54
205	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "نوع المؤسسة"	55
206	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الطابع القانوني"	56
206	نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوضع المالية"	57
208	ملخص نتائج اختبار فرضيات البحث	58

المقدمة العامة

تكتسب المؤسسة بنص القانون صفة "الشخصية المعنوية"، والتي بموجبها تُعتبر المؤسسة عنصرا مجتمعيا كامل الحقوق والواجبات، وانطلاقا من فكرة الشخص المعنوي وتطور الفكر الاقتصادي، توسع مفهوم المؤسسة ليشمل صفة "المواطنة"، أي أنه يتم النظر للمؤسسة على أنها مواطن عادي تربطه علاقات تفاعلية مع المجتمع الذي يعيش فيه.

حيث أن اكتساب المؤسسة لحق مزاولة النشاط في المجتمع والاستفادة من الموارد والفرص المتاحة فيه، يترتب عليه واجبات تقع على عاتقها اتجاه هذا المجتمع، وتعتبر هذه الواجبات مقابلا لحق الاستغلال، ويتم استخدام مصطلح "المسؤولية الاجتماعية" للتعبير عن هذه التزامات.

ومن أجل التمكن من الحكم على مدى احترام المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية، طالبت العديد من المنظمات المؤسسات بضرورة الإفصاح عن مجهوداتها ونشاطاتها الاجتماعية، واستجابة لهذه المطالب، وبغرض تطوير الفكر المحاسبي، قامت العديد من المنظمات المحاسبية وأشهرها "مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB" بإدراج فئة "الجمهور" كأحد فئات مستخدمي القوائم المالية التي يجب على المؤسسات تلبية احتياجاتها من المعلومات؛ حيث نستخدم مصطلح "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" للتعبير عن عملية القياس والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

وتتعلق هذه المعلومات بالجهود التي تبذلها المؤسسات في الجوانب الخاصة بعلاقتها مع المجتمع ومساهماتها المادية والمعنوية في تطويره، والعلاقة مع الموارد البشرية من حيث الالتزام بقوانين العمل واحترام حقوق العمال وتعزيز إحساسهم بالانتماء للمؤسسة، وأيضا علاقتها مع المستهلك من خلال تلبية احتياجاته من المنتجات التي يتم الحرص فيها على توفير الجودة والأمان؛ كما تتعلق المسؤولية الاجتماعية أيضا بجانب الحفاظ على البيئة من خلال اتخاذ إجراءات لتخفيض نسبة التلوث الناتج عن نشاط المؤسسة وكذا الاستهلاك العقلاني للموارد الطبيعية.

وقد أدركت العديد من المؤسسات حول العالم أهمية التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والتقرير عنها والتأثيرات الإيجابية لذلك على اختيارات المستهلكين والمستثمرين ومختلف الجهات التي تتعامل معها؛ حيث أن الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات يساهم في تعزيز السمعة الجيدة للمؤسسة وتحسين أرباحها، ونجد اليوم العديد من المؤسسات الكبيرة والرائدة تعمل بشكل مكثف في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومن هذا المنطلق تم استقاء فكرة البحث والتي نطرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

" ما واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ وما مدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في هذه المؤسسات؟ "

الأسئلة الفرعية:

- هل تحترم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية وتلتزم بها؟
- هل تقوم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

فرضيات البحث:

نعتمد في هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين أساسيتين، تتمثلان فيما يلي:

الفرضية الأولى:

"تحتترم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية"

الفرضية الثانية:

"يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

أهداف البحث:

يتم إعداد هذا البحث بغرض تحقيق الأهداف الآتي ذكرها:

- التعرف على طرق القياس وأساليب الإفصاح المعتمدة في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على حقيقة الممارسة الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- التعرف على واقع الممارسة المحاسبية فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تطرقه لموضوع معاصر يتعلق بتطوير الوظيفة المحاسبية والزيادة من جودة مخرجاتها، ونابع من حاجة المجتمع لمعلومات عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، مما يُمكن من تقييم أفضل للمؤسسات ومعرفة مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية.

منهج البحث المتبع:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي، والذي يُعرّف بأنه أسلوب بحث يستخدم لدراسة ظاهرة ما، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا وكميا؛ حيث التعبير الكيفي يعطينا وصفا للظاهرة موضحا خصائصها، أما التعبير الكمي فيتمثل في الوصف الرقمي لحجم الظاهرة ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

وقد تم في هذا البحث إجراء دراسة استقصائية باستخدام أداة البحث المتمثلة في الاستبيان، وذلك بهدف وصف وتقييم واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكذا حقيقة الممارسة المحاسبية في هذا المجال، وهي دراسة استكشافية لآراء المديرين العاملين والماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع استجابة للدوافع التالية:

- ميول شخصي للموضوع خصوصا أنه معاصر مع رغبة شديدة للبحث فيه؛
- اقتناع الباحث بفكرة "المؤسسة المواطنة"، الأمر الذي يجعل من المؤسسة مسؤولة أمام جمهورها وزبائنهم وكل الجهات التي تتعامل معها، وبالتالي ضرورة تقديمها لمعلومات عن أدائها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية؛
- إعطاء نظرة عن واقع المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة الخاصة بها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Murry Alan 2010)، بعنوان Do market value companies social and environmental activity? An inquiry into associations among social disclosure, social performance and financial performance.

تحرى الباحث من خلال هذه الدراسة ردة فعل السوق المالي على الإفصاح الاجتماعي والعلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والأداء الاجتماعي والأداء المالي، وقد احتوى البحث على دراستين تطبيقيتين: الأولى دراسة كمية للقوائم المالية لعشر سنوات متتالية، درس فيها العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي وعوائد الأسهم، وقد أجريت الدراسة على 100 مؤسسة بريطانية؛ أما الثانية دراسة نوعية، درس فيها تحفيزات القيام بالإفصاح الاجتماعي عن طريق مقابلات مع المديرين التنفيذيين للمؤسسات وكذلك مساهمين في السوق المالي.

– خلصت الدراسة الأولى إلى أنه توجد علاقة بين الإفصاح الاجتماعي وعوائد الأسهم، ليست علاقة واضحة لكن هناك دلائل على وجودها مع ازدياد مستمر لممارسات الإفصاح الاجتماعي على طول فترة الدراسة؛

– أما الدراسة الثانية فأثبتت أن المؤسسات ليست متأكدة تماما من أن مستخدمي القوائم المالية مهتمون بالإفصاح الاجتماعي، وبالنسبة للسوق فيزيد الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي إذا ما أظهر درجة عالية من المخاطر أو الحوكمة.

2- دراسة يوسف محمد جربوع (2006)، بعنوان " مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"، قام فيها الباحث بدراسة مدى تطبيق القياس والإفصاح عن المحاسبة الاجتماعية في القوائم المالية، وقد استعان الباحث بالاستبيان الذي وزع على 70 من المدراء الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في المؤسسات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة، وقد خلصت الدراسة إلى:

– الدراسة التحليلية لموضوع المحاسبة الاجتماعية للمؤسسات لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المعاهد والمنظمات المحاسبية في الدول العربية؛

– يجب أن يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي إلى جانب الإفصاح عن الأداء الاقتصادي باتباع أسلوب الدمج كي يكون أكثر ملائمة للمستخدمين.

3- دراسة Caron Marie Anderée et al (2006)، بعنوان Le comptable et la responsabilité sociétal de l'entreprise: une question de connaissance ou de competence: اهتم البحث بدراسة علاقة التكوين الذي يتلقاه المحاسب في مجال المسؤولية الاجتماعية مع طريقة تعامله مع القضايا المحاسبية التي لها علاقة بهذا المجال، وقد تم الاستعانة بالاستبيان لإجراء الدراسة وتم توزيعه على 85 مؤسسة كندية، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

– المحاسبون يتمكنون من تطوير المعارف المكتسبة من التكوين الذي تلقوه إلى مهارات نتيجة احتكاكهم بالواقع العملي ومواجهتهم لمواقف حقيقية؛

– هذا التكوين يمكن المحاسب من مواكبة التطورات الحاصلة في بيئته والمشاركة في عمليات وضع التنظيمات والتشريعات الخاصة بهذا المجال.

تقسيمات البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة؛ وقد خُصّصت الفصول الثلاثة الأولى للدراسة النظرية؛ حيث يتطرق الفصل الأول إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من مختلف جوانبه، والفصل الثاني يناقش الإطار العام للمحاسبة عن

المسؤولية الاجتماعية، ويُعنى الفصل الثالث بدراسة القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

أما الفصلين الرابع والخامس، فيمثلان أجزاء الدراسة التطبيقية لهذا البحث؛ حيث يُعنى الفصل الرابع بشرح الإطار العام للدراسة التطبيقية، بينما يخصص الفصل الخامس لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

الفصل الأول

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

مقدمة:

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية موضوعاً حديثاً نسبياً في الفكر الإداري، وهو موضوع شائك كونه يناقش علاقة المؤسسة مع محيطها من وجهة نظر اجتماعية وليس اقتصادية، الأمر الذي يجعل من المؤسسة مسؤولة أمام المجتمع ومُطالَبة بالتفاعل معه والمساهمة في تطويره، ولتغطية هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

يتم فيه مناقشة نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومختلف التعاريف التي تم اقتراحها له والمصطلحات ذات العلاقة؛ وكذا التأصيل الإسلامي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية بين القبول والرفض

يتطرق المبحث لأبعاد المسؤولية الاجتماعية؛ ثم لحجج ومبررات كل من المؤيدين والمعارضين لفكرة تحميل المؤسسة مسؤولية اجتماعية؛ وكذا مناقشة الجدل القائم حول طبيعة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية كمفهوم عالمي

يتم في هذا المبحث شرح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والشركات متعددة الجنسيات؛ عرض بعض مدونات السلوك العالمية المرتبطة بموضوع المسؤولية الاجتماعية، وشرح التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في الواقع العملي.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

يتطلب التطرق لموضوع المسؤولية الاجتماعية، الاطلاع على تاريخ نشأتها أولاً وتحديد أهم الحقب الزمنية التي مرت بها والتي أثرت على مسار تطورها، وهذا ما سيتم عرضه في المطلب الأول من هذا المبحث.

كما أنه قد أصبح من الحتمي صياغة تعريف للمسؤولية الاجتماعية يضبط عناصرها ويحدد معالمها، الأمر الذي يُمكن من التوسع في دراستها والإحاطة بمختلف جوانبها وفهم الفرق بينها وبين العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بها؛ وهذا ما يُعنى المطلب الثاني بدراسته.

وفيما يتعلق بالنقاش الحاصل حول أصول المسؤولية الاجتماعية، فمن الباحثين من تعمق بالبحث ليكتشف حقيقة رجوعها لأصول دينية، وبما أن الدين الإسلامي أصح الرسالات وأسلمها؛ حيث حفظه الله سبحانه وتعالى من أي تحريف أو تغيير؛ فإن كل قواعده وتعاليمه تعمل بشكل متكامل على توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات بشكل يكفل حقوق الجميع وعدم الإضرار بأي طرف، وسنعمل في المطلب الثالث على إبراز أهم القواعد والتعاليم الدينية ذات الصلة بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

1- نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية مفهوم تبلور مع مرور الزمن؛ وتأثر بالواقع الفكري والاقتصادي لكل حقبة زمنية مر بها؛ والمتتبع لتاريخ المسؤولية الاجتماعية وتطورها؛ يستنتج أنها مرت بثلاث مراحل أساسية: مرحلة تعظيم الربح؛ مرحلة الإدراك، مرحلة إدارة نوعية الحياة.

1-1- مرحلة تعظيم الربح 1800-1920

يبدأ التأريخ لهذه المرحلة عقب الثورة الصناعية¹، التي تعتبر ميلاد تاريخ اقتصادي جديد، على قطيعة مع الممارسات الاقتصادية السابقة، التي كانت تعتمد على الزراعة المعيشية والأعمال اليدوية كمورد أساسي للعيش، حيث تميزت الثورة الصناعية بظهور المصانع والاختراعات العلمية، مما أدى إلى زيادة كمية الإنتاج واختصار الوقت.

تميزت هذه الفترة بظهور النظريات الاقتصادية التابعة للمدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، كنظرية "آدم سميث" قائد المدرسة الكلاسيكية المطالبة بال رأسمالية والتي شعارها الأساسي "دعه يعمل، دعه يمر"؛ حيث نادى "آدم سميث" بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحماية وترسيخ الفكرة القائلة بأن للملاك الحرية الكاملة في تسيير أمور المؤسسات مادام الهدف هو تعظيم الربح.

¹ طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري (2005): المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال _ الأعمال والمجتمع؛ دار وائل للنشر؛ ط 1؛ الأردن، ص 55.

كما انبثقت عن هذه المدرسة، المدرسة النيوكلاسيكية التي يقودها ميلتون فريدمان Milton Friedman، والذي يعتبر أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة التي تقع على عاتق المؤسسة هي "تعظيم ربح الملاك والمساهمين"¹.

لذا نلاحظ في هذه الفترة وجود فئتين اجتماعيتين فقط: الفئة البرجوازية المتمثلة في الملاك، والفئة الكادحة المتمثلة في العمال؛ وقد كانت هذه الأخيرة تُستغل بطرق غير إنسانية وتعيش حياة قاسية وظروف عمل مزرية وغير مقبولة، حيث كان أسبوع العمل ذو المائة ساعة، بعيدا عن أي تأمين صحي أو أمن صناعي؛ كل هذا مقابل أجر زهيد جدا؛ وسبب هذه الوضعية اللانسانية التي يعيشها العمال راجع لرغبة الملاك بتعظيم الربح وتوسيع المصانع وتطوير الصناعة؛ دون التفكير في تحمل أي تكاليف من شأنها تحسين حياة العمال وظروف العمل².

مما يعني أن هدف تعظيم الربح قد طغى على الجانب الإنساني والقيم الأخلاقية التي لم يعد لها أي اعتبار، وسواد روح الأنانية واعتبار كل ما في المؤسسة ملگا للملاك بما فيهم العمال.

كما نجد أيضا، أن هذه الفترة شهدت تخوفا كبيرا من قبل الملاك من ثوران العمال ضدهم بسبب الظروف القاسية التي يعيشونها والمعاملة العسكرية التي يتلقونها؛ حيث كان الشعار السائد " طبقة العمال، طبقة خطيرة"، ويبرر الملاك دوما لامتسؤوليتهم اتجاه العمال بحجة "تحقيق مصلحة المجتمع من خلال تحقيق أقصى ربح"³.

هذه الظروف أدت إلى ضعف إنتاجية العمال وتدهور حالتهم الصحية، وظهور بعض الأفكار المناهضة لطبقة الملاك داخل المؤسسة وخارجها، وهنا بدأ التفكير في الاهتمام بهذا العنصر المولد للثروة المتمثل في "العمال"، فبدأت الدراسات والنظريات مثل تلك الخاصة بقياس الحركة والزمن، مدى تأثير تحسين ظروف العمل على إنتاجية العمال، دور الحوافز والرفع من الأجور في زيادة الإنتاجية، نظرية الأجر بالقطعة، تقسيم العمل...

وقد تنافست كل هذه الدراسات والنظريات فيما بينها للوصول إلى الطريقة الأنجع لتحقيق الهدف الأسمى وهو "تعظيم الربح" مع تقليص التكاليف قدر الإمكان وتوفير ظروف عمل نوعا ما ملائمة للعمال تسمح لهم بالاستمرار، أي أن الجانب الاجتماعي الوحيد الذي تم إدراكه خلال هذه الفترة هو زيادة طفيفة في أجور العمال⁴.

¹ Groux IGS(2009) : la responsabilité sociétale de l'entreprise(RSE) sous le prisme du développement durable, AfarnaudFranel édition, France, p 79-81.

² Gérard Fonteneau(october 2003) : « corporate social responsibility_ envisioning its social implication », The jus Semper Global Alliance living wages North &South,p 2.

³ Idem.

⁴ Diemer Arnaud (SD): Economie d'entreprise; IUFM D'auvergne; France; p4-7.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هذه الدراسات والنظريات القائمة على دراسة العامل وظروف العمل كانت غير منصفة، فقد كانت تنص على تحسين بعض الجوانب الحياتية والعملية للعمال مقابل استنزاف طاقاتهم وإعطائهم أجور لا تتماشى والجهد المبذول، لذا ظهرت عدة تيارات تطالب بتأمين سلامة العمال في مواقع العمل، وتقليص ساعات العمل ومنع عمالة الأطفال؛ وهذا ما يفسر تحول نظرة الإدارة من محاولة تحقيق أقصى ربح إلى السعي لتحقيق "الربح الملائم" الذي يحقق المصلحة الذاتية للمؤسسة والعمال معا.

يرى الباحث أن هذه المرحلة تميزت بعدم وجود أي فكرة حول المسؤولية الاجتماعية، فكل ما نجده لا يتعدى كونه ممارسات بسيطة لتحسين ظروف العمل من أجل الرفع من إنتاجية العمال؛ كما نلمس غياب تام للوعي البيئي؛ فقد شهدت هذه الفترة استنزافا موسعا وغير عقلاني للموارد الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث الناتجة عن فضلات المصانع التي لا يتم التخلص منها بشكل سليم، كما أن الحكومات لم تفرض أي قيود أو عقوبات على هذه التجاوزات البيئية رغم تأثيرها السلبي على حياة الأفراد والمجتمع.

كمخلص لما سبق، نجد أن المفهوم السائد للمسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة، يتأثر بالفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، الذي يهتم فقط بجانب الربح، ولا يضع أي حدود للطرق التفسيرية المتبعة والتي من شأنها تحقيق هذا الربح؛ بحجة أن المسير هو الأدرى بمصلحة المؤسسة، وأن كل قرار يتم اتخاذه، يصب في مصلحة المؤسسة، وبالتالي فهو يصب في مصلحة المجتمع، لأن البيئة الاقتصادية تقوم على المؤسسات.

حيث يبرر Milton Friedman رأيه في موضوع المسؤولية الاجتماعية، بقوله: أن تحمل المؤسسة لنفقات مخصصة للجانب الاجتماعي؛ يقلص من عوائد الملاك (ضياح أموال الملاك)، كما أنها ستؤدي إلى زيادة التكاليف المحملة للمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها على المستهلكين (ضياح أموال المستهلكين)، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى انخفاض أجور العمال (ضياح أموال العمال)، ويضيف بأن المسؤولية الاجتماعية تقع على كل فرد في المجتمع ولا داعي لتوكيل جهة معينة للقيام بها (المؤسسة)، حيث يرى أن كلا من الملاك والعمال والمستهلكين يمكنهم الإنفاق على الجانب الاجتماعي من أموالهم الخاصة ومن خلال مبادرات فردية لمن شاء فعل ذلك¹.

¹ Milton Friedman(13/09/1970) : « The social responsibility of business into increase its profits », The new York times Magazine, p 2.

1-2- مرحلة الإدراك 1920- 1960

تميزت هذه المرحلة بنمو الوعي بآثار أنشطة المؤسسة على المجتمع، والمناداة بضرورة تحمل المؤسسات لمسؤولياتها اتجاه المجتمع، وكان شيلدون (1920) أول من أشار إلى أن "مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع".

وقد شهدت هذه الفترة، أزمة الكساد العظيم الذي حدث نتيجة الاختلال بين العرض والطلب، وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي تطالب بتدخل الدولة في الاقتصاد لإعادة التوازن والعمل على سن قوانين للرفع من أجور العمال وتحسين أوضاعهم¹.

كما تزامنت هذه النداءات مع ظهور الأفكار الاشتراكية التي أصبح ينظر إليها على أنها حل بديل للرأسمالية، التي اعتبرها الاشتراكيون السبب الرئيس في أزمة الكساد العظيم، وطالبوا بتدخل الدولة وفرض قوانين تلزم المؤسسات بمسؤوليتها اتجاه المجتمع واتجاه عمالها بدل الاهتمام فقط بمصالح الملاك.

كما تميزت هذه الفترة بنمو وعي العمال وبداية ظهور النقابات العمالية التي كانت تنادي بتحديد ساعات العمل ورفع الأجور والتأمين الصحي والتقاعد...، وقد تطورت هذه النقابات وتعاضم دورها وأصبحت تمثل جهة ضغط لها وزنها على الساحة الاقتصادية والسياسية من خلال الإضرابات التي تنظمها والتي ألحقت خسائر كبيرة بالمؤسسات، ونتيجة هذه الظروف الضاغطة تمكن العمال من تحصيل العديد من مطالبهم وحقوقهم².

أما الفترة الحاسمة من هذه المرحلة، فقد كانت بعد الحرب العالمية الثانية³، فبعد حربين عالميتين متتاليتين، وجب على الحكومات التدخل لإعادة تنظيم مختلف الجوانب الحياتية لمواطنيها والعمل على توجيه الاقتصاد بما يخدم أهدافها التنموية ويؤمن مستوى معيشي محترم للأفراد، لذا فإننا نلاحظ بأن الحكومات فرضت على المؤسسات الاستجابة والإذعان للعديد من مطالب العمال، فتم تحديد حد أدنى للأجور، إشراك العمال في مجالس الإدارة، تمكينهم من التأمين الصحي، كما قامت الحكومات أيضا بسن عدة قوانين تتعلق بحوادث العمل⁴.

أدى نمو النقابات وقوتها وقدرتها على تحصيل العديد من حقوق العمال ونمو الوعي بالأضرار التي تلحقها المؤسسات بالمجتمع وبالبيئة؛ إلى ظهور ما يسمى بـ "جماعات الضغط" والمتمثلة في جمعيات حماية المستهلك، جمعيات حماية البيئة، جمعيات السلام الأخضر...⁵، والتي استفادت من التطور الحاصل في وسائل الاتصال للقيام بدورها المتمثل

¹ محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان (2009): تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ص 464-465.

² طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 57-58.

³ المرجع السابق، ص 58.

⁴ Gérard Fonteneau, op.cit, p 2.

⁵ طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص 59.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

في تعميق الفهم بمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية، فمارست ضغوطا كبيرة على المؤسسات والحكومات من أجل:

- الحفاظ على البيئة: من خلال العمل على التقليل من الانبعاثات السامة، الاهتمام بمعالجة الفضلات الصناعية، الوقوف في وجه جميع الانتهاكات البيئية الأخرى؛
- حماية المستهلك: من خلال تجنيد المجتمع وإثارة قضايا حساسة تتعلق بعدم صلاحية المنتجات، حالات التسمم الغذائي، المنتجات غير المطابقة للمواصفات والأخطار الناتجة عن ذلك.

كل هذه التطورات فرضت على المؤسسات مسؤولية جديدة تضاف إلى مسؤوليتها اتجاه العمال والملاك، تتمثل في الاهتمام بالمستهلك والبيئة، خصوصا مع تطور الوعي الاستهلاكي لدى الأفراد، حيث أنهم أصبحوا أكثر ميولا لاقتناء المنتجات التي تعتمد مؤسساتها استراتيجيات للحفاظ على البيئة وتتبع تقنيات تقلل من الأضرار الناتجة عن عمليات التصنيع.

كمخلص لما سبق، نجد أن المفهوم السائد للمسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة يتأثر بأفكار Sheldon، حيث يرى بأن المؤسسة مسؤولية اجتماعية تضاف إلى مسؤوليتها الاقتصادية التقليدية، وهي الاهتمام بمصالح الأطراف ذات العلاقة، والذين يمكن تصنيفهم إلى نوعين:

- أطراف داخلية: ملاك وعمال؛
- أطراف خارجية: مستهلكين وجمهور وجماعات الضغط.

كما نلاحظ أن هذه المسؤولية تكتسب صفة الإلزام بشكليين:

- شكل رسمي: القوانين المسنونة من قبل الحكومات؛
- شكل غير رسمي: نابع من التخوف من الضغوط التي يمكن أن تمارسها جماعات الضغط.

1-3- إدارة نوعية الحياة من 1960....إلى يومنا هذا

الوضعية التي سادت في المرحلة الثانية وما شهدته من حركات احتجاجية ونمو الوعي الاجتماعي، مكنت من المرور إلى مرحلة جديدة تتسم بالاعتراف بواجب المؤسسة نحو المجتمع والذي من المفترض أن تحترمه وتلتزم بمسؤولياتها اتجاهه، ومن أجل تحقيق هذه الغاية بدأت الدول والهيئات العالمية بإعداد قوانين ومدونات أخلاقية، يتم فيها ضبط الحقوق وتحديد الممارسات التي تعتبر "تجاوزات" وكذا العقوبات الواجب تطبيقها على المؤسسات المخالفة والمتهربة من مسؤوليتها الاجتماعية.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

كما عرفت هذه المرحلة بداية ظهور الكتب والمؤلفات التي تناقش موضوع المسؤولية الاجتماعية بمفهومه العصري، وأشهر هذه المؤلفات كتاب "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال" الصادر سنة 1953 للمؤلف الأمريكي هاورد بووان Howard Bowen والذي يلقب بـ"الأب المؤسس" للمفهوم الحالي للمسؤولية الاجتماعية، وقد لقي هذا الكتاب شهرة واسعة خلال فترة الستينيات؛ حيث طالب فيه Howard Bowen المؤسسات بتجاوز الأهداف الاقتصادية التقليدية والالتزام طوعية بتحقيق أهداف أخرى ذات طابع اجتماعي.

ونلاحظ هنا أن التوجه الذي تبناه Howard Bowen يعتبر توجهها وسطا بين ما نادى به المدرسة الكينزية من تدخل الدولة لتحديد مسؤوليات المؤسسات وبين المبدأ المعتمد في المدرسة الكلاسيكية "دعه يعمل، دعه يمر".

ويمكن تبرير رأي Howard Bowen فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، برغبته في الحفاظ على الأهداف التي يعمل على تحقيقها الاقتصاد الأمريكي "التطور الاقتصادي، العدالة، الحرية الشخصية"¹.

شهدت هذه الفترة ظهور نظرية أصحاب المصالح stakeholders theory* لإدوارد فريمان Edward Freeman سنة 1984، والتي بموجبها يُنظر إلى العلاقة التي تربط المؤسسة ببيئة الأعمال، بأنها لا تنحصر في علاقتها مع فئة المساهمين لوحدها، بل إن هذه العلاقة تشمل كل الأطراف الذين تتفاعل معهم المؤسسة وتؤثر وتتأثر بهم²، مما يعني تعدد أصحاب المصالح من مساهمين، مقرضين، موردين، زبائن، مجتمع محلي*، عمال، مديريين، الدولة بمختلف هيئاتها، المنافسين، البيئة والطبيعة، المنظمات غير الحكومية، الجمهور ووسائل الإعلام، الأجيال السابقة واللاحقة³.

وبناءً عليه فإنه يجب على المؤسسة أن تضبط أهدافها بشكل يعطي لكل فئة من أصحاب المصالح نسبة رضا مقبولة ومنصفة.⁴

إن اهتمام الباحثين الأكاديميين بموضوع المسؤولية الاجتماعية، وصدور المؤلفات والدراسات حوله، مكن من تحسيس المؤسسات بهذا الجانب المُغفل من مجمل مسؤولياتها الناتجة عن تفاعلها مع محيطها، ومساعدتها على إدراك الحقيقة المتمثلة في أن تحمل المؤسسة لتكاليف بغرض إنجاز برامج اجتماعية ما هو إلا استثمار طويل الأمد، يدر عليها عوائد

¹ Tarik El Malki(2010) : "environnement des entreprises, responsabilité sociétale et performance : analyse empirique dans le cas du Maroc", Thèse de Doctorat, directeurs de thèse : Bouchra M'Zali, Patricia Augier ; Université de la méditerranée Aix_ Marseille 2, France, p 216-218.

* ظهر مصطلح "أصحاب المصالح" لأول مرة سنة 1963 من قبل معهد ستانفورد للبحث Stanford Resaerch institute.

² Jean- Pascal Gond, Samuel Mercier (2005) : "les théories des parties prenantes : une synthèse critique de la littérature", LIRHE, Université de Toulouse, France, p 3.

³ Andrew L. Freeman, Samantha Miles (2006) : " Stakeholders theory and practice", Oxford University press, U.K, p 13.

* يقصد بالمجتمع المحلي كل من يسكن أو يعيش في محيط المؤسسة، ويتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاطها.

⁴ Jean- Pascal Gond, Samuel Mercier, Idem.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

وأرباح ناتجة من الثقة التي ستكتسبها المؤسسة لدى زبائنها وكافة المتعاملين معها، من خلال جودة منتجاتها وخدماتها، واحترامها لالتزاماتها، ومحافظةها على البيئة واهتمامها بتحسين وضعيتها عمالها.

لكن تطور الحياة الاقتصادية وتطور المعلوماتية وطرق التعامل بين الفاعلين الاقتصاديين، أدى إلى ظهور انتهاكات وتجاوزات غير تلك المعروفة في المراحل السابقة؛ كالسرقات العلمية، عدم احترام حقوق الملكية الفكرية، القرصنة الالكترونية، والعديد من التجاوزات المتعلقة بالطبيعة الرقمية للاقتصاد، مما حتم على الحكومات والهيئات العالمية العمل على تحديث مدونة المخالفات والتجاوزات لتشمل الجرائم الجديدة والتي هي وليدة عصر المعلوماتية¹.

وكملخص لما سبق، نجد أن المفهوم السائد للمسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة يتأثر بظروف الفترة التي كانت فيها، والتي شهدت ميلاد نظرية "أصحاب المصالح" التي كان لها أثر كبير في مسار تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من خلال توسيع حلقة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مما سمح بالتطرق لموضوع المسؤولية الاجتماعية بمنظور جديد، حيث يقول الاقتصادي الأمريكي بول صامويلسون Paul Samuelson* أن "المؤسسة الكبيرة هذه الأيام ليس عليها فقط الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإنما التأكد من أنها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك"².

2- تعريف المسؤولية الاجتماعية والمصطلحات ذات الصلة بها

من أجل فهم موضوع المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد، يجب التمييز بين مصطلح "المسؤولية الاجتماعية"، ومختلف المصطلحات المرتبطة به، أو القريبة منه.

2-1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

تُساير التعاريف المعطاة للمسؤولية الاجتماعية أطوار نشأة المفهوم، وتدخل ضمن المرحلة الثالثة من مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك للغياب التام لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المرحلة الأولى وبالتالي عدم وجود تعريف لها؛ كما أن المرحلة الثانية تمثل بداية الوعي والإدراك لفكرة وجود مسؤولية اجتماعية للمؤسسة إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية، مما يعني أن هذه الفترة كانت تُعنى ببناء مفهوم المسؤولية الاجتماعية ولفت الانتباه إليه ولم تتطور إلى درجة وضع تعريف.

¹ طاهر محسن الغالبي، صالح العامري، مرجع سابق، ص 60 .

*حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1970.

² نورا محمد عماد الدين أنور (2010): "المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية دراسة تطبيقية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، ص02.

أما فيما يتعلق بالتعاريف التي وُضعت لضبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فإننا نلاحظ أنها تتدرج حسب درجات الوعي المتنامي في المجتمعات، وتتعدد وترداد شمولية وضبطا للمصطلحات كلما تقدمنا في السلم الزمني، فنجد:

تعريف دروكر Drucker (1977): حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية تمثل "التزام المنظمة اتجاه المجتمع العاملة به"¹.

يلاحظ الباحث أن هذا التعريف واسع ولا يحدد مجالات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ولا طبيعة هذا الالتزام (طوعي أو إجباري).

تعريف ستريي Strier (1979): يعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها "تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المنظمات في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المنظمات اتجاه المجتمع"².

يرى الباحث أنه قد تم وفق هذا التعريف الإشارة إلى وجود مجالات وأبعاد للمسؤولية الاجتماعية، لكن دون ذكرها.

ويلاحظ الباحث أيضا أن استعمال كلمة "توقعات" يبدو غير دقيق، فتوقعات المجتمع تُبنى على أساس درجة الوعي المنتشرة فيه، والتي ترتبط بدورها بدرجات التطور الاقتصادي والمستوى التعليمي والثقافة السائدة في المجتمع، وغالبا ما يكون مستوى الوعي منخفضا في الدول المتخلفة والنامية مقارنة بالدول المتقدمة، مما قد يؤدي إلى بناء توقعات ضيقة لا تشمل كافة عناصر ومجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، مما يتيح الفرصة للمؤسسات العاملة بمثل هذه المناطق للتهرب من مسؤولياتها.

تعريف هولمز Holmes (1976): يرى بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي "التزام أخلاقي وإنساني وأدبي تتحمله منظمات الأعمال اتجاه المجتمع العاملة به وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشاكل الإسكان وغيرها"³.

يعتبر الباحث هذا التعريف أكثر تطورا ودقة وإحكاما من سابقه، كما أنه يشير إلى الجانب الأخلاقي والبيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

يخلص الباحث من كل ما سبق إلى أن تعاريف فترة السبعينات تتميز عموما بالاتساع وعدم تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية بدقة، وعدم الاتفاق على ما إذا كانت ترقى لدرجة الالتزام أم لا، كما أن من يعرفها على أنها "التزام" يبتعد عن أية محاولة لتبيان طبيعته أو مصادره، ونلمس فيها أيضا بداية الانتباه لأهمية البعد البيئي في المسؤولية الاجتماعية.

¹ طاهر محسن الغالي، صالح العامري، مرجع سابق، ص 48.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

تعريف فريديريك وآخرون Frederick W, Post J, Davis KE (1992) : في كتابهم "الأعمال والمجتمع، استراتيجية المؤسسة، السياسة العامة، الأخلاقيات"؛ حيث يرى المؤلفون أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي "مبدأ ينص على أن المؤسسات يجب أن تكون مسؤولة عن أي آثار ناتجة عن أنشطتها داخل المجتمع والبيئة"¹.

ينظر هؤلاء الكتاب إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها "مبدأ"، تتحمل المؤسسة وفقا له المسؤولية عن جميع الآثار الناتجة عن قيامها بمزاولة عملها اليومي، ويرى الباحث أن استعمال كلمة "مبدأ" في إطار هذا التعريف، هي تلميح ضمنى لفكرة "الالتزام الأخلاقي"، أي أن الكتاب يقصدون من ورائها، أن قيام المؤسسات بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، يعود أساسا لعامل أخلاقي أكثر منه قانوني، وبالتالي تعزيز فكرة "المبادرة الطوعية".

يعرفها كل من Koury G, Rostami J, Turnbull GP (1999): خلال مشاركتهم في أعمال مؤتمر مجلس كندا، بأنها "العلاقة الكلية للمنظمة مع جميع أصحاب المصالح، وهم المستهلكون، الموظفون، المجتمعات المحلية، الملاك والمستثمرون، الحكومات، المعارضون والمنافسون؛ وأن عناصر المسؤولية الاجتماعية تتضمن: الاستثمار في المجتمع، العلاقة مع الموظفين، خلق مناصب الشغل والحفاظ عليها، الإدارة البيئية والأداء المالي"².

يلاحظ على هذا التعريف تفصيله وتحديد له الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، وكذا المجالات التي تندرج في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

نستنتج مما سبق، أن فترة التسعينات تمثل بداية الاعتراف بالبعد البيئي كبعد أساسي من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وليس الاكتفاء بالتلميح إليه فقط، كما أنها تشترك مع فترة السبعينات في عدم مناقشة طبيعة الالتزام ومصادره.

نلاحظ مع بداية الألفية الثالثة، صدور تعاريف الهيئات والمنظمات العالمية، فنجد:

تعريف ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية: "هي مسؤولية المنظمة مقابل آثار قراراتها وأنشطتها في المجتمع وعلى البيئة، تترجم من خلال تصرف أخلاقي يتسم بالشفافية، وساهم في التنمية المستدامة بما فيها الصحة وتحسين المجتمع، أخذا بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة، محترما القوانين الموضوعية ويتفق مع المعايير الدولية للسلوك، ويتكامل مع المؤسسة ككل، وعلاقتها"³.

¹ Frederick W, Post J, Davis KE. 1992. *Business and Society. Corporate Strategy, Public Policy, Ethics*, 7th edn. McGraw-Hill; London.

² Dalia Petcu, Vasile Gherhes, Sorin Suciu (2011): "Corporate social responsibility – A conceptual approach", The AMFITEATRU Economic journal, vol 13, issue 29, Romania, p 845.

³ <http://e-rse.net/definitions/rse-definition/> (02/12/2016)

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (2000): يعتبر هذا المجلس أن المسؤولية الاجتماعية تمثل " أخلاقيات الشركة اتجاه المجتمع، وهي التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال للتحلي بالأخلاقيات والمساهمة في الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية للعمال وعائلاتهم والمجتمع ككل"¹؛ نلاحظ هنا التأكيد على الجانب الأخلاقي لعمل المؤسسات.

تعريف لجنة تطوير المجتمعات الأوربية (2001): تعرفها بأنها " مبدأ تقرر المؤسسة من خلاله المساهمة الطوعية من أجل مجتمع أفضل وبيئة نظيفة، أي أنه مبدأ تُدمج من خلاله المؤسسات مشاغل المجتمع والبيئة في أعمالها وفي طريقة تفاعلها مع أصحاب المصالح على أساس طوعي"²، يؤكد هذا التعريف على الطوعية في الالتزام وضرورة احترام البعد البيئي.

تعريف منظمة الأعمال للمسؤولية الاجتماعية (2000): "اتخاذ قرار الأعمال مرتبط بالقيم الأخلاقية مع الامتثال للمتطلبات القانونية واحترام الأشخاص، المجتمعات والبيئة"، وفي سنة 2003 ، تم تعديله حيث أصبح بالشكل التالي " تحقيق نجاح تجاري بطريقة تُشرف القيم الأخلاقية وتحترم الأشخاص والمجتمعات والبيئة الطبيعية"³، نلاحظ أن هذا التعريف يشير إلى النزاهة في التعامل والتأكيد على الأخلاقيات.

يعرف البنك الدولي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "الالتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"⁴.

الغرفة التجارية العالمية بدورها أصدرت تعريفها الخاص، والمتمثل في " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، أي أنها تتحقق من خلال الإقناع والتعليم"⁵.

نلاحظ أن التعاريف الصادرة من قبل الهيئات العالمية، تركز على نقطتين أساسيتين: احترام القيم الأخلاقية والطبيعة الطوعية للالتزام.

¹Dalia Petcu, VasileGherhes, SorinSuciu , Ibid, p 846.

²Dalia Petcu, VasileGherhes, SorinSuciu, Idem.

³ Alexander Dahlsrud (2006) :How corporate social responsibility is defined – an analysis of 37 definitions; Corporate Social Responsibility &Environmental Management; published online in Wiley InterScience, p 7-8; www.interscience.wiley.com

⁴حسين الأسرج (2010): المسؤولية الاجتماعية للشركات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 90، الكويت، ص 3.
⁵ المصدر نفسه.

التعريف الإجرائي:

من كل ما سبق عرضه، يمكننا التوصل إلى إعطاء التعريف التالي للمسؤولية الاجتماعية: " هي التزام استراتيجي شبه طوعي من قبل المؤسسات، يتماشى والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمعات، ويهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع والحفاظ على البيئة".

يشير مصطلح "استراتيجي" المعتمد في هذا التعريف إلى ضرورة تجاوز الفكرة التقليدية حول المسؤولية الاجتماعية التي ترى بأنها مجرد عمليات خيرية، بل هي تمثل سياسة عمل وعنصر من العناصر الاستراتيجية في المؤسسة، ويركز هذا التعريف على مصطلح "شبه طوعي" لأننا نجد العديد من القوانين والمبادرات المحلية والعالمية التي تُحتَم على المؤسسات الالتزام ببعض عناصر المسؤولية الاجتماعية، إذًا، فهي تفقد صفة الطوعية فيما يتعلق بهذه العناصر؛ وتم استعمال مصطلح "رفاهية المجتمع" ليشمل جميع المبادرات التي تطلق من قبل المؤسسة، بكافة أنواعها ومجالاتها سواء كانت طوعية أو إلزامية.

2-2- المصطلحات ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية

توجد عدة مصطلحات ومفاهيم قريبة جدا من مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ وأحيانا يتم الخلط بينها؛ لذا سنقوم في هذا المطلب بذكرها وتعريفها وتوضيحها؛ من أجل ضبط المصطلحات:

أ- الاستجابة الاجتماعية للمؤسسات Corporate Social Responsiveness

يُعنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأهداف وطبيعة مسؤوليات المؤسسات واعتماد وجهة النظر الأخلاقية في ذلك، بينما يهتم مفهوم الاستجابة الاجتماعية بالجانب التطبيقي دون اعتماد أي نظرة معيارية؛ حيث يبحث في طرق تنفيذ والالتزام المؤسسات بمسؤولياتها.

وتتمثل الاستجابة الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات في قدرتها على تطوير استراتيجياتها، أي أنه الالتزام استباقي من قبلها وليس مجرد رد فعل.¹

ب- الأداء الاجتماعي للمؤسسات Corporate Social Performance

هو عبارة عن مؤشر لقياس مدى التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية، ودرجة النجاح أو الإخفاق في وضع برامجها وسياساتها واستراتيجياتها، ويشمل الجانب الاجتماعي والبيئي على حد سواء.

كما أن الممارسات التي تؤديها المؤسسات في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تتميز بصعوبة كبيرة في القياس؛ حيث أنه يتم الاستناد في ذلك إلى مرجع خاص يتمثل في "القيم الأخلاقية"، والتي تتميز بطبيعتها بالاختلاف سواء على مستوى المكان أو الزمان أو

¹Dalia Petcu, VasileGherhes, SorinSuciu, op.cit, p 847.

الأشخاص، وعدم وجود إجماع حول ما المقصود بـ"القيم الأخلاقية"؛ مما يجعل من عملية تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات، عملية يغلب عليها طابع الذاتية.¹

ج- حوكمة المؤسسات Corporate Governance

يقصد بحوكمة المؤسسات أو الشركات، النظام الذي يتم من خلاله توكيل المديرين للالتزام بالمسؤوليات والواجبات الناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها²، وتعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، بأنها "مفهوم له صلة بالعلاقة بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها وجميع أصحاب المصلحة؛ حيث يوضح الهيكلية التي من خلالها يتم تحديد الأهداف والوسائل المسخرة لتحقيقها، ويعمل على ضمان رصد النتائج المحققة؛ ونظام الحوكمة الجيد يجب أن يحفز مجلس الإدارة على تحديد أهداف تتوافق مع مصالح المؤسسة والمساهمين، ويمكنه من المتابعة الدقيقة للنتائج المحصلة بغرض تشجيع المؤسسة على استغلال مواردها بشكل أفضل"³.

د- المؤسسة المواطنة Corporate Citizenship

يُعنى هذا المفهوم بتشجيع المؤسسات على الاعتراف بعلاقاتها المتبادلة مع المجتمع، من خلال أدائها لالتزاماتها المتعارف عليها.

مفهوم المؤسسة المواطنة ليس بالمفهوم الجديد، ويمكن شرحه ببساطة على أنه امتداد طبيعي للمذهب القانوني المتعلق بشخصية المؤسسة، فبموجب القانون، تُمنح للمؤسسة صفة الشخصية المعنوية، والتي يترتب عنها اكتسابها لجميع الحقوق التي يتمتع بها الشخص العادي، وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه⁴.

3- التأصيل الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية

غالبا ما يشاع أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم إداري ظهر في العصر الحديث يهتم بدراسة الأساليب والطرق الإدارية التي من شأنها ضمان احترام المؤسسة لمجتمعها وضمن مساهمتها في بناءه وتطويره؛ لكن ما يتم إغفاله دوما، حقيقة أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مستوحى من المعاملات الفردية بين الأشخاص، والتي تضبطها في الغالب القواعد

¹Idem.

* يقصد بالقيم الأخلاقية مجموعة المبادئ الراسخة التي تحكم السلوك الفاضل، وهذا من أجل الحفاظ على سمعة جيدة للمؤسسة.

www.businessdictionary.com

²Saleem Sheikh, William Rees (May 1995) : Corporate governance & corporate control ; Cavendish publishing limited ; U.K ; p 5.

³ Comité de Bale sur le contrôle bancaire (Septembre 1999) : Renforcement de la gouvernance d'entreprise pour les organisations bancaires ; Banque des règlements internationaux, Bale ; Suisse ; p 3.

⁴Lisa Whitehouse (2003): "corporate social responsibility, corporate citizenship and the global compact"; global social policy; vol 3(3); U.K; p 304; <http://gsp.sagepub.com/content/3/3/299>.

والتعاليم الدينية؛ حيث تم إسقاط هذه المعاملات على المؤسسات لتخرج بصورة المصطلح العلمي الحديث "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات".

3-1- الأصول الدينية للمسؤولية الاجتماعية

ما تم مناقشته في المطلبين السابقين، ليس إلا طرحاً لوجهة نظر الفكر الإداري الحديث حول المسؤولية الاجتماعية، وسرداً لمسار تطورها عبر الزمن، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وبالتأمل والفحص الدقيق لكل الوقائع السابقة، نجد أنها مجرد محاولات للنهوض بالمجتمع ورفعته من الوضع المتردي الذي كان سائداً فيه إلى وضع أفضل، مبني على احترام الآخر والرقي في الأخلاق والتعاملات ونبذ العنصرية.

هذه المعاني السامية، توصل المفكرون والباحثون في علم التسيير إلى الاقتناع بها بعد محاولات ودراسات وبحوث معمقة لفترات طويلة انتهت بوضع نظريات ومعايير عامة لها؛ حيث أثبتت فائدتها وقدرتها على تحسين الواقع واستدامته.

ويفضي التمعن في جوهر هذه المفاهيم إلى اكتشاف الروابط الخفية التي نادراً ما يتم التصريح بها، والتي تربط مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمفهوم علمي بالأسس والقواعد الدينية.

ونجد أن من الكتاب الغربيين من اهتم بهذا الموضوع، وعمل على دراسته وتوضيحه، وهذا يتجلى في أعمال فريديريك W.C.Fredirick الذي خلص إلى نتيجة مفادها أن الدين هو الباعث الحقيقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وقد نهج منهاجه كل من بووان Bowen وماكس فيبر Max Weber، كما أصدرت مجموعة من الباحثين الفرنسيين سنة 2005 دراسة بعنوان "من الأصول الدينية للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات كدين"، توضح فيها الأصول الدينية (يقصد بها الديانة الكاثوليكية والبروتستانتية) لمفهوم المسؤولية الاجتماعية¹.

ولأن الإسلام هو خاتم الرسالات السماوية وأصحها؛ حيث حفظه الله سبحانه وتعالى من التحريف والتغيير، فإنه يمثل شريعة الحياة التي تنظم التعاملات والعلاقات بين الأفراد والجماعات، وتبين الحقوق والواجبات، وتدعو إلى كل ما من شأنه تكريم الإنسان وتشريفه، وتحض على التحلي بمكارم الأخلاق كالصدق والأمانة والعدل والتعاون والإتقان وكف الأذى...، لقوله صلى الله عليه وسلم "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

إذاً، فإن كل ما نشهده اليوم من مدونات أخلاقية ومعايير دولية تحت المؤسسات على إعطاء الصورة الوافية عن وضعيتها المالية، العدالة في توزيع الموارد، احترام الجانب

¹ Aurélian ACQUIER, Jean-pascal GOND et Jacques IGALENS (2005) : « Des fondements religieux de la responsabilité sociale de l'entreprise à la responsabilité sociale de l'entreprise comme religion », CRG : centre de recherche en gestion, Toulouse, France, p 5-6.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الإنساني في التعامل مع اليد العاملة، الحفاظ على البيئة وضمان جودة المنتج..، لا تخرج عن كونها دعوة لإشاعة واحترام مكارم الأخلاق في المعاملات الاقتصادية وداخل المؤسسات.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الإسلام هو مفهوم روحي، يستمد إلزاميته من قوة الاعتقاد الديني، الذي يعمل على تسخير وتوجيه النشاط الاقتصادي بشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية¹، من أجل تقوية البناء المجتمعي وضمان وحدته.

هذا الدافع يبرر كل قواعد وأسس التعاملات المالية وغير المالية الإسلامية كـ "الزكاة" التي تعتبر اقتطاعا واجبا على كل مسلم في ماله إذا بلغ النصاب المحدد شرعا، و"الوقف" الذي يمثل هبة مشروطة تمنح لغرض محدد بعينه؛ "تحريم الربا" وبالتالي تأمين المدين ماليا وضمان عدم الإضرار به، قاعدة "الناس سواسية أمام الله" لتحقيق العدالة الاجتماعية، قاعدة "كف الأذى" لضمان سلامة وأمن الناس ...

3-2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الإسلام

يقوم الدين الإسلامي على مجموعة من المبادئ الشرعية التي تنظم مختلف الجوانب الحياتية للإنسان؛ ونجد من بين هذه المبادئ ما له علاقة مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية كـ: مبدأ الأخوة والعدالة، مبدأ التوحيد والاستخلاف، مبدأ التكافل الاجتماعي.

3-2-1- مبدأ الأخوة والعدالة

يقول سبحانه وتعالى " إنما المؤمنون إخوة "، ويقول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " المسلم أخو المسلم"، ويقول أيضا "والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".

هذه النصوص الدينية ومثيلاتها تؤكد على فكرة أساسية هي "التآخي بين المسلمين"، مما يضمن تلاحم المجتمع وترابطه وتكريس روح التضامن بين أفراده، وهذا ينطبق على المؤسسات من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية وكل ما يترتب عليها من مسؤوليات اتجاه المجتمع.

ولضمان سواد هذه الروح الأخوية، يجب توافر شرط أساسي يتمثل في "تحقيق العدالة الاجتماعية"، الذي يُفضي إلى: انتشار الأمان في المجتمع، تقليص التجاوزات، الارتداع عن ارتكاب المعاصي، تنمية روح المسؤولية لدى الفرد والمجتمع بما في ذلك المؤسسات.

ومن صور تطبيق هذا المبدأ على مستوى المؤسسات نجد: التصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي، إعطاء العمال أجور لائقة والابتعاد عن استغلالهم، اعتماد سلم وظيفي

¹ احمد يوسف (1990): القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، ص 44.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

منصف يتم على أساسه ترقية الموظفين، الحرص على توفير ظروف عمل ملائمة وآمنة، وتجنب التهرب الضريبي...

3-2-2- مبدأ التوحيد والاستخلاف

يُقصد بالتوحيد "الإيمان بالله سبحانه وتعالى ربًا وخالقًا واحدًا لا شريك له، وتنزيهه عن كل الشبهات"، وهذا يقتضي الإيمان بأنه المعطي والمانع، وأنه المقدر والمدبر لكل أمورنا الحياتية، وأنا سُخرنا لعبادته والسعي لمرضاته، وهذا من خلال الالتزام بما أمرنا به والانتفاء عما نهانا عنه.

وتُفصل الشريعة الإسلامية هذه الالتزامات والمحظورات وفق أسس وقواعد فقهية، نجد منها قاعدة "الاستخلاف"، والذي يعرفه الدكتور عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الناصر بأنه "تمكين الله للبشر عامة ولبعضهم خاصة في إحلالهم محلا من قبله في ملكية الأرض والمال"¹.

ومن هذا المنطلق فإن الدين الإسلامي ينظر إلى صاحب المال على أنه مستخلف فيه من قبل صاحبه الحقيقي ألا وهو الله عز وجل، من أجل توجيهه وتوزيعه في أبواب البر، وإدارته بما ينفع الأمة والأفراد.

وهذا الكلام ينطبق على المؤسسات بما أنها عنصر من عناصر المجتمع وتحمل مسؤولية المساهمة في تنميته، وبشكل عام، فإن تطبيق هذا المبدأ على مستوى المؤسسات يتمثل في حسن تسير المؤسسة كاتخاذ قرارات تضمن نموها واستمراريتها، وضع استراتيجيات لتطويرها، وضع سلم للحوافز؛ الأمر الذي من شأنه تحفيز العمال ودفعهم للعمل بشكل أفضل، وضع لائحة بالإجراءات العقابية والردعية والالتزام بتطبيقها من أجل منع حدوث التجاوزات...

3-2-3- مبدأ التكافل الاجتماعي

يقول صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

يُعرف الشيخ محمد أبو زهرة التكافل الاجتماعي "بأن يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم، وأن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلا في مجتمعه يمدّه بالخير، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الآحاد ودفع الأضرار، ثم في

¹ عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الناصر (2005): مفهوم قاعد الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي، ص 4، 8؛

WWW.kantakji.com/fiqh/files/.../7807.doc (08/11/2012).

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة¹؛ وقد أكد العلماء أن التكافل قسمان: قسم مادي وقسم معنوي.

- القسم المادي: يتمثل في المساعدة المادية بالأموال كي ينتقل المحتاج من حالة الفقر إلى حد الكفاية أو الغنى؛
- القسم المعنوي: يأتي لتغطية الاحتياجات الأخرى للإنسان، ومن صورته تقديم النصائح، الصداقة، التعليم...²

يتضح مما سبق أن التكافل عبارة عن عملية يشترك في إنجازها كل أفراد المجتمع سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، من أجل دفع الضرر وتقوية الفئات الهشة وتحسين مستواها المعيشي.

وبالإسقاط على المؤسسات، فنجد أن القسم المادي للتكافل يتمثل في الإعانات المالية لفئة المحتاجين والجمعيات الخيرية، تقديم بعض المنح والتسهيلات المالية للعمال كممنح لأبناء العمال الناجحين والمتفوقين في الامتحانات الرسمية، التكفل ببعض الحالات المرضية، تقديم تسهيلات خاصة بالعمرة، العطلة الصيفية...

أما فيما يتعلق بالقسم المعنوي فيتمثل في الحملات التوعوية والبرامج التكوينية التي ترعاها المؤسسات، استقبال وتأطير الطلبة الجامعيين وممارسي التكوين المهني...

¹ عبد الله بن محمد الطيار: التكافل الاجتماعي في الفقه الإسلامي مقارن بنظام المملكة العربية السعودية؛ المملكة العربية السعودية، ص 4، www.m-islam.com

² جمال الدين محمد محمود (1992): أصول المجتمع الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص 150؛ www.Kuwait660.com (25/10/2012).

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين القبول والرفض

يلقى كل ما هو جديد دوما معارضة ورفضاً وعدم تقبل في البيئة المحيطة؛ وهذا ما ينطبق على مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ وقبل مناقشة آراء المعارضين والمؤيدين لفكرة التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية، يجب علينا أولاً تحديد البنود والعناصر التي تمثل أبعاداً لهذه المسؤولية، الأمر الذي يسهل عملية الحكم على مدى موضوعية الحجج التي يستند إليها كلا الفريقين.

كما أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يثير جدلاً واسعاً حول طبيعته التي لم يتم الفصل فيها ما إذا كانت إجبارية أو طوعية؛ وعن الطريقة الأنسب التي تسمح بتطبيقه بشكل فعال.

فهناك من يرى بأن فكرة "المبادرة الطوعية" هي مفتاح نجاح وانتشار المسؤولية الاجتماعية في العالم، نظراً للمرونة التي تمنحها للمؤسسات في اختيار البرامج الاجتماعية بشكل لا يؤثر سلباً على قدرتها في تحقيق أهدافها الاقتصادية؛ وفي الجانب الآخر نجد من يرى بأن فرض قوانين تلزم المؤسسات بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، هو الطريق الأنجع لضمان احترامها للمجتمع واهتمامها بالمشاركة في تنميته وتحقيق رفاهيته.

1- إشكالية تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد اتفاق حول مجموعة المجالات التي تشتمل عليها المسؤولية الاجتماعية؛ بل نجد العديد من التصنيفات التي تتفق وتختلف في العديد من النقاط، مع وجود بعض الإضافات والتفصيل:

1-1- لجنة المجتمعات الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي

اقترحت هذه اللجنة تقسيم المجالات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية إلى قسمين رئيسيين: داخلي وخارجي، ينطوي كل قسم على مجموعة من المجالات الفرعية:

أ- المجالات الداخلية: تتعلق بـ

— إدارة الموارد البشرية: من حيث الجذب والمحافظة على العمال المهرة والمؤهلين، التعليم والتكوين مدى الحياة، الموازنة بين العمل والأسرة والترفيه، تطبيق مبدأ المساواة في الأجور والحقوق بالنسبة للمرأة...

— الصحة والأمان في مكان العمل: يُقصد به الالتزام بالنصوص القانونية المنظمة لهذا الجانب، وتضمنين هذا الشرط في برامج شهادة نظم الإدارة والمناولين، برامج الشهادات والعلامات للمنتجات والمعدات...

— التكيف مع التغيرات: من خلال تبني برامج عصرنه أدوات وطرق الإنتاج، برامج تدريب احترافية...

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- إدارة آثار نشاط المؤسسة على البيئة والموارد الطبيعية: من خلال التقليل من نسبة استهلاك الموارد الطبيعية، التقليل من الانبعاثات الملوثة، تخفيض استهلاك الطاقة، استخدام مواد أولية غير ملوثة...

ب- المجالات الخارجية: تتضمن الأبعاد التالية

- المجتمعات المحلية: وتنص على دعم الجمعيات غير الهادفة للربح، فتح مجال التوظيف لذوي الاحتياجات الخاصة، توفير دور حضانة لأطفال العمال، دعم التظاهرات الرياضية والثقافية...
- الشركاء التجاريون: والمتمثلون أساسا في الموردين والمستهلكين، ويُعنى هذا المجال بتخفيض تكاليف العملية الإنتاجية مع الرفع من الجودة، اختيار الموردين بشكل جيد، ضمان الجودة، تقديم خدمات ذات مستوى جيد...
- حقوق الإنسان: من خلال مكافحة الفساد، احترام المعايير المتعارف عليها فيما يخص الأجر، ساعات العمل، شروط التوظيف...
- الاهتمام بالانشغالات البيئية العالمية: ويتعلق هذا المجال باعتماد مفهوم التنمية المستدامة، التشجيع على تحسين الأداء البيئي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكافحة الاحتباس الحراري...¹

يرى الباحث أن هذا التصنيف يتميز بكثرة التفصيل في مجالات المسؤولية الاجتماعية، وهذا راجع لكونه وُضع لهدف تسييري، مما يسمح بشرح كيفية دمج برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن نشاط واستراتيجية المؤسسة.

1-2- تصنيف الشبكة الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية²

تم في هذا التصنيف، اقتراح ثمانية مجالات:

- احترام البيئة: وينص هذا المجال على الالتزام بالكفاءة البيئية، الحد من استهلاك المواد، إدارة الموارد والنفايات، منع التلوث...
- سلامة المنتج والعملية الإنتاجية: ضمان سلامة المنتج في جميع مراحله بدءا من التموين إلى التسليم مرورا بالتصنيع والتعبئة والتغليف، ونلاحظ هنا أن المسؤولية تمتد إلى الموردين والمناولين من خلال ضمانهم لسلامة المواد الموردة والمصنعة...
- تحسين مناخ العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي: من خلال العمل على تساوي الفرص، التميز، توفير شروط عمل مناسبة، ضمان التكوين المتواصل، تطوير إجراءات التوظيف

¹Commission des communautés Européennes (18/07/2001) : livre vert_ promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises ; Bruxel ; p 8-16.

²Alain Chaveau, Jean Jacques Rosé (2003) : l'entreprise responsable ; édition d'organisation ; France ; p48-49.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ونظام الأجور، التأمين الاجتماعي، الصحة والأسرة، توطيد العلاقات الاجتماعية (الشركاء الاجتماعيين، النقابات)، إدارة التغير الصناعي...

– احترام حقوق الإنسان: ترتبط هذه النقطة بمستويين: داخل مكان العمل، وخارج مكان العمل.

• داخل مكان العمل: احترام القواعد الدولية المتعلقة بقانون العمل، وهذه النقطة تتعلق بالمؤسسة وجميع الأطراف التي تتعامل معهم على حد سواء، منع عمالة الأطفال، منع العمل القسري، تبني مفهوم التجارة الأخلاقية...

• خارج مكان العمل: تتعلق هذه النقطة بأثر المؤسسات على المجتمع من خلال مساهمتها في محاربة الإقصاء الاجتماعي، محاربة الفقر، الحق في التعليم والتغذية والحرية...

– الالتزام بالأخلاقيات ومكافحة الفساد وتبييض الأموال: يحث هذا المجال على مكافحة الفساد والرشوة، الحد من صراع المصالح، التحلي بالسلوك الأخلاقي في المعاملات من خلال منع تبييض الأموال، تجنب الاستثمار في الدول التي تمارس حكوماتها القمع والاضطهاد...

– الالتزام اتجاه المجتمع والمشاركة في التنمية المحلية: تتعلق هذه النقطة عموماً بالتبرعات، المساعدة على إنشاء المؤسسات وخلق مناصب العمل، دعم مشاريع الشباب...

– الإفصاح والحوار مع أصحاب المصالح: يتمثل هذا المجال في تقديم تقارير موضوعية حول البيئة والمجتمع وتقارير عامة تتعلق بالتنمية المستدامة، استشارة أصحاب المصالح، الاتصال...

– العضوية في لجان وضع المعايير والمدونات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية: تنص هذه النقطة على تبني المعايير الدولية والمدونات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة في صياغتها إذا أمكن، من بين هذه المعايير والمدونات نجد: معيار البيئة ISO14000، معيار المسائلة SA8000، المدونة الخضراء...

إن أهم نقطة جاء بها هذا التصنيف، هي التأكيد على ضرورة الرجوع إلى المعايير والمدونات العالمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، من أجل ضمان تطبيق فعال وسليم لبرامج المسؤولية الاجتماعية، وتفادي التطبيق العشوائي وغير المدروس الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها.

1-3- تصنيف أليكساندر دالسرود Alexander Dahlsrud

قام Alexander Dahlsrud بتجميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية في خمسة مجالات¹:

– المجال البيئي: يتعلق بالقضايا البيئية والموارد الطبيعية؛

¹Alexander Dahlsrud; op.cit; p 4.

- المجال الاجتماعي: يحلل العلاقة بين بيئة الأعمال والمجتمع؛
 - المجال الاقتصادي: يناقش البعد الاجتماعي- الاقتصادي؛ ويتضمن تعريف المسؤولية الاجتماعية في مجال الأعمال، المحافظة على ربحية المؤسسة...
 - مجال العلاقة مع أصحاب المصالح: يناقش علاقة المؤسسة مع الأطراف الأخرى وكيفية التفاعل معها.
 - المجال الطوعي: يتعلق بفكرة أساسية مفادها أن المسؤولية الاجتماعية لا تُفرض بقوة القانون وإنما تستمد قوتها الإلزامية من القيم الأخلاقية.
- هذا التصنيف يجرى علاقة المؤسسة مع المجتمع إلى جزأين: جزء يناقش علاقتها مع أصحاب المصالح كمجال مستقل بذاته وهذا راجع لطبيعة التأثير؛ حيث أن أصحاب المصالح لهم تأثير مباشر على المؤسسة، والجزء الثاني يتعلق بعلاقتها مع المجتمع ككل (العلاقات غير المباشرة)؛ كما يتطرق هذا التصنيف إلى نقطة أساسية تتمثل في الطبيعة الطوعية للالتزام الاجتماعي للمؤسسة، والذي يعتبره أحد مجالاتها.

4-1- تصنيف الشركة العالمية للتدقيق والاستشارة KPMG

- تصنف الشركة العالمية للتدقيق والاستشارة مجالات المسؤولية الاجتماعية إلى ثلاثة:
- المجال الاقتصادي: يتعلق بضمان مستوى عالي وثابت من النمو الاقتصادي والتوظيف؛ من خلال اتباع استراتيجيات التخطيط المالي، الحوكمة، المساءلة، إدارة المخاطر...
 - المجال الاجتماعي: يتعلق بالاعتراف باحتياجات المجتمع، تحقيق رضا العمال، احترام معايير الصحة والسلامة، توفير شروط عمل مناسبة، تلبية احتياجات المستهلكين، الالتزام بالأخلاقيات.
 - المجال البيئي: حماية فعالة للبيئة، الحذر والعقلانية في استخدام الموارد الطبيعية، الإدارة البيئية، الإفصاح،...¹

5-1- تصنيف غراي Gray

- اعتمد Gray في تصنيفه لمجالات المسؤولية الاجتماعية على الظروف التي تعايشها المؤسسة، وقد توصل إلى استنباط أربع مجالات:
- العلاقة مع المجتمع: يمثل مجموع الأنشطة التي تمس مختلف فئات المجتمع، وتساهم في تحقيق رفاهيته؛ فنجد على سبيل المثال: القيام بحملات التشجير، دعم الجمعيات الخيرية والثقافية، المشاركة في بناء المراكز التعليمية والصحية...

¹Gionarlo Pietersz (2011): corporate social responsibility is more than just donation money; KPMG; Swiss; p 1.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- العلاقة مع الموارد البشرية: يضم الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالموارد البشرية كونها تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف المؤسسة؛ وتتمثل أساسا في استراتيجية المؤسسة للحفاظ على الموارد البشرية والرفع من مستواها وتحسين ظروفها الحياتية والعملية.
- العلاقة مع المستهلك: يتعلق بكل ما تقوم به المؤسسة من أجل تحقيق رضا المستهلك واجتذابه، وهذا من خلال العمل المستمر على تطوير المنتج والرفع من جودته، إجراء استقصاءات لمعرفة آراء واقتراحات المستهلكين حول المنتج...
- المحافظة على البيئة: يشمل مختلف الأنشطة الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الآثار السلبية لنشاط المؤسسة على البيئة؛ ويحظى هذا المجال باهتمام كبير لما له من آثار تمس جميع الكائنات على وجه الأرض من إنسان وحيوان ونبات؛ ومن بين هذه الأنشطة نجد ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛ استخدام وسائل وأدوات تخفض من التلوث، التخلص من النفايات بطريقة صحيحة وسليمة...¹

يعتبر الباحث تصنيف Gray أحسن التصنيفات وأكثرها قبولا، لتحديده الدقيق للفروع الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وبُعدّه عن كثرة التفصيل التي قد تعقد عمل الباحث، لذا، فقد تم اعتماده في باقي أجزاء الدراسة.

يرى الباحث بعد هذا العرض الموجز لمجموعة من التصنيفات المعتمدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، أنها تُجمَع على عدة نقاط أساسية بغض النظر عن اعتبارها مجالا في حد ذاته أم لا، وهي:

- علاقة المؤسسة بالمجتمع (المشاركة في التنمية، العلاقة مع أصحاب المصالح...)
- احترام حقوق الإنسان؛
- الحفاظ على البيئة؛
- التحلي بأخلاقيات المهنة (مكافحة الفساد والرشوة...)
- العمل على نمو المؤسسة اقتصاديا (الربحية وسلامة المنتج...)

وتوجد نقاط أخرى إضافية وتفصيلية تختلف من تصنيف لآخر، وهذا راجع لنظرة واضع التصنيف لمجالات المسؤولية الاجتماعية والهدف من وضعه؛ فنجد: طوعية المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، العضوية في المعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية...

¹ Gray, R (1999): "The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society", Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique?", Accounting Organizations and Society, Vol. 27, university of Glasgow, Scotland; p293-331.

2- أسباب انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية والحجج المؤيدة والمعارضة له

في هذا المطلب، سيتم التطرق لأسباب تنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية والآراء المؤيدة له، ومناقشة حجج ومبررات المعارضين.

2-1- أسباب انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

توجد العديد من العوامل التي حفزت على انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ تتمثل فيما يلي:

أ- انتشار مفهوم التنمية المستدامة

إن الانتشار الواسع الذي يحظى به مفهوم التنمية المستدامة في الأوساط الدولية، نابع من الإحساس بالخطر الذي تشكله المؤسسات على البيئة والمجتمع؛ حيث أن رغبتها في تحقيق الأرباح تجعلها في كثير من الأحيان تتجاهل الآثار السلبية لأنشطتها على المحيط الذي تعمل فيه.

تؤكد العديد من الدراسات التي تم إجراؤها من قبل الأمم المتحدة وكذا العديد من الباحثين المستقلين، أن الإنسان يقوم باستهلاك الموارد الطبيعية بنسبة أسرع من تلك التي يتم فيها تعويض هذه الموارد؛ وإذا استمر الحال هكذا، فإن الأجيال المستقبلية لن تتمكن من الحصول على الموارد التي تحتاجها؛ لذا يجب ترسيخ فكرة "التنمية المستدامة" في الاستراتيجيات التنموية المعتمدة من قبل المؤسسات والحكومات على حد السواء، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية مدخلا لتحقيق هذا الهدف¹.

ونجد أن مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة قريبان جدا، فالمسؤولية الاجتماعية تُعنى بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، بينما يُقصد بالتنمية المستدامة التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية².

ب- العولمة

تقوم العولمة على مبدأ أساسي يتمثل في "كسر الحواجز التجارية بين الدول"، مما سمح بتطوير الشركات وازدياد حجمها لتصبح "شركات متعددة الجنسيات" تنتزع على عدة مناطق من العالم؛ لكن ما يلاحظ على هذه الشركات أنها أضحت توجه استثماراتها نحو الدول الفقيرة التي لا تمتلك منظومة قانونية ومحاسبية قوية ولا إطارات كفأة تستطيع مراقبة أعمالها؛ مما أتاح الفرصة لهذه الشركات للتهرب من مسؤولياتها اتجاه المجتمع، وكمثال على ذلك نجد

¹ Paul hohnen (2007): corporate social responsibility_ an implementation guide for business; iisd; Canada; p 7.

² بابا عبد القادر، وهيبة مقدم (2008): المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة- حالة سونطراك، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص14.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

مصانع شركة Nike في آسيا، والتي عُرف عنها أنها لا توفر شروط عمل مناسبة على الإطلاق كما أنها خرقت بند منع عمالة الأطفال...

مثل هذه الوضعية وغيرها أدت إلى تحرك المنظمات الدولية للضغط على هذه الشركات ومطالبتها بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والتي تعتبر معياراً يستعان به في تحديد أثر نشاط الشركات على شروط العمل والمجتمعات الاقتصادية المحلية؛ وخوفاً منها على زبائنها ومبيعاتها، قامت هذه الشركات بتطوير العديد من الممارسات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، حماية البيئة، الصحة والأمان...¹

يتضح مما سبق، أن الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية المتبناة من قبل الشركات العالمية، ليست إلا ممارسات ظاهرية وستار يستعان به لإخفاء حقيقة الأنشطة غير الشرعية والتجاوزات المرتكبة من قبلها؛ إذ أن ما تتحمله هذه الشركات من تكاليف مخصصة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية يعتبر ضئيلاً جداً مقارنة بقيمة الآثار السلبية الناجمة عن الاستنزاف الكبير للثروات والموارد².

ج- الحوكمة

طورت المنظمات الحكومية والهيئات الدولية العديد من المواثيق والتصريحات declarations والتوجيهات والمدونات والمبادئ...؛ لتحديد ما يمكن اعتباره مقبولا وأخلاقيا في بيئة الأعمال؛ كل هذه المواثيق والمدونات تمثل منهاجا يسهل على المؤسسات تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويوضح لها الخطوات التي من شأنها ضمان اندماجها في تنمية وبناء المجتمع³.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب توافر نظام حوكمة جيد داخل المؤسسة، يسمح بتحقيق مصالح المساهمين وتلبية احتياجات الفئات الأخرى من أصحاب المصالح؛ حيث أن كلا من نظام الحوكمة ومدخل المسؤولية الاجتماعية يسمح للمؤسسة بتحقيق أرباح على المدى الطويل ويضمن استمراريتها في بيئة الأعمال.

ففي حين يعزز نظام الحوكمة الجيد تنافسية المؤسسة ويحسن نتائج أدائها المالي، فإن مدخل المسؤولية الاجتماعية يعمل بدوره على زيادة درجة موثوقية ومعتمدية الشركة في السوق وتقوية علاقاتها مع أصحاب المصالح؛ مما يسمح بتخفيض تكاليف الصفقات، زيادة جاذبية المؤسسة بالنسبة للمستثمر، تخفيض مخاطر اضطرابات بيئة الأعمال، خلق فرص

¹ Paul hohnen; op.cit; p 7.

² Kim Kercher (2007): corporate social responsibility_ impact of globalization & international business; corporate governance ejournal; Bond university; Australia; p 4, 7.

³ Paul hohnen; idem.

جديدة في السوق، تعزيز الابتكار، تعزيز العلامة التجارية وكذا سمعة المؤسسة والرفع من كفاءة المؤسسة...¹

د- تأثير قطاع عمل المؤسسة

إن كبر حجم وعدد المؤسسات، يمنحها قدرة للتأثير على الأنظمة السياسية والاجتماعية والبيئية المتنبئة من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية، ويساعدها على الاندماج والتأثير بشكل فعال في الخطط التنموية الاقتصادية.

وهذا ما يطرح موضوع التأثير المتبادل بينها وبين الحكومة والمجتمع المحلي²؛ حيث أن المؤسسات الكبيرة تملك موارد مادية ومالية وبشرية هامة، تسمح لها باعتماد برامج المسؤولية الاجتماعية ومتابعتها وإدارتها بشكل فعال؛ وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات لتبني مثل هذه البرامج بغرض نيل رضا السلطات المحلية مما يتيح لها الاستفادة من بعض الامتيازات.

تطمح جميع المؤسسات الكبيرة للحفاظ على سمعتها لدى زبائنها والعمل بشكل مستمر على تطويرها وتحسينها؛ حيث أن رأس المال المعنوي يشكل نسبة مقبولة من إجمالي رأسمال المؤسسة، أي أن له تأثير هام على النتائج المالية للمؤسسة؛ لذا فإن اعتماد برامج للمسؤولية الاجتماعية وتخصيص موارد لها، يُمكن المؤسسة من التقرب من زبائنها والمجتمع ككل مما يعزز موقعها في السوق³.

هـ- الاتصالات

يسهل التطور الحاصل اليوم في وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت والهاتف النقال عالي التقنية وشبكات التواصل والمواقع المتخصصة...، من متابعة أنشطة المؤسسات، وتسهيل عملية التسيير والإفصاح والتكيف.

وفيما يتعلق بموضوع المسؤولية الاجتماعية، فإن هذه الوسائل الحديثة تتيح الفرصة لتطوير الحوار وعلاقات الشراكة على المستوى المحلي والدولي؛ وتسمح بالاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة وأحدث طرق التسيير والتنظيم⁴.

و- التمويل

أضحى اليوم كل من المستثمرين والمستهلكين مهتمين بالشركات ودرجة تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية المترتبة عن مزاولتها لنشاطها، ويطالبونها بتوفير معلومات حول كيفية

¹ Dima Jamali, Asem. M. Safieddine, MyriamRabbath (09/2008): Corporate governance & corporate social responsibility synergies & interrelationships; Journal compilation; Blackwell publishing Ltd; V 16; N 5; U.K; p 446-447.

² Paul Hohnen, op.cit, p 7.

³ وهيبة مقدم (2012/08/22): المسؤولية الاجتماعية ضرورة في الشركات الكبيرة وخيار يجب دعمه في الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية؛ المملكة العربية السعودية؛ ص 1. www.csr.sa.net (2012/11/11).

⁴ Paul Hohnen, idem.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

التعامل مع الأخطار والفرص التي لها علاقة بقضايا المجتمع والبيئة؛ ففي دراسة أجراها "جولدمان ساكس" (2007) أثبتت أن الشركات التي تحتل الصدارة في السوق المالي هي شركات رائدة في مجال السياسات البيئية والاجتماعية، وأنها تتفوق على مثيلاتها في هذا المجال بـ 25 %¹.

يمكننا مما سبق، أن نستنتج أن تبني المؤسسات لمدخل المسؤولية الاجتماعية يُمكنها من الرفع من قيمة أسهمها، وتخفيض تكلفة رأس المال وضمان أفضل استجابة للسوق².

ز- أخلاقيات الأعمال

تقتضي الضرورة وجود علاقة إيجابية بين أخلاقيات الأعمال وتبني المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية حيال مختلف أصحاب المصالح، ويلاحظ أن النزوع إلى الجانب الأخلاقي والاهتمام بالسلوكيات الأخلاقية قد سبق كثيرا جانب التفكير بتحمل المسؤولية الاجتماعية³.

وقد أدى عدم احترام المؤسسات لأخلاقيات الأعمال وتجاهلها وتغاضيها عن مسؤولياتها الاجتماعية، متحججة في ذلك بعدم وجود قوانين أو مرجعيات تلزمها بتحمل مثل هذه المسؤوليات، إلى الإضرار بالعاملين والمساهمين والمجتمع والبيئة؛ لذا فإن مدخل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جاء لترسيخ مفهوم الشفافية والمساءلة والحث على الاحتكام للمعايير الأخلاقية⁴.

كما أن لثقافة المجتمع الذي تعمل به المؤسسة تأثير ملموس على مستوى أدائها؛ حيث يجب أن تحترم المؤسسات القيم والأخلاق السائدة في المجتمع وتنماشى معها وتوليها اهتماما كبيرا، لأن نشاطها وقدرتها على التطور والمنافسة ومكانتها في السوق تتوقف على هذه العوامل، فمثلا اسم coca-cola دخل الصين لأول مرة باسم Ke-Kou-Kola وبعد طباعة آلاف العلامات، اكتشفت الشركة أن هذه العبارة تعني في اللغة المحلية معنى غير جيد⁵.

ح- القيادة

لقد تنامي الوعي بحقيقة محدودية التشريعات الحكومية والمبادرات التنظيمية، وعجزها عن الإلمام بكل القضايا التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية؛ مما منح للمؤسسات مرونة كبيرة في وضع الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وتحفيزها على التقدم والمشاركة في وضع التنظيمات والتشريعات.

¹وفاء تارنوسكا (أفريل 2010): المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في ظروف الكساد الاقتصادي؛ DLA PIPER؛ الإمارات العربية المتحدة؛ ص 1_2.

²Paul Hohnen, op.cit, p 7.

³طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري؛ مرجع سابق؛ ص 196.

⁴Paul Hohnen, idem.

⁵روبرت ميجيز وآخرون، ترجمة مكرم الباسيلي ومحمد الديسبي (2006): المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، دار المريخ، السعودية، ص 855.

كما أن الالتزام الطوعي للمؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية يجنبها التدخل المباشر للدولة المتمثل في إصدار تشريعات تهدف لضبط وتوجيه الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي لها والذي يعتبر تقييدا لحريتها؛ لذا يمكننا اعتبار تبني المؤسسات لمدخل المسؤولية الاجتماعية بأنه خطوة استباقية لمعالجة المشاكل التي يحتمل حدوثها نتيجة قيام المؤسسة بمزاولة نشاطها.¹

2-2- الحجج المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تنقسم آراء الباحثين والاقتصاديين فيما يتعلق بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين مؤيد ومعارض؛ وكل له ما يبرر به وجهة نظره:

- أ- **المؤيدون:** يرى مؤيدوا مدخل المسؤولية الاجتماعية، بأن للمؤسسات دور اجتماعي مُلزمة بأدائه نابع من كونها تتمتع بصفة "المواطنة"؛ ويسوقون الحجج التالية للتأكيد على وجهة نظرهم:
 - تملك المؤسسات الكبيرة موارد تسمح لها بأن تكون شريكا أساسيا في عملية التنمية؛ من خلال مساعدتها للدولة في الاستثمار في المشاريع الكبرى، والتي تتطلب إمكانيات مالية وبشرية ضخمة، قد لا تستطيع الدولة لوحدها توفيرها نظرا لكثافة التزاماتها²؛
 - الاعتماد الطوعي لبرامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، يساعد على خلق جو عام مريح، مما يتيح للدولة الانشغال بحل القضايا والمشاكل الأكثر أهمية؛ وبالتالي التقليل من حالات التدخل التي تتم عادة عن طريق إصدار القوانين وسن التشريعات والتنظيمات؛
 - التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، يجعلها في مأمن من الوقوع في حالات نزاع مع أحد فئات أصحاب المصالح كحماية البيئة مثلا؛ مما يوفر عليها تكاليف القضايا والتعويضات المترتبة عن هذه النزاعات، وكذا الخسائر المحتمل حدوثها نتيجة تردي سمعة المؤسسة في السوق؛
 - تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية ومستوى أدائها وأرباحها المالية؛ ففي إحدى الدراسات التي أجريت سنة 1999 التي اعتمدت على مقارنة قيم الأسهم السوقية للمؤسسات، لوحظ أن المؤسسات التي تتبنى برامج مسؤولية اجتماعية تفوق مثيلاتها التي لا تولي اهتماما لهذا الجانب بـ 2-3 مرات؛ وهذا راجع لنمو وعي المستهلك وإدراكه لأهمية الدور الاجتماعي للمؤسسات؛ وفي دراسة تتعلق بالأنماط السلوكية أجراها "كون" (2008) وهو باحث من "جامعة ديوك" بالولايات المتحدة الأمريكية شملت أكثر من 1000 شخص، أثبتت أن 79% من المستهلكين مستعدون لاستبدال المنتج الذي يستعملونه بمنتج منافس يحمل علامة تجارية مختلفة

¹Paul Hohnen; op.cit; p 8, 15.

² صباح أبو تايه (2008): التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، ص24.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ويتميز بنفس الجودة والسعر، إذا أثبتت المؤسسة المصنعة له اهتمامها بقضايا اجتماعية أو بيئية أو إنسانية¹؛

- تحسين سمعة المؤسسة مما يسهل عملية الاقتراض من القطاع المصرفي وزيادة القدرة على جذب الاستثمار؛
- زيادة الإنتاجية نتيجة تحسن العلاقة بين الإدارة والعمال؛ حيث أن اعتماد برامج للمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تقليص عدد الغيابات، والحد من ظاهرة الإهمال، ونمو وعي العامل وإدراكه أن أهدافه الخاصة لا يمكن أن تتحقق إلا بتحقيق أهداف المؤسسة؛
- تحقيق رضا العاملين في المؤسسة يؤدي إلى زيادة قدرتها على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء؛ وبالتالي تخفيض تكاليف التوظيف والتكوين².

ب- المعارضون: توجد عدة مبررات يستند إليها أصحاب هذا الرأي؛ تتمثل فيما يلي:

- التخوف من زيادة نفوذ الشركات الكبيرة؛ خصوصاً في الدول النامية، حيث أن زيادة نفوذها واكتسابها لقوة احتكارية وسيطرتها على قطاعات حساسة في الدولة، يجعل من الصعوبة مراقبتها أو إخضاعها للقوانين المعمول بها³؛
- تحمل تكاليف إضافية من أجل تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة أسعار منتجات المؤسسة وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية مقارنة بمثيلاتها اللاتي لا يعتمدن مثل هذه البرامج⁴؛
- الاهتمام بتحقيق الأهداف الاجتماعية وتوفير الوسائل والموارد اللازمة لذلك؛ يُضعف من تركيز المؤسسة ويخفض من الجهد الواجب بذله لتحقيق الأهداف الرئيسية، لكون البرامج الاجتماعية تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المؤسسة؛
- المؤسسة غير كفءة للتعامل مع القضايا الاجتماعية، ولا تملك المهارات التقنية، كما أنها لا تعلم بشكل دقيق ما هو جيد وأولوي بالنسبة للمجتمع على عكس الدولة؛
- احترام الشرعية، فالمؤسسات تدفع للدولة من أجل القيام بواجبها الاجتماعي، إذن على كل احترام مجال عمله واختصاصه؛ فالمؤسسات تُعنى بتطوير المجال الاقتصادي والدولة يقع على عاتقها تطوير الجانب الاجتماعي⁵.

يلاحظ الباحث أن المبررات المعتمدة من قبل المعارضين، تحصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأعمال الخيرية بشكل عام، وهذا يضعف موقفهم، كون مفهوم المسؤولية الاجتماعية أوسع بكثير من مجرد كونه عمل خيري.

¹وفاء تارنوسكا، مرجع سابق، ص 2.

² Reynaud. E., Développement durable et entreprise : Vers une relation symbiotique, Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, Angers, p 1-15.

³ N.Gaig Smith (1990): arguments for & against corporate social responsibility; excerpted from Morality and the Market, Routledge; New York; U.S.A; p 69-76.

⁴ ثامر ياسر البكري (2001): التسويق والمسؤولية الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 53-54.

⁵N.Gaig Smith; Idem.

من خلال هذا العرض الموجز لمختلف الحجج المتبناة من قبل المؤيدين والمعارضين، يرى الباحث بأن علاقة المؤسسة مع موضوع المسؤولية الاجتماعية يجب أن تُضبط بشكل يوازن بين المصالح الاقتصادية للمؤسسة والتي هي مصالح الدولة والمجتمع أيضاً، ومسؤولياتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، والتي يجب عليها احترامه والمحافظة عليه.

فالمعارضون لفكرة المسؤولية الاجتماعية، يدعون بطريقة غير مباشرة إلى تملص المؤسسة من مسؤولياتها اتجاه المجتمع ويستوحيون أفكارهم من فكر المدرسة النيوكلاسيكية التي تدعو المؤسسة والمسيرين إلى الاهتمام فقط بتحقيق الربح، رغم أن هذه المؤسسة تستمد مواردها من المجتمع والبيئة المحيطة بها، وتتمتع بصفة المواطنة التي تخولها الحصول على جميع الحقوق التي يتمتع بها الشخص العادي، وبالتالي استغلال جميع الموارد والمرافق التي تسخرها الدولة لتسهيل حياة وأعمال الأشخاص؛ الأمر الذي يضع المؤسسة في وضعية الشخص المدين، الذي يجب عليه العمل لتسديد الدين، وهذا من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بمختلف مجالاتها، طبعاً مع مراعاة اختلاف درجات الأهمية لبنود المسؤولية الاجتماعية.

3- الجدل القائم حول طبيعة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

أكثر نقطة تثير الجدل فيما يخص موضوع المسؤولية الاجتماعية هو جانب طبيعة الالتزام بها، فإذا كنا في المطلب الأول ناقشنا مبررات وحجج المؤيدين والمعارضين لفكرة التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية، فإننا في هذا المطلب نناقش وجهة نظر مؤيدي فكرة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، من حيث طبيعة هذا الالتزام ما إذا كان طوعي أو إجباري.

حيث يميل الكثيرون لتفضيل ترك ممارسات المسؤولية الاجتماعية طوعية، كي تتماشى ورغبات وإمكانيات المؤسسات، فتوافر خاصية المرونة في التطبيق يجعل المؤسسات أكثر قبولاً للموضوع وأكثر جدية واهتماماً به، فحينما تمارس المؤسسة النشاط الاجتماعي الذي يناسبها والذي يتماشى مع استراتيجياتها والذي ترغب هي في القيام به، فإنها تكون أكثر حرصاً على نجاحه.

هذا الحديث يقودنا إلى التفكير في تجاوز النظرة القانونية، التي تنص على ضرورة إصدار قوانين تلزم المؤسسات باعتماد أنشطة اجتماعية؛ فحين نتكلم عن المسؤولية الاجتماعية، لا نناقش مدى التزام المؤسسات واحترامها للقوانين؛ بل إن هذا الالتزام القانوني يُعتبر نقطة انطلاق للمسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة.

وعلى الرغم من أن الفكرة السائدة هي "طوعية الالتزام"؛ إلا أن هذا الطرح لم يفصل في الجدل الدائر حول طبيعة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية؛ فهناك إشكال رئيسي يتحجج به معارضو فكرة إجبار المؤسسة على تحمل المسؤولية الاجتماعية، يتمحور حول دور المدونات المنظمة لبيئة الأعمال، ومدى ملاءمتها لها.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ويرى بعض المروجين للمسؤولية الاجتماعية بأنها قد تكون بديلا فعالا لـ "التنظيم" الذي يقصد به الإلزامية والإجبار بقوة السلطة أو الهيئات الدولية التي لها قوة ضغط، ويريدون أن تترجم المؤسسات هذا التقبل للمسؤولية الاجتماعية إلى مبادرات طوعية؛ والتي تعتبر الوسيلة الأفضل والأكثر ملائمة لمعالجة الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي على المجتمع.

إن تمييز طبيعة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من حيث الطوعية أو الإجبار ليس هدفا في حد ذاته، فمبادرات المؤسسات غالبا ما تعكس الطبيعة الطوعية للمسؤولية الاجتماعية؛ وبما أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية غير ملزمة، فلمؤسسة حرية اختيار ما يناسبها منها وما يمكنها اعتباره من ضمن مسؤولياتها اتجاه المجتمع، وهذا بالرجوع إلى المدونات الطوعية ومعايير الضبط الخاصة.

إذاً، ضمناً، يُفضّل أن تكون هذه المعايير والمدونات سواء كانت وطنية أو دولية غير إلزامية حتى يتم تقبلها وتطبيقها، وإعطاء المرونة اللازمة للمؤسسات من أجل الموازنة بين تطلعات المجتمع وأهدافها الاقتصادية.

ولكن العامل المؤثر والفاصل في اتخاذ القرار المتعلق بتبني برامج مسؤولية اجتماعية من عدمه هو "حالة بيئة الأعمال"؛ حيث تشير العديد من الدراسات إلى وجود نتائج مالية إيجابية مصدرها التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية، والذي يُمكنها أيضاً من احتلال مراكز ريادية في السوق؛ إذاً، وبطريقة غير مباشرة، أصبح إلزامياً على المؤسسات انتهاج هذا المسار للمحافظة على مكانتها في السوق وتطوير حصتها السوقية وزيادة قدراتها التنافسية.¹

إن الجدل حول طبيعة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لا يزال قائماً، رغم ميل الكفة لصالح فكرة "الطوعية"، لكن الباحث يرى بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم "شبه طوعي" أو "شبه إلزامي"؛ ويتم التمييز بين ما هو إلزامي وما هو طوعي من خلال ترتيب الأولويات؛ حيث نجد أن من بين بنود المسؤولية الاجتماعية ما لا يتحمل أي تجاوز وهي بنود متعارف عليها وتلقى إجماعاً دولياً كتحديد ساعات العمل، ظروف العمل، صلاحية المنتجات، احترام معايير نوعية المواد الأولية الواجب استخدامها، منع عمالة الأطفال...؛ ومن أجل ضمان احترام هذه البنود، يجب أن تتدخل الدولة من خلال إصدار قوانين صارمة وواضحة وملزمة.

أما في حالة البنود الأقل أهمية كالترعرع للجمعيات الخيرية، رعاية بعض البرامج التلفزيونية والإذاعية، تقديم منح وتسهيلات مالية للعمال...، فيفضل أن تُترك حرية اختيار القيام بها من عدمه للمؤسسة، حسب إمكانياتها وقدراتها المادية والبشرية، وأهدافها الاقتصادية.

¹D. Wight, W. Justice (01/2003): "corporate social responsibility _ challenges and opportunities for trade unionists"; corporate social responsibility_ myth or reality?; labour education;ILO, n 130; p 4.

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية كمفهوم عالمي

لقد حفز انتشار الشركات متعددة الجنسيات على زيادة الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير، ووسع من نطاق انتشاره؛ حيث أنه يعمل على توجيه الشركات ومساعدتها للتأقلم مع بيئة الأعمال، واكتساب رضا المجتمع وقبوله.

ومن أجل تطبيق فعال وسليم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ تستعين المؤسسات بما يُعرف بـ"مدونات السلوك Code de conduite"، التي تتمثل في مبادرات ومعايير ضبط عالمية، تم وضعها من قبل منظمات وهيئات دولية مختلفة، وهذا ما يبرر تعدد مواضعها وطرق معالجتها؛ التي تتنوع وتختلف باختلاف الأهداف التي وُضعت من أجلها؛ ورغم ذلك نجد أن التطبيق العملي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تقابله العديد من العقبات، وقد خُصص هذا المبحث لمناقشة مختلف هذه النقاط.

1- علاقة مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالشركات متعددة الجنسيات

تمثل ظاهرة انتشار الشركات متعددة الجنسيات حالة جديدة رافقت تطور الاقتصاد العالمي، وقد ساعدت عوامل كثيرة على ظهور مثل هذه الشركات التي تقوم بالاستثمار في بلدان وقارات متعددة؛ إذن فقد أصبحت الساحة الدولية مجالا للمنافسة بالنسبة لهذه الشركات، مما يحتم عليها فهم طبيعة البيئة التي تعمل فيها.

وهنا يجب الإشارة إلى أمر مهم، ضرورة احترام هذه الشركات وتقيدتها بالكثير من المعايير وأخلاقيات الأعمال إضافة إلى احترام التقاليد والأعراف السائدة محليا؛ وهذا ما لم يتم احترامه في الكثير من الأحيان، مما أوجد العديد من النقاط السوداء على عمل الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن أجل تغطية هذه التجاوزات وتحويل الأنظار عنها، تطلق الشركات متعددة الجنسيات مبادرات وحملات توعوية في الدول المضيفة، كما تقوم بالتبرع بمبالغ مالية للمنظمات غير الحكومية، وفيما يلي سيتم عرض أهم المآخذ على أداء الشركات متعددة الجنسيات، وذكر بعض المبادرات والممارسات الاجتماعية التي قامت بها في الدول المضيفة.

1-1- المآخذ على أداء الشركات متعددة الجنسيات

أ. إن الشركات متعددة الجنسيات في بداية ظهورها صاحبت التطور في العالم الرأسمالي، فهي تقوم بالاستغلال والانتقال إلى حيث تتوفر الموارد الطبيعية الرخيصة وأجور العمال المتدنية، التي تتم الاستفادة منها بأقصى ما يمكن من أجل تقديم منتجات ذات أسعار منخفضة في جميع دول العالم؛

ب. حالات عدم احترام إجراءات السلامة المهنية في مكان العمل، وعدم الاهتمام بتوفير ظروف عمل صحية ومناسبة، مما قد يشكل أخطارا كبيرة على صحة العامل وسلامته؛

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- ج. حالات الفساد الإداري ودفع الرشاوى والتواطؤ مع السياسيين والجهات التنفيذية خصوصا في البلدان النامية، مما يؤثر على سمعة هذه الشركات على المدى البعيد، ويجعلها عرضة للانتقاد من قبل شعوب هذه البلدان؛
- د. خرق القيم والعادات والتقاليد؛ حيث أن تصرفات هذه الشركات قد تؤدي إلى تجاوز كبير في بعض الأحيان للأعراف السائدة، وهو أمر حساس بالنسبة للدول المضيفة، ويحدث هذا الإشكال بسبب الجهل بالثقافة المحلية السائدة في هذه البلدان، أو تعارض هذه الأعراف مع مصالح الشركة في المدى القصير؛
- ه. التلوث وطريقة التخلص من النفايات خصوصا النفايات النووية؛ فقد استغلت هذه الشركات وجودها في الدول النامية التي تتميز بقصور دور مؤسسات المجتمع المدني ونقص الديمقراطية وانتشار الفساد الإداري وعدم فاعلية أجهزة الرقابة المحلية وقصور الرأي العام؛ لتجاوز القوانين والتنظيمات المعمول بها في الدول المتطورة والتي تتعلق بتنظيم هذه الجوانب؛¹

إن ازدياد الوعي العالمي بمخاطر هذه الممارسات اللاأخلاقية لبعض الشركات متعددة الجنسيات، أدى إلى ممارسة ضغوط كبيرة عليها من قبل جماعات الضغط، والصحافة والإعلام بشكل عام، مما أدى بالعديد من المنظمات الدولية إلى العمل على إصدار مدونات سلوك ذات طبيعة أخلاقية، وتسييرية تعمل على توجيه ممارسات الشركات للتقليل من حالات التجاوز.

1-2- أمثلة عن المبادرات الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات

من أجل تلميع صورتها أمام المجتمع، وإظهارها في شكل الملتزم والمتحمل لمسؤوليته الاجتماعية، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة اجتماعية تُوجَّه غالبا نحو الأعمال الخيرية والاستثمار في المجتمعات المحلية، والمشاركة في الجهود الموجهة نحو التعليم والدعم المؤسسي للأطفال الأيتام والمعوقين والمشردين، وغيرهم من المجموعات الفقيرة، ومن أجل فهم أكبر لنوعية هذه لأنشطة الاجتماعية نسرِد الأمثلة التالية:

— قدم مصرف باركليز Barclays Bank الانجليزي مبلغ 15,8 مليون شلن كيني عام 2000 ومبلغ 20 مليون شلن عام 2001 لمختلف أنشطة تحقيق الاستدامة في جميع أنحاء كينيا.

— شاركت شركة DHL وهي قسم من مركز بريد ألماني يقدم خدمات البريد السريع دوليا، في برامج دعم المجتمعات المحلية الرامية إلى مساعدة المؤسسات التي تقدم الدعم للأطفال.

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 107-109.

– شركة النفط اكسون موبيل ExxsonMobil الأمريكية عُرِفَتْ بأنها واحدة من أكبر الشركات التي تقوم بالأعمال الخيرية؛ حيث تقدم شهرياً مبلغ 400000 شلن كيني كحد أدنى للمؤسسات التي ترعى المعوقين.¹

– شركة انتل Intel الأمريكية المتخصصة في صناعة رقاقات ومعالجات الكمبيوتر، احتلت المركز 12 في قائمة أفضل 100 شركة تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام 2011، الصادر عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد تحصلت الشركة على أكثر من 80 جائزة دولية عن تلك الأنشطة ومن أمثلتها، تبرع حوالي نصف العاملين في الشركة بأكثر من مليون ساعة كخدمة في المدارس والمؤسسات غير الهادفة للربح وذلك عام 2010؛ استثمار الشركة بأكثر من مليار دولار خلال الفترة 2010/2000 لتحسين العملية التعليمية في العالم بالتعاون مع حكومات الدول، بالإضافة إلى إطلاق مبادرة " التعليم من أجل الابتكار" عام 2010 بالتعاون مع الرئيس الأمريكي بإجمالي تكلفة تبلغ 200 مليون دولار لتحسين مقررات الرياضيات والعلوم في النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية.²

– شركة نستله Nestlé السويسرية في بنغلاديش، وبمعزل عن قيامها بتقديم التبرعات المالية لمختلف دور رعاية الأيتام، قامت بتنظيم حملة للوقاية من حمى الضنك la fièvre dengue، وهذه الفكرة تعتبر الوسيلة الأمثل لتوعية الناس بتدابير الوقاية من هذا المرض. وتعتبر شركة "نستله" أكثر من مجرد شركة لتسويق منتجات الألبان؛ حيث أنها تقوم بالعمل على تنمية الوعي حول السلامة الغذائية، وهذا من خلال المعارض التي تنظمها مثل معرض "حليب نيدو" الذي أقيم في بوغرا، الذي هدف لإطلاق حملة تسويق للمنتج، كما أنه احتوى فقرات عن الحقائق الغذائية المتعلقة بغذاء الأطفال، ومثل هذه الأنشطة تُعد من المسؤوليات الاجتماعية الهامة.³

– شركة النفط شل Shell البريطانية الهولندية، تركز على تقديم منتجات آمنة للناس والبيئة، وتعمل على تكريس المبادئ الأساسية المتصلة بالصحة والسلامة والبيئة، والتي يتصدرها تحقيق مبدأ عدم إلحاق الأذى بالناس مع توفير حماية البيئة، كما تعمل شركة شل مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على تشجيع ومساعدة المجتمعات للمحافظة على سلامة البيئة وتنوعها، وضمان استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عادلة ومستدامة إيكولوجياً.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004): كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع- الاتجاهات والقضايا الراهنة؛ الأمم المتحدة نيويورك وجنيف؛ ص 70-71، 83.

² Walmart (2011), Global Responsibility Report, Building the Next Generation Walmart Responsibility, <http://walmartstores.com/CommunityGiving/223.aspx>

³ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 71.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

وقد استثمر فرع الشركة في بنغلاديش بكثافة في مجال التعليم، من خلال تقديم الكثير من التبرعات النقدية والعينية للمدارس التي تمر بصعوبات مالية، وشركة شل هي أول شركة عاملة في مجال الطاقة تقوم بوضع معيار للتنوع البيولوجي؛ حيث يلزم هذا المعيار جميع فروع شركة شل باحترام المناطق المحمية والمحافظة على النظم الايكولوجية، وقد أظهرت شل التزامها الكبير بهذا المعيار في جميع فروعها حول العالم.¹

– شركة كولجيت-بالموليف Colgate-Palmolive الأمريكية وهي شركة عالمية رائدة في مجال إنتاج منتجات العناية بالفم والعناية الشخصية والعناية بالمنزل وغيرها، وقد احتلت الشركة المرتبة 40 ضمن قائمة أفضل 100 شركة حول العالم تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام 2011 الصادرة عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات، نظرا لما تقوم به الشركة من أنشطة اجتماعية.

فقد بلغت تبرعاتها النقدية حوالي 17.8 مليون دولار عام 2010 ، وتشمل هذه القيمة التبرعات التي تم توجيهها لبرنامج " ابتسامة مشرقة، مستقبل مشرق"، الذي استفاد منه حوالي 650 مليون طفل وأسرهم في 80 دولة على مستوى العالم، ويهدف إلى تعزيز الوعي حول صحة الفم، كما يقوم البرنامج بتعليم الأطفال العادات الصحية السليمة للحفاظ على صحة الفم؛ كما قامت الشركة بتقديم تبرعات عينية للمؤسسات الخيرية بلغت حوالي 21.9 مليون دولار عام 2010.²

2- مدونات السلوك العالمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية

تتمثل مبادرات وضوابط المسؤولية الاجتماعية في "مدونات السلوك " التي يتم إصدارها من قبل جهات وهيئات مختلفة، وتهدف كلها لتعزيز تبني المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات وبالخصوص الشركات متعددة الجنسيات.

2-1- الطبيعة القانونية لمدونات السلوك

أول ظهور لمدونات السلوك كان خلال فترة السبعينات، مما فتح الباب أمام جدل واسع حول الطبيعة القانونية لهذه المدونات، هل هي أدوات إجبارية أم لا؟ وقد ظهر في هذا الجانب اتجاهان، الأول يرى بأنها يجب أن تكون إجبارية ويجب تحديد العقوبات المترتبة عن مخالفة القواعد التي جاءت بها هذه المدونات، بينما يفضل أصحاب الاتجاه الثاني وضع مدونات سلوك تتميز بالطوعية.

وخلال هذه الفترة، كان يُنظر لمدونات السلوك على أنها "أدوات تنظيم Instruments de Réglementation"، تستعمل لتنظيم العمليات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 71.

² Walmart; op.cit.

الجنسيات، ومع مرور الوقت اتخذت هذه المدونات شكل "توصيات recommendations" توجه للشركات متعددة الجنسيات من أجل تنظيمها الذاتي.

ومع ظهور مدونات السلوك الجديدة خلال فترة التسعينات، تلاشى هذا الجدل حول الطبيعة القانونية لها ؛ حيث تم تجاوز فكرة الإلزامية والتأكيد على ضرورة إعداد مدونات سلوك طوعية، مما يضمن انتشارها على نحو واسع؛ كما يجب مراعاة إعداد المدونات من قبل أطراف متعددة (حكومات، شركات متعددة الجنسيات، معاهد دولية، هيئات عالمية)، وتكييفها بشكل يتماشى وحالة بيئة الأعمال العالمية.

الخصائص السالفة الذكر، تجعل من هذه المدونات ذات جاذبية بالنسبة للمؤسسات، فتصبح بالتالي أكثر فعالية وقبول، إذا، فقد أصبح الحديث عن الطبيعة القانونية لهذه المدونات يقودنا إلى فكرة التمييز على أساس الجهات المصدرة لها، فنجد مدونات خاصة ومدونات عمومية، وبما أن التمييز وفق هذا الأساس صعب جدا نظرا للتداخل الكبير بين الجهات المشاركة في عملية الإعداد، فقد تحول التركيز إلى الاهتمام بالبعد التقني للمدونات، أي قدرتها على التأثير في سلوك الشركات متعددة الجنسيات.

وبما أن مدونات السلوك تعتبر أدوات تنظيم مستقلة بشكل تام عن الجهات التي قامت بإعدادها، أي أنها ذات غرض عام¹، فإنه من خلال تحليل مختلف المدونات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، نجد أنها تختلف باختلاف التنظيم Régulation الذي أعدت وفقه؛ حيث نجد أربعة أنواع من التنظيم:

أ- التنظيم الدولي Régulation International

المدونات التي تدخل ضمن هذا التنظيم، تكون مكملية للمعايير الوطنية التي أثبتت عدم قدرتها على كبح نشاط الشركات متعددة الجنسيات؛ لذا تقوم الحكومات بالتعاون مع المعاهد الدولية من أجل إعداد مدونات سلوك عالمية قابلة للتطبيق داخل الدولة.

ب- التنظيم الذاتي Autorégulation

يطبق هذا النوع من التنظيم عندما تترك الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات حرية اختيار وإعداد معايير تنظيمية تلاءمها؛ إذ تقوم الحكومات بتخفيض آليات ومعايير الرقابة لديها، من أجل فتح المجال أمام الشركات لاعتماد أدواتها التنظيمية الخاصة بها.

¹ Anik Veilleux (29/04/2003) : Régulation des FMS par le biais des codes de conduite ; présentation faite au Grama ; concurrence et régulation, CEIM, p 2,3.

ج- التنظيم الخاص Régulation Privée

يتم من خلال شراكة محدودة بين الشركات متعددة الجنسيات المحتكرة للسوق؛ حيث تقوم بوضع معايير مرنة، تصبح معروفة ومطبقة من قبل متعاملين آخرين حولها، وغالبا ما تكون في شكل معايير تقنية.

د- التنظيم المشترك Co-Régulation

يتمثل في شراكة متعددة الأطراف، تتم بين الدول والمعاهد الدولية والشركات متعددة الجنسيات، يتم من خلالها وضع ميكانيزمات مرنة للتنظيم، بغرض توجيه أفضل لسلوك ونشاط هذه الشركات.¹

2-2- أمثلة عن مدونات السلوك العالمية

توجد عدة مدونات ومبادرات أخلاقية وتسييرية تعمل على ضبط المسؤولية الاجتماعية وتحديد نطاقها، وسائلها، كيفية تطبيقها وإدماجها ضمن استراتيجية المؤسسة، نذكر أشهرها:

2-2-1- مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI

هي تحالف بين أصحاب المصالح (الحكومات، الشركات، المجتمع المدني، المستثمرين)، شُكل سنة 2003 ويدعم الإفصاح الكامل، ويعمل على مراقبة مدفوعات وإيرادات الشركات والدول من البترول، الغاز، القطاع المنجمي.

هذه المبادرة تم إطلاقها من قبل بريطانيا في قمة التنمية المستدامة بجوهانزبورغ، وتعمل بشكل وثيق مع البنك الدولي الذي يدير الصناديق الائتمانية للعديد من المانحين في EITI، وكذا صندوق النقد الدولي؛ بهدف التقليل من صراع المصالح الذي يتخذ منحى متزايدا، محاربة الفقر والفساد في الدول الغنية بالموارد، تعزيز الشفافية وتدعيم الإفصاح.

أ- إيجابيات المبادرة

– القبول الواسع، حيث يوجد إجماع واسع بين أصحاب المصالح على ضرورة تحقيق الشفافية فيما يتعلق بالإفصاح عن عوائد ومدفوعات الصناعات الاستخراجية؛ وهذا ما يعتبر الهدف الرئيسي لهذه المبادرة.

ب- سلبيات المبادرة

– المدخل الطوعي ليس كافيا، والإفصاح وفق هذا الميثاق لا يحقق المستوى المطلوب؛
– عدم انضمام العديد من الدول الكبرى إليه، والتي تملك صناعات استخراجية ضخمة، مثل كندا والو.م.أ، كما أن دول OPEC المنضمة ليست لها أي مشاركة فعالة؛

¹Anik Veilleux, Ibid, p 4-13.

- قصور القدرة على المقارنة المرجعية، حيث لا يملك المشاركون في هذه المبادرة أي وسائل تسمح لهم بالتأكد ممن يقوم بالتطبيق الفعلي لما جاء فيها، ومن يتظاهر بذلك.¹

2-2-2- مبادرة الإفصاح الشامل GRI

مبادرة متعددة الأطراف تم إطلاقها سنة 1997 من قبل تحالف المنظمات الاقتصادية الأمريكية غير الحكومية، وأصبحت مؤسسة مستقلة بحد ذاتها سنة 2002، مقرها أمستردام؛ تعمل على تطوير وتعزيز الإطار التصوري للإفصاح والاستدامة، من خلال تطوير إطار تصوري معياري للإفصاح حول الجانب الاقتصادي للمؤسسات والأداء الاجتماعي والبيئي لها.

وتهتم المبادرة بقضايا البيئة، الاقتصاد، الإفصاح الاجتماعي؛ وتقوم بإصدار مبادئ للإفصاح ومؤشرات خاصة لتوجيه تقارير التنمية المستدامة للشركات والمنظمات.²

أ- إيجابيات المبادرة

- سهولة المقارنة بين الشركات وعبر الزمن: فالطبيعة المعيارية لعملية الإفصاح المستديم المقترحة، تسمح بتعزيز القدرة على المقارنة المرجعية للشركات فيما بينها وعبر الزمن؛
- عملية متعددة الأطراف: فالحوكمة المتعلقة بمبادرة الإفصاح الشامل تعمل على تطوير تعليمات مقترحة أساسا من قبل مجلس أصحاب المصالح، إذا، فهو يعكس انشغالاتهم وأهدافهم، لذا فإن هذه المبادرة تحظى بالإجماع التام من قبل أصحاب المصالح، مما يجعلها تتمتع بالشرعية والقابلية للتطبيق؛
- المرونة: حيث أن الإطار التصوري للمبادرة يدعم ويعزز الانتشار الواسع للإفصاح المستديم.

ب- سلبيات المبادرة

- ليست أداة إدارية، فهي تُعنى فقط بالإفصاح؛
- التعليمات المنصوص عليها في المبادرة تتميز بالكثير من العمومية، وهذا نظرا لوجود إشكال كبير في الموازنة بين إصدار تعليمات تكون قابلة للتطبيق عموما، وتلبي احتياجات مستخدمي المعلومة في نفس الوقت؛
- تشتمل على عدد كبير من المؤشرات، مما يجعل الاختيار بينها يشكل تحديا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطبيق التوجيهات المنصوص عليها في المبادرة يمكن أن يكون جد مكلف؛ نظرا لكون حالة بيئة الأعمال غير واضحة، وكذا عدم وضوح الفوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسات نتيجة إتباعها لتوجيهات المبادرة.¹

¹ Ran Goel (2005): Guide to instruments of corporate responsibility; Pensions at work; New York; U.S.A; p 26-27.

² Barry Elliott, Jamie Elliott (2011): Financial Accounting and Reporting; Prentice Hall; 4th edition; U.K; p 870.

2-2-3- بيان منظمة العمل الدولية ILO حول المبادئ الأساسية وحقوق العمل

تم إصدار هذا البيان سنة 1998 في المؤتمر الدولي للعمل بالأغلبية الساحقة؛ ويعمل على ترسيخ الحقوق الأساسية الأربعة للعامل المتمثلة في: الحرية النقابية، منع عمالة الأطفال، محاربة العمل القسري، عدم الإقصاء والتمييز؛ والتي تعتبر مقبولة قبولا عاما من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة وقابلة للتطبيق فيها.

أ- إجابيات البيان

- نظام لا مركزي من حيث معايير العمل، حيث يمكن للمتعاملين غير الحكوميين اتباعه والاقتداء به؛
- يتميز بالمرونة في التطبيق؛
- مكمل لباقي أدوات منظمة العمل الدولية؛
- معترف به دوليا ويطبق على مستوى عالمي.

ب- سلبيات البيان

- حرية الاختيار بين الحقوق في التطبيق؛ حيث أن الحقوق المذكورة في البيان يتم الاختيار بينها وفق ما يتماشى ومصالح المؤسسة، دون الرجوع إلى المعايير الأخلاقية والمنطقية؛²

2-2-4- توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات OECD

تم إصدار هذه التوجيهات لأول مرة سنة 1976، وقد أعيدت مراجعتها سنة 2000 لتتماشى مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وتتمثل في التعليمات التي توجهها الحكومات للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الدول التي وقَّعت على هذه التوجيهات³.

وتعتبر توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات من أكثر المدونات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية قبولا؛ رغم أنها غير إلزامية على الشركات؛ حيث يلتزم أعضاء المنظمة بالعمل على تعزيز هذه التوجيهات بين الشركات العاملة ضمن حدودها.

تناقش هذه التوجيهات قضايا حقوق الإنسان، الإفصاح عن المعلومة، محاربة الفساد، الضريبة، علاقات العمل، البيئة، العلوم والتكنولوجيا، حماية المستهلك والمورد⁴.

¹Ran Goel; op.cit; p31, 33-34.

² Ibid; p 49-50.

³ OECD (2001): Corporate social responsibility – partners for progress; France, p 16.

⁴ Ran Goel; ibid; p 65.

أ- إيجابيات المدونة

- سهولة الفهم؛ فالتوجيهات تناقش موضوع الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات متعددة الجنسيات بشكل واسع؛
- تعدد الأطراف المشاركة فيها؛ فالتوجيهات تم مناقشتها مع الحكومات، جمعيات أرباب العمل، اتحاد التجارة، المنظمات غير الحكومية؛
- المساهمة في تسوية النزاعات؛ رغم أنها ليست إلزامية بقوة القانون، فالتوجيهات تعمل على خلق الالتزام بين الحكومات المشاركة في المنظمة، وإنشاء شبكة عمل لحل الخلافات العالقة؛
- غير محدودة جغرافيا؛ فالتوجيهات تطبق على مستوى عالمي.

ب- سلبيات المدونة

- ضيقة جدا؛ فالكثير من الأكاديميين والمجتمع المدني يرون بأن التوجيهات تمثل فقط "أرضية" لتحديد السلوك المقبول للشركات؛
- تتميز بالعمومية؛ فالكثير من رجال الأعمال ينتقدون التوجيهات ويعتبرونها عامة جدا، ولا يمكن الاعتماد عليها في الممارسة العملية اليومية؛
- لا تقدم أدوات عمل دولية؛ فالكثيرون يعتقدون بفشل التوجيهات في اقتراح أدوات عمل للإدارة؛
- علاقتها بالمدونات الأخرى غير واضحة؛ بما أن التوجيهات قد تم تبنيها من قبل الشركات كـ"مدونة عمل خارجية شاملة شرعية"، فمن الضروري فهم العلاقة الكامنة بينها وبين المدونات الأخرى مثل: ISO14001, EITI, ...
- تعالج فقط قضايا الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث ينتقد البعض هذه التوجيهات كون الشركات المحلية غير متضمنة فيها؛
- ضعف آليات الرصد والإبلاغ والتحقق، حيث أن المنظمة لا يمكنها التأكد من حقيقة تطبيق هذه التوجيهات حتى وإن التزمت الشركات بها ظاهريا.¹

2-2-5- معيار المساءلة الاجتماعية SA8000

المعيار عبارة عن مدونة تدقيق شاملة طوعية، تتعلق بمعايير العمل في جميع القطاعات؛ وقد تم تطويره سنة 1996 من قبل وكالة المجلس الاستشاري لاعتمادات الأولويات الاقتصادية، المعروف حاليا بـ "هيئة المساءلة الاجتماعية الدولية" وهي هيئة غير ربحية، يقع

¹Ibid; p 65, 67.

مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية¹، وهذا بالتنسيق مع أصحاب العلاقة، وأصبح مطبقاً بشكل تام سنة 1998.

يناقش المعيار قضايا: معايير العمل، مرفق إصدار الشهادات، التأمين.

أ- إيجابيات المعيار

- قابل للتدقيق؛ حيث أن المعيار SA8000 قد نجح في تطوير وتطبيق مدونة تدقيق تتيح إمكانية تدقيق مدى صرامة التزام الشركات بما جاء به المعيار؛
- مرتبط بنظام الإدارة؛ حيث يمكن تضمين المعيار SA8000 في نظم الإدارة، سياسة المؤسسة وعملياتها؛
- مدعم من قبل اتحاد التجارة الدولية والمجتمع المدني؛ حيث أنه يتمتع بالقبول التام وذو طبيعة معيارية مما يجعله يتمتع بنوع من الشرعية².
- يمكن من قياس أداء المؤسسات من خلال ثمان نقاط مفتاحية: عمالة الأطفال، العمل القسري، الانشغالات المهنية والأمن، الجمعيات الحرة، الإقصاء، الممارسات التأديبية، ساعات العمل، الأجور³.

ب- سلبيات المعيار

- متحيز للشركات الكبيرة؛ وهذا راجع لتكاليف التطبيق الباهظة، وبالتالي فهو أقل ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إشكالية تكامله مع نظم الإدارة الحالية؛ فليس واضحاً ما إذا كان بالإمكان استعمال SA8000 من قبل تجار التجزئة لتعزيز إجراءاتهم المتخذة لمواكبة التغيرات الطارئة على المصانع وسلاسل التوريد؛
- اعتماد محدود من قبل غالبية تجار التجزئة بالسوق؛ حيث توجد مسألتان رئيسيتان تمنعان التبنّي الواسع لهذا المعيار، وهما: التباسه مع معايير أخرى؛ تكاليف تطبيقه المرتفعة⁴.

2-2-6- الميثاق العالمي للأمم المتحدة

الميثاق العالمي للأمم المتحدة عبارة عن مبادرة طوعية متعددة الأطراف، أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان سنة 1999 أمام أعضاء منتدى الاقتصاد العالمي بدافوس،

¹ Gaju George Ciprian (2007): social accounting to make the social results visible; PH.D thesis, Valahia university of Targoviste, Romania, p 1.

² Ran Goel; op.cit; p 74.

³ Gaju George Ciprian; ibid; 2.

⁴ Ran Goel ; Ibid ;P 75.

الفصل الأول.....المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المتمثلين في كبار رجال المال والأعمال والاقتصاد في العالم¹؛ حيث طرح الأمين العام للأمم المتحدة فكرة شعارها "توجيه قوى الأسواق من أجل دعم المثل العالمية".

وقد تعهد المشاركون في المنتدى بالالتزام بمبادئه التسع المتمثلة في:

- دعم واحترام وحماية حقوق الإنسان المعلن عنها عالمياً؛
- عدم الضلوع في انتهاكات حقوق الإنسان؛
- احترام حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛
- محاربة كافة أنواع العمل القسري؛
- محاربة عمالة الأطفال؛
- محاربة التمييز العنصري في العمل؛
- دعم التدابير الاحترازية المتعلقة بالحفاظ على البيئة؛
- العمل على تنمية الإحساس بالمسؤولية اتجاه البيئة؛
- العمل على تشجيع وتطوير التقنيات غير المضرة بالبيئة والإنسان.²

أ- إيجابيات الميثاق

- الدعاية الكبيرة التي يحظى بها؛ حيث تعمل شبكة الميثاق العالمي على تشجيع وتعميم الممارسات والأفكار التي تُظهر فوائد التزام المؤسسات بمبادئ الميثاق؛
- قانون مرن "Soft Law" أي يتميز بالطوعية؛
- مؤيدوا الميثاق لا يركزون بشكل كبير على طبيعة المسؤولية الاجتماعية "طوعية أو إلزامية"، بل يهتمون بنشره وتوسيع نطاق تبنيه؛
- اشتماله على عدد كبير من المعايير وامتلاكه لشبكة تعليمية، يمكنه من مساعدة ومتابعة الشركات التي تريد التغيير.

ب- سلبيات الميثاق

- المبادئ غير كافية وغامضة؛ حيث أنها لا تقترح معايير خاصة بالأداء، فمثلاً فيما يتعلق بمبادئ العمل، لا توجد معايير يمكن الاستناد إليها فيما يتعلق بالأجر، الصحة والأمان، ساعات العمل، حقوق التأمين للعمال؛
- توجيهات التطبيق غامضة، حيث يؤخذ عليها أنها تفتقر للتفصيل؛
- لا توجد رقابة خارجية على النظام داخل المؤسسة، وبالتالي صعوبة التأكد من درجة التزامها بمبادئ الميثاق؛

¹ OECD; op.cit; p 16.

² United Nation (2011): The Global Compact; UN Global Compact Office; New York; U.S.A; p 6.

- العديد من الأكاديميين والمجتمع المدني يرون بأن المؤسسات قد تنضم للميثاق فقط بهدف تكوين علاقات عامة (سمعة إدارة الأعمال)؛
- الدعم الكبير للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان؛ مما مكنه من العمل بشكل مبتكر وفعال خارج بيروقراطية الأمم المتحدة، وليس من الواضح أن الأمناء العاميين المستقبليين للأمم المتحدة سيولونه نفس الاهتمام والدعم.¹

ما تم ذكره من مبادرات ومدونات هو على سبيل المثال لا الحصر؛ فعددها كبير ومواضيعها مختلفة؛ وتعمل على تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية أو التفصيل في بعض عناصرها؛ من أجل توفير معلومات تساعد المؤسسات على تجاوز العقبات التي تواجهها أثناء التطبيق.

3- تحديات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

تطبيق المسؤولية الاجتماعية وترويجها، أمر تعترضه العديد من العقبات والعوائق؛ مما يحد من نطاق انتشارها وفعاليتها.

3-1- تحديات تتعلق بالمفهوم الطوعي

توجد فكرة سائدة مفادها أن حقوق المجتمع ومصالحة لا يمكن أن تكون محمية إلا من خلال التطبيق الجيد للقوانين والتنظيمات المسنونة من قبل الحكومة، أو التنظيمات الذاتية المتفق عليها للنقابات والهيئات الممثلة لها.

لكن من الملاحظ أن هذه الأطر التنظيمية تعاني من قصور في جوانب المسؤولية الاجتماعية، لذا يجب تدعيمها لضمان التزام المؤسسات بها؛ والتحدي يكمن في منع جعل المسؤولية الاجتماعية "قانوناً" من بين القوانين المسنونة من قبل الحكومات؛ حيث يفضل استخدامها كطريقة لترويج ثقافة الالتزام، ولاحترام المعايير الدولية الهادفة لتحسين علاقات العمل على المستوى الدولي.

فالهاجس الكبير الذي يورق المؤسسات اليوم هو التخوف من تدخل الحكومات لفرض قوانين تجبرها على تطبيق قواعد وأدوات المسؤولية الاجتماعية؛ فالمؤسسات اليوم تتمتع بحرية كبيرة في اختيار ما يناسبها من ممارسات وبرامج تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، مما يحقق لها أهدافها المستقبلية ويحترم قدراتها وإمكانياتها؛ وفي الجهة المقابلة نجد الحكومات تسعى جاهدة للموازنة بين الالتزامات القانونية المتعلقة بحرية التجارة والاستثمار الناتجة عن الاتفاقيات التي تبرمها مع أطراف خارجية؛ وتعمل في الوقت نفسه على ترويج مفهوم المسؤولية الاجتماعية وزيادة انتشاره ودرجة الالتزام به.²

¹Ran Goel; op.cit; P 81,82.

²D. Wight, W. Justice ;op.cit ; p 5-6.

3-2- تحديات تتعلق بتحديد "أصحاب العلاقة"

الفكرة الأساسية تكمن في كون المؤسسات ليست مسؤولة فقط أمام فئة الملاك، بل تتعداها إلى مختلف إلى فئات أصحاب المصالح؛ وتعتبر هذه الفكرة عنصرا أساسيا في مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ لذا يجب على المؤسسة الإحاطة به وأخذ في الحسبان؛ وهنا يُطرح تساؤلان رئيسيان:

– كيف يمكن للمسيرين تعريف وتحديد "أصحاب المصالح" التي تكون المؤسسة مسؤولة أمامهم؟

– كيف يمكن للمسيرين تحديد وقياس والإفصاح عن آثار المسؤولية الاجتماعية؟

نخلص مما سبق، إلى أنه يجب على المؤسسة أولا تحديد من هم "أصحاب المصالح" الذين سيتم اتخاذ احتياجاتهم بعين الاعتبار عند القيام بالتقرير المالي والاجتماعي عن آثار أنشطتها؛ حيث لا يمكن لها الالتزام أمام جميع أصحاب المصالح، لذا غالبا ما يتم اختيار "المنظمات غير الحكومية" كممثل عنهم.

وينظر عادة للمنظمات غير الحكومية على أنها مرادف للمجتمع المدني؛ لكن في الواقع ليست كل هذه المنظمات جزء منه، كما لا يمكن اعتبار جميع منظمات المجتمع المدني والتي غالبا ما تكون أحزاب سياسية ودينية بأنها منظمات غير حكومية؛ فهذا راجع لوضعها وطريقة عملها، وعموما؛ تتميز المنظمات غير الحكومية بقربها من الأفراد وتركيزها على مختلف الجوانب الحياتية والاجتماعية لهم وللبيئة المحيطة بهم، وهذا ما يفسر التنامي المتزايد لدورها وأهميتها في المجتمع.

كما أن عملية تحديد "أصحاب المصالح" تواجهها العديد من الصعوبات المفاهيمية: فليس كل أصحاب المصالح متساوون من ناحية درجة الأهمية والتأثير؛ ولا يملك جميعهم الشرعية (حق مشروع) لمطالبة المؤسسات بتفعيل أدائها أو انتقاده.¹

3-3- تحديات تتعلق بالإفصاح

تعتبر المؤسسات مسؤولة عن آثارها الاجتماعية، وتوجد فكرة جادة تحت على ضرورة قيام المؤسسات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وهو ما يعرف بـ "الإفصاح الاجتماعي أو الإفصاح غير المالي"؛ الذي أضحي يعتبر من أهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

وهنا تظهر ضرورة الاتفاق على ما يجب أن تفصح عنه المؤسسة للمجتمع ككل حول الآثار الاجتماعية لأنشطتها، وغالبا ما يتم حل هذا الإشكال باللجوء إلى مدونات السلوك الرائجة على المستوى العالمي؛ حيث أنها تقدم شرحا مقبولا حول كيف يجب أن يكون

¹D. Wight, W. Justice, Ibid, p 6-7.

الإفصاح؟ وما الذي يجب الإفصاح عنه؟؛ كما نجد أن جودة الإفصاح الاجتماعي تتعلق بعاملين أساسيين:

– جودة ممارسات الإفصاح المالي؛

– الخبرة في مجال الإفصاح عن الآثار البيئية.

فالإشكال الكبير في هذا الموضوع يدور حول كيفية إعداد معلومات كمية قابلة للمقارنة والتدقيق؛ وهنا يتم الاعتماد على معايير الإفصاح التي تشمل تعريف المسؤولية الاجتماعية ومختلف مجالاتها، وتحديد "مؤشرات الأداء" المتعلقة بكل مجال؛ لكن من أكبر التحديات التي تواجه هذا الجانب "اختيار المؤشرات" التي يمكن استعمالها لقياس قيمة مجال ما؛ فمثلا استخدام "عدد أيام الإضراب" للتعبير عن درجة جودة العلاقات الصناعية، أو درجة احترام حرية النقابات، يعتبر مؤشرا ضعيفا.

التحدي الآخر يتمثل في "الحدود المناسبة للإفصاح"، والذي يرتبط بقيدي التكلفة والحجم؛ حيث كلما زاد حجم المعلومات المفصّل عنها زادت تكاليف الإفصاح؛ كما أن الإفصاح عن حجم كبير من المعلومات قد يشوش متخذ القرار ويصعب عليه عملية انتقاء المعلومة الملائمة، والإفصاح المقتضب لا يلبي احتياجات المستخدمين؛ لذا يجب على المؤسسة الموازنة بين هذين القيدتين، لضمان فعالية الإفصاح.¹

¹D. Wight, W. Justice, Ibid, p 8-9.

خلاصة:

تم في هذا الفصل مناقشة مفهوم المسؤولية الاجتماعية من حيث ماهيته ومجالاته، ومناقشة الجدل الحاصل في بيئة الأعمال حول قبوله من رفضه، وكذا خصوصية علاقته بالشركات متعددة الجنسيات؛ حيث استنتجنا أن:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطور مع تطور أساليب الحياة لدى الأشخاص وزيادة وعيهم، وكذا تطور المنظومة القانونية مع مرور الزمن، كما أنه لا يوجد إجماع حول مجالات المسؤولية الاجتماعية والبنود التي تنطوي تحتها، نظرا لاختلاف الزوايا التي يُنظر منها لهذا الموضوع وكذا الهدف من تحديد هذه المجالات، فكل جهة أو هيئة تحدد المجالات التي تراها مناسبة لطبيعة عملها وأهدافها.

في الوقت الحاضر تم تجاوز النقاش حول حقيقة وجود مسؤولية اجتماعية للمؤسسة من عدمه، وقد رُجِّحت الكفة لصالح وجود هذه المسؤولية وضرورة الالتزام بها، لكن الجدل القائم حاليا يتعلق بطبيعة هذا الالتزام ما إذا كان طوعي أو إجباري، رغم أنه في غالب الأحيان وفي الكثير من الدراسات يتم التسليم بفكرة "طوعية الالتزام".

الفصل الثاني

الإطار العام للمحاسبة عن
المسؤولية الاجتماعية

مقدمة:

من أجل التمكن من الحكم على أداء المؤسسات ومدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وجب توفير المعلومات الخاصة بذلك للمستخدمين، وكون المحاسبة تمثل نظام المعلومات الذي يقع على عاتقه تلبية هذا الاحتياج، فقد تَوَجَّه على المنظرين والباحثين فيها، العمل على تطويرها بشكل يُمَكِّنُها من إنتاج معلومات ذات طابع اجتماعي، تُبرز جهود ومبادرات المؤسسات في إطار المسؤولية الاجتماعية.

ويتطرق هذا الفصل للإطار العام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث يقسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مناهج البحث في الفكر المحاسبي

يتم فيه عرض مختلف مناهج البحث في الفكر المحاسبي، والتطرق للمدخلين الأخلاقي والاجتماعي.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

حيث يتم فيه التطرق لنشأة مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتطور مسار البحث فيها، والإطار النظري لها.

المبحث الثالث: مظاهر التطبيق والمشاكل التي تواجهه

يُسلِّط الضوء على مظاهر تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والمشاكل النظرية والتطبيقية التي تعترض عملية التطبيق.

المبحث الأول: مناهج البحث في الفكر المحاسبي

توجد العديد من المناهج التي تساهم في بناء النظرية المحاسبية، من أهمها: منهج القيم الاقتصادية والاجتماعية، منهج اتخاذ القرار، منهج دراسة السوق، منهج البحوث الوضعية (الإيجابية)، منهج التوسع في الإفصاح، وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى جميع هذه المناهج.

1- منهج القيم الاقتصادية والاجتماعية

يمثل منهج القيم الاقتصادية والاجتماعية أحد مناهج البحث في الفكر المحاسبي، وقد تم تأسيسه بالاستناد إلى ثلاث مداخل تتمثل في:

- المدخل الأخلاقي الذي يركز على مجموعة من القيم الأخلاقية؛
- المدخل الاجتماعي الذي يرتبط بمجموعة من المفاهيم والأهداف ذات العلاقة بالرفاهية الاجتماعية؛
- المدخل الاقتصادي الذي يستند إلى مجموعة من مفاهيم الاقتصاد الكلي.

1-1- المدخل الأخلاقي

أكدت الأدبيات المحاسبية على الحاجة لإدماج الأخلاقيات في التكوين المحاسبي، فبدلاً من الاكتفاء بالاطلاع على المدونات الأخلاقية والتنظيمات الأخرى ذات العلاقة، يجب مناقشة القضايا الأخلاقية على مستوى السياسات، السلوكيات، المعاهد المحاسبية والإدارية؛ فالتكوين الأخلاقي في المحاسبة يُمكن من فهم واستخدام أفضل للمعايير الأخلاقية (الصادرة من قبل معهد المحاسبين الإداريين*) في:

- تحليل الوضعية العامة لبيئة العمل واقتراح إجراءات معينة؛
 - تمكين المحاسبين من لعب دور استباقي لتعزيز القيم الأخلاقية داخل المؤسسة.¹
- ويتبنى المدخل الأخلاقي بعض القيم الأخلاقية المقبولة قبولاً عاماً وتحظى بالإجماع، وتتعلق هذه القيم بمفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحق والحياد وعدم التحيز...²
- وبالنظر إلى بنية المدخل الأخلاقي، فنجد أنه يستند على ثلاث نظريات أساسية:

¹ Vidya N.Awashi, Erwin Stachelin (1995): "Ethics and management accounting-Teaching note for a video case_ the order: a progressive disclosure vignette", Journal of accounting education, vol 13, U.S.A, p 87-88.

* معهد المحاسبين الإداريين IMA بالولايات المتحدة الأمريكية يمثل الجهة الرائدة في العالم لتمكين المهنيين في المحاسبة الإدارية والتمويل من التميز في الأداء، وهو واحد من أكبر الجمعيات الموثوقة التي تركز بشكل حصري على تعزيز مهنة المحاسبة الإدارية. على المستوى العالمي، يدعم معهد المحاسبين الإداريين هذه المهنة من خلال برنامج المحاسب الإداري المعتمد، والتعليم المستمر، والتأكيد على ممارسة أفضل الأخلاقيات المهنية. يتمتع معهد المحاسبين الإداريين بشبكة عالمية تتألف من أكثر من 72,000، عضواً من 140 دولة، و300 فرع مهني وطلابي. ويقدم خدمات محلية من خلال مكاتبه المنتشرة في مونتغومري بولاية نيو جيرسي في الولايات الأمريكية المتحدة، زيوريخ في سويسرا، دبي في الإمارات العربية المتحدة، القاهرة في مصر، وشنغهاي وبكين في الصين <http://imamiddleeast.org/ar/nbdh-n-ima> . (2016/03/22)

² عباس مهدي الشيرازي (1990): نظرية المحاسبة، دار السلاسل، ط 1، الكويت، ص 338.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

– نظرية المنفعة: يقصد بها المحاسبة في حد ذاتها؛ أي أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسة، يتم اختيارها وتحديد بناءً على احتياجات مستخدمي القوائم المالية حتى تكون ذات منفعة لهم.

– نظرية العدالة: تحقيق العدل بين جميع المستخدمين للقوائم المالية؛

– نظرية الحقوق: عدم الانتقاص من الحقوق الشرعية لأي كان.

ووفقاً لهذه النظريات فإن السلوك الأخلاقي يجب أن يعزز مبدأ " توفير الأفضل لأكبر عدد ممكن".¹

ويمكننا أن نستنتج مما سبق، أن المدخل الأخلاقي مبني على الأفكار التالية:

- أ. وضع قواعد محاسبية تضمن المعاملة المتوازنة لكافة الأطراف المعنية؛
- ب. إعداد التقارير المحاسبية بشكل يسمح بعرض صورة صادقة عن وضعية المؤسسة، بعيداً عن أي تضليل؛
- ج. عدالة البيانات المحاسبية وعدم انحيازها وموضوعيتها؛
- د. إعادة النظر في المبادئ المحاسبية لمواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة؛
- هـ. التطبيق المتناسق للمبادئ المحاسبية قدر المستطاع.²

وكما نلاحظ، فإن النظرية الأخلاقية هي نظرية معيارية، تناقش ما يجب أن تكون عليه المحاسبة؛ وبالنظر لطبيعة المفاهيم التي تعتمد عليها (العدل، الصدق، الحق...) والتداخل الكبير بينها، فإنه يصعب إعطاء تعريف محدد لكل منها، لذا يتم في الفكر المحاسبي اعتماد مصطلح "العدالة" للتعبير عن جميع المفاهيم الأخلاقية المعتمدة، وبناءً على ذلك، ينص المدخل الأخلاقي على تحقيق العدالة في:

- أ. تحديد المبادئ المحاسبية؛
- ب. العرض والإفصاح المحاسبي؛
- ج. الممارسة والتطبيق العملي؛
- د. الاجتهاد والحكم الشخصي.³

كما أن التداخل بين مفاهيم المدخل الأخلاقي وعدم إمكانية إخضاعها للقياس الموضوعي يعتبر أحد أهم الانتقادات التي توجه له، والتي تثير جدلاً واسعاً حول قدرته على المشاركة في بناء النظرية المحاسبية.

¹Vidya N.Awashi, Erwin Stachelin; op.cit, p 89.

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 338.

³ المرجع السابق، ص 339.

1-2- المدخل الاجتماعي

يعتمد هذا المدخل على فكرة أساسية مفادها أن قيام المؤسسة بمزاولة نشاطها ينتج عنه آثار اقتصادية وكذلك اجتماعية؛ حيث يتم قياس الآثار الاقتصادية وفق قواعد وأسس المحاسبة المالية، ومن ثمة الإفصاح عنها في القوائم المالية، في حين لا نجد أي قواعد أو معايير للقياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي لها.¹

كما يعتبر المدخل الاجتماعي توسعا للمدخل الأخلاقي ليشمل المجتمع ككل؛ حيث يعتمد على فكرة "الرفاهية الاجتماعية"، أي مدى مساهمة المؤسسة في تنمية وتحقيق رفاهية المجتمع والمحيط الذي تعمل فيه، وعلى ذلك فإنه يقصد بالعدالة، المعاملة المتوازنة ليس فقط للأطراف ذات المصلحة المباشرة مع المؤسسة، وإنما لجميع فئات المجتمع؛ وعلى هذا الأساس، فإن عملية تقييم وقبول أي مبدأ أو قاعدة محاسبية يتم وفقا لدرجة اتفاقها مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.²

يساهم المدخل الاجتماعي في تأسيس فرع محاسبي جديد يطلق عليه اسم "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات للأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاطاتها على المجتمع، من خلال قياس التأثيرات الإيجابية والسلبية لأنشطتها واعتبارها جزءا من اهتماماتها المحاسبية، والإفصاح عنها في الكشوف المالية.

ونظرا للانتشار الواسع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فقد أصبحت المحاسبة المبنية على القيم الاجتماعية والمعتمدة على القياس الاجتماعي، والمتوافقة مع معيار الرفاهية الاجتماعية، تمثل جزءا هاما من النظرية المحاسبية.³

ويمكن توضيح أثر القيم الاجتماعية على أهداف المحاسبة وفق وجهة نظر كل من باتون وليتلتون Paton & Littleton؛ حيث يرى الباحثان أن المؤسسة "تنظيم اجتماعي يقع على عاتقه مسؤولية مراعاة النفعة العامة في تسيير الاستثمارات، أي أن مسؤولية المحاسب تتمثل أساسا في إظهار مدى نجاح الإدارة في تحقيق أكبر عائد اجتماعي ممكن من عملية الاستثمار، لذا يجب على المحاسبة الخروج من الإطار الضيق للسوق الذي يتطلب مؤشرات محدودة مثل الربح ومعدل العائد على الاستثمار".⁴

وكنتيجة لهذه الفكرة، يرى الباحث بدفورد Bedford أن مفهوم الدخل أيضا يجب أن يتطور؛ فوفقا للمدخل الاجتماعي، مفهوم الدخل الواجب على المحاسب الأخذ به، هو المفهوم

¹ L S Porwal (2007) : Accounting Theory, Tata McGraw-Hill, 3rd edition, New Delhi, India, p 31.

² عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 341.

³ أحمد رياحي، البقاوي (2009): نظرية محاسبية؛ تعريب رياض العبد الله، طلال الجاوي؛ ج1؛ الأردن، ص 155.

⁴ William A.Paton, A.C.Littleton (1940): an introduction to corporate accounting standards; American accounting association, p 2-3. <http://www.jstor.org/>

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

الذي يُمكن من توجيه المستثمرين نحو الأهداف الاجتماعية، الأمر الذي يجعل من درجة اتفاق مقاييس الدخل الناتجة مع هدف الرفاهية الاجتماعية، معياراً للاختيار بين المبادئ المحاسبية.¹

وقد تأثر الفكر المحاسبي كثيراً بالمدخل الاجتماعي، ونتج عن ذلك ظهور متطلبات محاسبية جديدة، ومن أمثلة ذلك نجد:

أ. ضرورة ابتكار طرق قياس جديدة تمكن من قياس مدى تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية؛

ب. التوسع في الإفصاح بما يكفل:

- إظهار التكلفة والعائد من وجهة نظر المجتمع وليس فقط من وجهة نظر المؤسسة؛
- تلبية الاحتياجات المعلوماتية لجميع أصحاب المصالح، كمنقابات العمال مثلاً؛
- إظهار قيم الأصول غير الملموسة قدر المستطاع.²

وتأتي هذه المتطلبات كاستجابة للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال وكذا الضغوط التي تمارسها جماعات الضغط على المؤسسات.

1-3- المدخل الاقتصادي

يُنظر للمؤسسة الاقتصادية وفق هذا المدخل على أنها جزء من كل؛ حيث أن مجموع المؤسسات الاقتصادية هو الذي يمثل المؤسسة الكبرى³، وبالتالي فإن التقارير المحاسبية المعدة على مستوى كل مؤسسة، تمثل مدخلات جزئية لنظام أكبر يعمل على تجميع هذه المدخلات، من أجل الوصول إلى معلومات حول الاقتصاد الكلي.

ويهتم المدخل الاقتصادي المعتمد في بناء النظرية المحاسبية، بمراقبة سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي الناتج عن اعتماد طرق محاسبية مختلفة.

وفي حين يركز المدخل الأخلاقي على مفهوم "العدالة"، والمدخل الاجتماعي على مفهوم "الرفاهية الاجتماعية"، فإن المدخل الاقتصادي يركز على مفهوم "الرفاهية الاقتصادية العامة"؛ حيث أن المفاضلة بين البدائل المحاسبية وفق هذا المدخل، تتم تبعاً لأثرها على أهداف الاقتصاد الكلي، أو بطريقة أخرى، المفاضلة بين البدائل المحاسبية تتم وفق خصوصيات الوضعية الاقتصادية.⁴

وبصفة عامة، يساهم مدخل الاقتصاد الكلي في بناء النظرية المحاسبية من خلال اعتماده على معيارين أساسيين، يتمثلان في:

¹ Norton M. Bedford (1965): Income determination theory- an accounting framework; Addison Wesley Publishing Company; ch 2; p 20-23. <http://www.jstor.org/>

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 342-343.

³ المرجع السابق، ص 343.

⁴ L S Porwal, op.cit, p 32.

- وجوب أن تعكس السياسات والطرق المحاسبية "الواقع الاقتصادي"؛
- المفاضلة بين البدائل المحاسبية تتم تبعاً لـ " الآثار الاقتصادية" لها.¹

2- منهج اتخاذ القرار

وفقاً لهذا المنهج، يتم تقييم البدائل المحاسبية على أساس مدى ملاءمتها لعملية اتخاذ القرار، ويساهم هذا منهج في تطوير النظرية المحاسبية من خلال الاهتمام بثلاث جوانب رئيسية: الجانب السلوكي للمعلومة المحاسبية، احتياجات متخذي القرار من المعلومات المحاسبية، القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.²

وسنقوم فيما يلي، بشرح كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة على حدة.

2-1- المدخل السلوكي

يعتبر المدخل السلوكي في المحاسبة، أحد أحدث المداخل في الفكر المحاسبي، وقد جاء ليغطي الانتقادات التي وجهت للمداخل التقليدية، كونها تخلو من أي اعتبارات سلوكية؛ حيث أن الهدف الأساسي من المعلومات المحاسبية هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار أي التأثير فيها، وإلا أصبحت المعلومة المحاسبية دون فائدة.

وبشكل عام، فإن المدخل السلوكي في المحاسبة يهتم من جهة بدراسة أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذي القرار، وهذا ما ينتج عنه بناء نظرية محاسبية تقوم على تفسير السلوك الإنساني والتنبؤ به، ويركز من جهة أخرى على دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية باعتبارها مدخلات للنظام والقرار في حد ذاته كونه يمثل المخرجات.³

يدرس الجانب الأول المتعلق بأثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذي القرار، مدى منفعة المعلومة المفصح عنها للمستخدمين، ويركز على النقاط التالية:

- الإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية؛
- فائدة المعلومات المحاسبية؛
- تأثير طرق الإفصاح المختلفة على مستخدمي القوائم المالية؛
- تقييم درجة الأهمية النسبية للمعلومات؛
- أثر البدائل المحاسبية المختلفة على عملية اتخاذ القرار.

¹ Abubakar Idris Oseni et al (April, 2011): "accounting theory formulation as a tool for enhancing international harmonization of accounting standards", Journal of innovation research in management and humanities 2(1), p 7.

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 355.

³ المرجع السابق، ص 356.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

وبالنسبة للجانب الثاني المتمثل في كيفية استخدام المعلومات المحاسبية من قبل متخذي القرار، فيتم التركيز فيه على كيفية تشغيل المعلومات من قبل متخذي القرارات، والتي ينتج عنها اتخاذ وإصدار القرار المناسب.¹

2-2- احتياجات متخذي القرارات من المعلومة المحاسبية

يتمثل الاتجاه العام في المحاسبة المالية في إعداد قوائم مالية ذات غرض عام، يتم من خلالها العمل على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، لكن هذا الاتجاه يواجه العديد من المشاكل:

- تختلف نماذج اتخاذ القرار فيما بينها من حيث طبيعة المدخلات الواجب استعمالها في عملية اتخاذ القرار؛
- تعدد نماذج اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية، وكذا تعدد هذه النماذج حسب تعدد المشاكل التي تواجه نفس متخذ القرار.²

2-3- قدرة المعلومة المحاسبية على التنبؤ

تعتبر عملية اتخاذ القرار في حد ذاتها عملية مرتبطة بالمستقبل، لذا يجب على المحاسبة توفير معلومات مفيدة وملائمة لعملية التنبؤ، وهنا نجد طرحين أساسيين لتلبية هذا الاحتياج:

- الإفصاح عن تقديرات الموازنة في التقارير المالية؛
 - توفير معلومات عن الأداء السابق تسمح بالتنبؤ بالمستقبل.
- فيما يتعلق بالنقطة الأولى الخاصة بالتقرير عن الموازنات التقديرية للمؤسسة، فإن هذا الموضوع ذو حساسية عالية بالنسبة للمؤسسة والمحاسبة على حد سواء، نظرا للأسباب التالية:
- تعتمد المحاسبة على تغليب خاصية التحقق على خاصية الملائمة في حال عدم وجود المبررات الكافية لها؛
 - الإفصاح عن الموازنات التقديرية للمؤسسة، قد يؤثر على المركز التنافسي لها؛
 - لا توجد آليات ومعايير يمكن من خلالها التأكد من صحة تقديرات الموازنة المنشورة، كما أن الإدارات ستميل إلى نشر تقديرات إيجابية دائما.³

¹ عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 358 و356.

² المرجع السابق، ص 360.

³ المرجع السابق، ص 365.

3- منهج دراسة السوق

يهتم هذا المنهج بدراسة السوق المالي، وقرارات المستثمرين بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأوراق المالية التي بحوزتهم، ومن المعروف أن التوجه العام للمستثمرين نحو قرار معين هو الذي يحدد سعر الورقة المالية المسعرة في البورصة.

لذا فإن الاهتمام في هذا المنهج ينصب على دراسة أثر المعلومات المالية ومدى فائدتها لمجموع المستثمرين، وليس لكل مستثمر على حدة، ومنه فإن منهج دراسة السوق يركز على دراسة:

- العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأوراق المالية المسعرة في البورصة.
- العلاقة بين التغيرات في الطرق المحاسبية المتبعة وبين أسعار الأوراق المالية المسعرة في البورصة.
- خصائص السياسة المحاسبية المستنبطة من دراسة السوق المالي.
- ومن المعروف في مجال السوق المالي، أنه في ظل فرض المنافسة الحرة، يصل السوق إلى سعر التوازن لسلعة ما عند النقطة التي يتساوى فيها العرض مع الطلب، ويعكس سعر التوازن كمية المعلومات المتاحة عن السلعة المتداولة.¹
- ووفقاً لهذا الفرض، ينقسم الباحثون في مجال السوق المالي إلى فريقين، وذلك حسب أثر المعلومات المحاسبية²:

أ- الفريق الأول يفترض عدم إدراك وعدم كفاءة السوق، والذي ينتج عنه:

- نقص الوعي والإدراك من جانب المستثمر، وبالتالي عدم قدرته على فهم أثر السياسات المحاسبية المختلفة على نتائج المؤسسة؛
- احتكار المحاسب للمعلومة المالية، نظراً لعدم وجود مصادر أخرى لها؛
- استجابة المستثمر الآلية للأرقام الواردة في القوائم المالية، وبالتالي ارتفاع احتمال تضليل السوق والتأثير على الأسعار من خلال تغيير السياسات المحاسبية.

ب- الفريق الثاني، يفترض هذا الفريق كفاءة السوق، وهو الأمر الذي يعكس ما يلي:

- وعي وقدرة المستثمر على فهم وتقييم أثر التغير في السياسات المحاسبية على الأرقام الواردة في القوائم المالية؛
- توجد مصادر أخرى منافسة للمعلومة المحاسبية تمكن المستثمر من تقييم وتحليل القوائم المالية؛

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 370-371.

² Watts and Zimmerman (1986): positive accounting theory, Prentice -hall, Englewood cliffs, U.S.A, p 71-110.

<http://www.jstor.org/>

– ارتفاع الوعي لدى المستثمر يمنع تضليل وخداع السوق.

المشكل الأساسي في فرض عدم كفاءة السوق، هو أن العديد من الدراسات الميدانية قد أثبتت أن معظم المستثمرين لا يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ القرار، وإنما يتبعون الاتجاهات التي يفرضها سوق الأوراق المالية وليس العكس، ومن هنا كانت أهمية فرض كفاءة السوق كأساس لإجراء الدراسات المحاسبية.¹

3-1- فرض كفاءة السوق

يُبنى فرض كفاءة السوق على الافتراضات التالية:

- المستثمرون يستجيبون لأي معلومات جديدة بطريقة تؤثر على أسعار الأوراق المالية في السوق؛
- تعكس أسعار الأوراق المالية جميع المعلومات المتاحة من مختلف المصادر وأن التقارير المالية المحاسبية تمثل جزءاً من هذه المعلومات؛
- يستجيب المستثمرون بشكل فوري للمعلومات المالية، مما يمنع تحقيق أي أرباح غير عادية في السوق؛ حيث أن أسعار الأوراق المالية تعكس المخاطر المرتبطة بها لا أكثر ولا أقل.²

3-2- مخاطر الاستثمار

لا يقتصر اهتمام المستثمر في مجال التداول في السوق المالي على العائد المتوقع فقط، بل إن هذا العائد يرتبط مباشرة بالمخاطر التي تعترضه؛ أي احتمالات التعرض لخسائر مالية، ويمكن تقييم المخاطر من خلال دراسة التغير في الدخول المتوقعة، أي مدى تشتت القيم المتوقعة، فزيادة التشتت حول المتوسط يعني ارتفاع درجة المخاطرة.

ونستنتج مما سبق أن فرض كفاءة السوق وحده غير كافٍ للتعرف على سلوك المستثمرين، بل يجب الاعتماد على نظرية لفهم العلاقة بين العائد والمخاطرة وسعر التوازن.³ وتعتمد النظرية الحديثة لتفسير سلوك المستثمرين، على فرض أساسي يتمثل في أن المستثمر يحاول الوصول إلى أدنى حد من المخاطرة بالنسبة لحجم معين من الإيرادات، ولتحقيق ذلك يقوم المستثمر بتنويع استثماراته في الأوراق المالية بدلاً من شراء نوع واحد؛

¹ T.R.Dyckman, D.H. Downes and R.P. Magee (1975): "Efficient Capital Markets and Accounting; A Critical analysis", Prentice-Hall, Englewood Cliffs. <http://www.jstor.org/>

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 373.

³ Watts and Zimmerman (1986): positive accounting theory, op.cit, p 108.

حيث يُكون ما يعرف بالمحفظة المالية الكُفأة، وبالتالي تجنب مخاطر التذبذب في أسعار سلعة ما.¹

4- منهج الدراسات الوضعية

من المعروف في المحاسبة، أن البحث المحاسبي يكون إما معيارياً أو وضعياً، فالبحث الوضعي يسعى لوصف الممارسات المحاسبية الموجودة في الواقع بهدف التنبؤ بالسلوك الذي من الممكن اتخاذه في موقف معين، وتسعى البحوث الوضعية المتعلقة بدراسة سلوك الإدارة اتجاه السياسات المحاسبية البديلة للإجابة على السؤال الأساسي الذي تُبنى عليه هذه البحوث والمتمثل في: لماذا تختار الإدارة سياسة محاسبية بعينها دون السياسات الأخرى؟

وتعتمد الدراسات الوضعية على فرضين أساسيين²:

- فرض كفاءة السوق من حيث القدرة على الاستفادة من المعلومات المتاحة؛
- فرض التصرف الرشيد من قبل الإدارة الذي يُمكن من تعظيم ثروة المؤسسة.

بالإضافة إلى الافتراضات الأساسية للمنهج الوضعي، فإنه يعتمد على نظرية الوكالة التي يعتبر بريمان Brimann أحد روادها؛ حيث تعمل على شرح العلاقة بين المديرين والملاك، وينظر أصحاب هذه النظرية للمؤسسة على أنها مجموعة من العقود بين أطراف العلاقة، يتم من خلالها تخفيض حدة النزاعات بين مختلف الأطراف في المؤسسة والتي تتميز بأن لها أهداف متعارضة في أغلب الأحيان.³

ووفقاً لهذا المنهج، فإن الإدارة تهتم بالقوائم المالية من جانبين أساسيين:

- الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة من خلال تحديد السياسات المحاسبية الملائمة ومستوى الإفصاح اللازم؛
- تقييم المعايير الصادرة أو المقترحة من قبل الأجهزة المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، واتخاذ المواقف المناسبة إزاءها.⁴

4-1- نظرية الوكالة

ظهرت نظرية الوكالة في بداية السبعينات، ووفقاً لها تُعرَّف علاقة الوكالة بأنها "عندما يقوم شخص أو أكثر من فئة الملاك (الموكِّل) بتعيين شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض المهام نيابة عنه، الأمر الذي ينتج عنه تفويض بعض السلطات للوكيل".¹

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 377.

² Jerold Zimmerman (1980): "positive research in accounting", perspective on research, edited by R Nair & T.Williams, p 107-116. <http://www.jstor.org/>

³ Charles W.L. Hill, Tomas M. Jones (1992): "Stakeholders-Agency Theory", Journal of Management Studies 29.2, p 131-132.

⁴ Jerold Zimmerman, ibid, p123.

إذا فالعلاقة بين الموكل والوكيل تتم في اتجاهين:

- تفويض الموكل سلطة اتخاذ القرارات في حدود معينة إلى الوكيل؛
- أداء الوكيل الأعمال الإدارية نيابة عن الموكل.

وبالإسقاط على المؤسسات الاقتصادية، فإن هذه العلاقة تقوم أساساً بين الإدارة التي تمثل الوكيل وبين حملة الأسهم والسندات الذين يمثلون الموكِّل، وهنا ينشأ التعارض بين مصالح الوكيل والموكِّل.

وينتج عن هذا التعارض بين المصالح تكاليف تُعرف بتكاليف الوكالة، وتتمثل فيما يلي:

تكاليف الترابط Bonding costs: تتمثل في دفع أجر الوكيل من أجل التصرف في موارد المؤسسة بشكل يمنع الإضرار بمصالح الموكِّل.

الخسارة المتبقية Residual Loss: هي تكلفة تتحملها نتيجة قيام الوكيل بإهدار ثروة المؤسسة.²

2-4- نتائج بعض الدراسات الميدانية وفق المنهج الوضعي

تهدف الدراسات الميدانية المبنية على الفرضين الأساسيين للمنهج الوضعي السابق ذكرهما، إلى دراسة سلوك الإدارة وفق المتغيرات التالية:

- مستوى العائد المتوقع الحصول عليه من قبل الإدارة؛
- حدة القيود المفروضة من قبل الدائنين؛
- التكلفة الناتجة عن آثار استخدام سياسة معينة.

وتوضح بعض الدراسات³ أن درجة حدة القيود من قبل الدائنين تتعلق مباشرة بالهيكل المالي للمؤسسة؛ حيث أنها تزيد في حالة المؤسسات التي تزيد فيها نسبة رأس المال المقترض إلى رأس المال المملوك، ولذلك فإننا نجد أن إدارة هذه المؤسسات تتجنب السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى:

- تخفيض الدخل المحاسبي؛
- زيادة تباين الدخل من فترة لأخرى؛
- تخفيض قيمة الأصول الملموسة.

¹ Charles W.L. Hill, Tomas M. Jones, op.cit., p 132.

² Charles W.L. Hill, Tomas M. Jones, idem.

³ D.Dhalawal (1980): "The effects of the firm's capital structure on the choice of accounting methods", accounting review, p 78-84. <http://www.jstor.org/>

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

كما لوحظ أيضا أن شركات البترول التي ترتفع فيها نسبة رأس المال المقترض، تفضل اتباع طريقة التكاليف الكلية في معالجة تكاليف الاستكشاف، نظرا لكون هذه الطريقة تؤدي إلى زيادة الدخل الدوري مقارنة بالطرق الأخرى كما أنها تحد من درجة تباين أرقام الدخل في الدورات القادمة.

وفي دراسة أخرى¹ أجريت لمعرفة الدوافع الاقتصادية التي تقوم الإدارة على أساسها بالمفاضلة بين الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض أو زيادة الدخل المحاسبي، فوجد أن هذا القرار مرتبط بالعوامل التالية:

- العائد الذي تحصل عليه الإدارة والمرتبط مباشرة بوجود نظام حوافز إدارية من عدمه؛
- التكاليف الناتجة عن اتباع سياسة معينة دون غيرها (الآثار السياسية)، وتقاس هذه التكاليف باستخدام عدة معايير:
- الحجم: المبيعات وإجمالي الأصول؛
- الاحتكار: المبيعات منسوبة إلى المبيعات الإجمالية للصناعة.
- مدى استخدام رأس المال الثابت؛
- المخاطرة: درجة تباين الدخل المحاسبي من فترة إلى أخرى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات التي تطبق نظام الحوافز الإدارية تتبع السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل، بينما المؤسسات التي تزيد فيها التكاليف السياسية تتبع السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل.

5- منهج التوسع في الإفصاح

يسعى منهج التوسع في الإفصاح إلى الحد من تأثير الحكم الشخصي للمحاسبين على القوائم المالية؛ حيث يظهر هذا التأثير في قرار المفاضلة بين السياسات المحاسبية، ومن أجل الحد من هذا التأثير ينادي أصحاب هذا المنهج بإلغاء عملية المفاضلة من أساسها، وعرض النتائج باستخدام البدائل المختلفة².

نلاحظ أن الطرح السابق الذكر، هو طرح غير منطقي، ويخلق مشاكل عديدة عند التطبيق، ومن المداخل الرئيسية لتطبيق منهج التوسع في الإفصاح نجد مدخل الأحداث.

5-1- مدخل الأحداث

ظهر مدخل الأحداث لـ جورج سورتر George Sorter سنة 1969؛ حيث يرى بأن الهدف الأساسي للمحاسبة هو تقديم معلومات تتعلق بالأحداث الاقتصادية التي قامت بها

¹ Mi Zmijewski & R Hagerman (1981): "An income strategy approach to the positive theory of accounting standard setting / choice", Journal of accounting and economics, p 129-149. <http://www.jstor.org/>

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 416.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

المؤسسة؛ حيث تكون هذه المعلومات مفيدة لمختلف نماذج القرار، فبدل إنتاج معلومات معينة ومحددة تعطى لمستخدمين مختلفين وتستخدم في نماذج قرارية مختلفة، يجب إعطاء معلومات عن الأحداث الاقتصادية في المؤسسة بشكل يُمكن كل مستخدم من أخذ واختيار المعلومات التي تناسب نموذج القرار.

ويدعو أصحاب هذا المدخل إلى الحد من تجميع البنود المحاسبية، وترك المجال للمستخدم لتحديد وزن المعلومة واستخدامها وفق احتياجاته، أي أنه وفق هذا المدخل، يتم النظر للقوائم المالية على أنها بيانات خام، وليست معلومات موجهة لمستخدم معين.¹

2-5- حدود التوسع في الإفصاح

كما سبق وأن ذكرنا، فإن تطبيق مدخل الأحداث بالشكل الذي طُرح به، يخلق العديد من المشاكل في الممارسة العملية، وأهم إشكال يطرح عند تطبيق هذا المدخل، هو أنه لا يمكن التوسع في الإفصاح إلى ما لا نهاية، إذا، ما هي حدود الإفصاح حسب مدخل الأحداث؟

فالتوسع في الإفصاح بالنحو المذكور لا يأخذ بعين الاعتبار تكاليف إنتاج وتوزيع البيانات المحاسبية، ويرى أصحاب هذا المدخل أنه يمكن مستقبلاً تطوير قواعد تضبط التطبيق العملي للمدخل، فمثلاً، يمكن أن يتطور البحث العلمي لقياس المساهمة الحدية لطرق القياس المحاسبي البديلة، ومن خلال مقارنة هذه المساهمات يمكن تحديد طريقة القياس ذات المساهمة الأكبر.

من ناحية أخرى، يتجاهل هذا المدخل تأثير العدد المفرط من المعلومات المحاسبية على قرارات المستخدمين، فمن المعروف أن كثرة المعلومات والتفاصيل قد تؤدي إلى التأثير سلباً على سلوك الأفراد واتجاه قراراتهم.²

¹ George Sorter (1969): «An "Events" approach to basic accounting theory», accounting review, p 13.

² عباي مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 425-426.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يمثل منهج القيم الاقتصادية والاجتماعية الباب الذي تمكن من خلاله مفهوم المسؤولية الاجتماعية من الولوج إلى عالم المحاسبة؛ حيث ساهم المنهج في بناء فرع محاسبي يطلق عليه اسم "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية".

ويحظى هذا الفرع المحاسبي باهتمام متزايد منذ ظهوره، وهذا ما يؤكد الارتفاع المضطرد في كم ونوع البحوث والدراسات الميدانية التي أجريت حوله، والتي مكنت من وضع تعاريف ومفاهيم خاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وتبيان أهميتها وأهدافها، وكذا مكونات نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأسس التي يقوم عليها، وشرح الإشكاليات المتعلقة بهذا الموضوع.

1- نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تطورا كبيرا عبر الزمن، فبعد أن كان في البداية محصورا فقط في تعظيم ربح المؤسسة، تطور إلى ضرورة التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية جنبا إلى جنب مع مسؤوليتها الاقتصادية.

ويرجع أصل المسؤولية الاجتماعية إلى كون المؤسسة تتمتع بصفة المواطنة ويقع على عاتقها واجب المساهمة في تنمية المجتمع وتحقيق رفاهيته.

هذا التطور في مفهوم مسؤولية المؤسسات أدى إلى إيجاد حقل معرفي جديد وخصب للبحث العلمي؛ حيث ظهرت العديد من البحوث والمؤلفات التي تناقش موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مما أدى إلى بناء وعي عال لدى الأفراد حول أنشطة المؤسسات وممارساتها وواجباتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

لكن الإشكال الذي كان مطروحا في تلك الفترة، هو كيف يمكن الحكم على مؤسسة ما بأنها ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية؟

وهنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود تقارير تبرز جهود المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وطبعاً، تقع مهمة إعداد هذه التقارير على عاتق نظام المعلومات في المؤسسة، والذي يتمثل في المحاسبة.

هذه المستجدات في بيئة الأعمال، حتمت على الفكر المحاسبي والباحثين في مجال المحاسبة العمل على تطوير جانبي القياس والإفصاح المحاسبيين ليشملا المتغيرات الاجتماعية.

الأمر الذي أدى إلى ظهور مداخل محاسبية تبرر وتدعم مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا المجال ظهرت العديد من البحوث والدراسات التي تم فيها العمل على

إيجاد طرق للقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومحاولات عدة لوضع وضبط المصطلحات الخاصة بها.¹

2- البحث العلمي في موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

من أجل ضمان إعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة، وجب على المحاسبة مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال وتلبية احتياجات المستخدمين المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وهذا الاحتياج دفع بالكثير من الباحثين والأكاديميين للبحث في موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي عرض لمختلف وجهات النظر لطبيعة البحث في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكذا مسار تطوره.

2-1- اتجاهات البحث في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يختلف الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة حول ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، فكل يفسرها حسب وجهة نظره الخاصة، فنجد ثلاث اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: اعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية جزءاً من المحاسبة المالية

وذلك من أجل تغطية الأداء الشامل للمؤسسة، حيث يشير هذا الاتجاه إلى ضرورة تطوير وتطبيق المهارات والفنون والنظم المحاسبية التقليدية، بشكل يسمح بإجراء التحليلات وتقديم الحلول الملائمة للظواهر والمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية، أي تضمين الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المالية التقليدية.²

الاتجاه الثاني: اعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الإطار الذي يحتوي المحاسبة المالية

بُنِي هذا الاتجاه على وجهة النظر التالية: بما أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تهتم بوجهة نظر المجتمع ككل، وجب إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاهية؛ مما يجعل من المحاسبة الإدارية المالية جزءاً من إطار أشمل هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية³، حيث تهتم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بجمع وتسجيل والإفصاح عن جميع الآثار المالية وغير المالية الناتجة عن نشاط المؤسسة، على عكس المحاسبة الحالية التي تهتم فقط بالآثار المالية.⁴

¹ أحمد فرغلي محمد (1980): "اتجاهات الفكر المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية"، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض، م 7، المملكة العربية السعودية، ص 23-27.

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 349

³ المصدر نفسه.

⁴ Larry O'connor (2006): Empirical research in social and environmental accounting- a meta review; Australia;

p 5-6.

الاتجاه الثالث: اعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرعاً محاسبياً مستقلاً

أي أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية طبقاً لهذا الاتجاه تعتبر فرعاً متميزاً داخل الإطار العام للمحاسبة مثلها في ذلك مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية.¹

من خلال التمعن في هذه الاتجاهات الثلاث، يرى الباحث بأنها كلها محل انتقاد؛ فاعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية جزءاً محتوياً داخل إطار المحاسبة المالية، أمر يشوبه عدم التناسق، نظراً لطبيعة العناصر الاجتماعية المراد قياسها وكذا خصوصية المعايير المستخدمة في ذلك خصوصاً فيما يتعلق بقياس العوائد الاجتماعية.

أما بالنسبة للاتجاه الثاني، فإن اعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الإطار الأشمل الذي يحتوي الفروع الأخرى للمحاسبة، أمر مبالغ فيه، فالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا نتاج لتطور نظرة الفكر المحاسبي لـ "مستخدمي القوائم المالية" واتساع نطاقهم وتعدد فئاتهم، بعد أن كانت مقتصرة على المساهمين والحكومة والفئات ذات العلاقة المباشرة مع المؤسسة، كما أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية توفر المعلومات التي تحتاجها فئة واحدة من المستخدمين، مقابل مجموع الفئات التي تعمل المحاسبة المالية على تلبية احتياجاتهم.

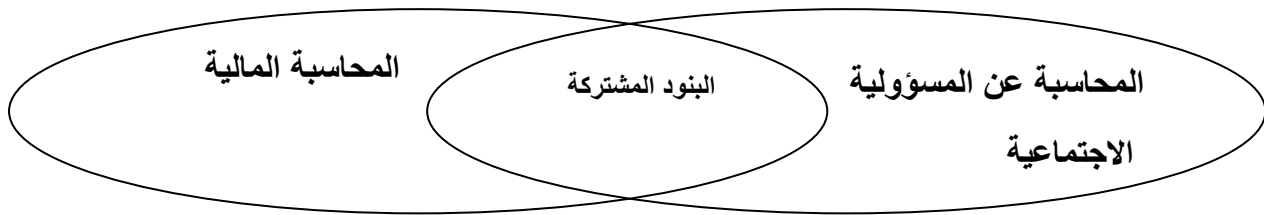
كما أن اعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرعاً مستقلاً بذاته استقلالاً تاماً، أمر لا يمكن الفصل فيه بشكل مطلق، فالغرض من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو تلبية احتياجات المستخدمين من خلال توفير معلومات تعبر عن مدى تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية، كما أن هذه المعلومات تُعد وفق القواعد والأسس المحاسبية المعروفة في المحاسبة المالية.

لذا يرى الباحث بأن " المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية " تُعَبَّرُ بالفعل عن فرع محاسبي جديد، لكن غير منفصل بشكل تام عن المحاسبة المالية، نظراً لوجود بعض البنود الواجب قياسها، والتي تنطبق عليها صفة البنود المالية والاجتماعية في الوقت نفسه، مثلاً؛ البند المتعلق بمصاريف البحث والتطوير، تكوين العمال، مصاريف نقل العمال التي تتكفل بها المؤسسة...

فهذه البنود تُورَد في القوائم المالية بصفتها مصاريف مالية، ويجب إيرادها أيضاً في التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بصفتها تكاليف اجتماعية، وهذا من أجل إعطاء صورة صادقة عن الجهود التي تبذلها المؤسسة في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية.

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 349.

شكل (1): العلاقة بين المحاسبة المالية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحث

2-2- تطور مسار البحث الميداني في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

سيتم في هذا المطلب تتبع مسار تطور البحث الميداني في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وفق عنصر الزمن، وسيتم تقسيمه إلى الفترات التالية: السبعينات، الثمانينات، التسعينات، وانتهاء بالفترة من 2000 إلى 2006، نظرا لعدم توافر معطيات حول السنوات التي تلي 2006.

أ- فترة السبعينات

تعالى الأصوات المنادية بضرورة تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية، والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية؛ وبتتبع مسار تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، نجد أن الممارسة العملية للإفصاح الاجتماعي قد بدأت خلال فترة الستينيات في الو.م.¹، أما البحث الميداني فقد بدأ في فترة السبعينات، وقُدر عدد البحوث المتعلقة بالإفصاح الاجتماعي بـ 18 من أصل 26 دراسة تم نشرها خلال السبعينات حول موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية² معظمها منشورة في مجلات البحث المحاسبي الأمريكية.³

قام الباحثون في هذه الفترة بجمع البيانات من التقارير السنوية للمؤسسات، ويلاحظ أن معظم الدراسات تم إجراؤها على الشركات الأمريكية أساسا، كما نجد أيضا أن ممارسات الإفصاح الاجتماعي قد بدأت بالانتشار في كل من إنجلترا وألمانيا والسويد واستراليا، وتميزت هذه الدراسات الميدانية بـ:

– الطبيعة الاستكشافية؛ حيث أنها ركزت على كيفية القياس والإفصاح عن القضايا الاجتماعية البيئية في التقارير السنوية؛

¹ Michel Capron (2000): la comptabilité social et sociétal; encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit; sous la direction de Bernrad colasse; economica; France; p 408.

² Larry O'Connor, op.cit; p 9.

³ Kaya Ugur, YalYa Hilmi Erdogan (November 2007): Remembering thirty five years of social accounting-A Review of literature and practice; presented at The Balkan countries- 1st international conference on accounting and auditing; in Turkey (8-9 March 2007); published in MPRA; N 3454.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

- عدم احتواءها على أي إطار نظري؛ حيث اعتمدت على تحليل البيانات العامة المتاحة للجمهور ككل، دون أي اتصال مباشر بالمؤسسات المعنية¹.
- اعتماد مصطلح "المحاسبة الاجتماعية" للتعبير عن هذا الفرع المحاسبي الجديد؛
- ممارسات المؤسسات في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كانت موجهة فقط نحو القوى العاملة والمنتج².

ب- فترة الثمانينات

أما خلال فترة الثمانينات التي تميزت بفتح الاقتصاد وإنشاء الأسواق التنافسية وظهور التكتلات ومحدودية التدخل الحكومي، فقد شهدت انخفاض حدة الجدل القائم حول مسؤوليات المؤسسة اتجاه مجتمعها، وهذا الانخفاض رافقه تراجع كبير في عملية الإفصاح الاجتماعي، ويُرجع باتون Patten هذا الانخفاض إلى تغير الخريطة السياسية-الاجتماعية للو.م.أ.

وتؤكد المعطيات الإحصائية على انخفاض عدد المؤسسات التي تقوم بالإفصاح الاجتماعي خلال الفترة ما بين 1977-1985؛ تبعه أيضا انخفاض في عدد البحوث المتعلقة بالإفصاح الاجتماعي والإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل ملحوظ، رغم الحركة النشطة التي شهدتها مسار البحث في السبعينات.

وقد تميزت فترة الثمانينات أيضا بارتفاع الوعي البيئي بشكل كبير وتطور نظم الإدارة البيئية؛ حيث أصبح الحفاظ على البيئة أحد أهم انشغالات الدول الصناعية³، وهذا ما انعكس على الميدان المحاسبي والدراسات المحاسبية التي تم نشرها في تلك الفترة، والتي أصبحت العديد منها تستعمل مصطلح "المحاسبة الاجتماعية البيئية" بدلا من "المحاسبة الاجتماعية"، بهدف إظهار حجم هذا البعد ودرجة أهميته مقارنة بالأبعاد الاجتماعية الأخرى⁴.

يمكن مما سبق، تلخيص الخصائص المميزة لبحوث المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية خلال فترة الثمانينات، في النقاط التالية:

- قلة عدد الدراسات المنشورة المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث تم نشر 16 دراسة فقط حول هذا الموضوع مقارنة بـ 26 دراسة خلال السبعينات؛
- عمق الدراسات مقارنة بتلك المنشورة في السبعينات؛ حيث انتقلت البحوث من مرحلة وصف ما تقوم به المؤسسات من إفصاح اجتماعي إلى مرحلة الاهتمام بالجودة والمادية (الأهمية النسبية) وعمليات المعالجة المتعلقة بالإفصاح الاجتماعي⁵؛ حيث من بين هذه

¹ Larry O'connor, op.cit, p 9- 10.

² Michel Capron, op.cit, p 410.

³ Michel Capron, idem.

⁴ Kaya Ugur, YalYa Hilmi Erdogan; op.cit; p5.

⁵ Larry O'connor, Ibid; p 11.

الدراسات الستة عشر نجد ثلاثة فقط اعتمدت على التقارير السنوية للمؤسسات كمصدر لبياناتها.¹

ج- فترة التسعينات

بعد الركود الذي ساد مجال البحث المحاسبي المتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية خلال الثمانينات، استعادت الحركة البحثية نشاطها وتطور عدد البحوث المهمة بهذا الموضوع ابتداء من التسعينات؛ حيث تم إعادة إحياء الجدل التقليدي بين المؤسسة وعلاقتها بمجتمعها، وهذا راجع للأسباب التالية:

- "قمة الأرض" التي تم عقدها بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية سنة 1992، والتي هدفت إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في النمو الاقتصادي والنهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حماية البيئة²، وقد ركزت القمة على عدة نقاط من بينها وقف تدمير الموارد الطبيعية وتقليص التلوث، وهذا ما اعتبرته المؤسسات تهديدا مباشرا لمصالحها المطلقة التي تعاضمت خلال فترة الثمانينات؛
- ارتفاع معتبر في عدد وحجم عمليات الإفصاح الاجتماعي والبيئي في منتصف التسعينات، مع ملاحظة ظهور تقارير بيئية مستقلة بذاتها؛
- سيطرة المعلومة البيئية على محتوى التقارير الاجتماعية البيئية المعدة من قبل المؤسسات³.

شهدت فترة التسعينات ولوجا واسعا للقضايا البيئية في المحاسبة، وهو الأمر الذي حظي باهتمام كل من الإداريين والمحاسبين بنفس الدرجة، وأدى بالكثير من الباحثين إلى اعتبار "المحاسبة البيئية" فرعا مستقلا بذاته يوازي "المحاسبة الاجتماعية"⁴.

نخلص من كل ما سبق، إلى أن فترة التسعينات قد تميزت بـ:

- ارتفاع هام في عدد الدراسات المنشورة في المجالات الأكاديمية المهمة بموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛ حيث تم نشر 66 دراسة في الفترة ما بين 1990 و2000، من بينها 43 دراسة تتعلق بالقضايا البيئية.
- اعتقاد الكثير من الباحثين باستقلالية المجال البيئي، واعتباره فرعا محاسبيا قائما بذاته، أطلق عليه اسم "المحاسبة البيئية"؛
- ارتفاع هام في جودة الدراسات وعمق البحث بهدف تطوير الممارسة الحالية، وهذا راجع لـ:

- اهتمام الدراسات المنجزة بشرح ممارسات التقرير عن المسؤولية الاجتماعية؛

¹Larry O'connor , ibid; p 10-11.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (20-22 جوان 2012)، ريو 20+ "المستقبل الذي نبتغيه"، ري ودي جانيرو، البرازيل، ص 1.

³Larry O'connor, ibid; p 13.

⁴Kaya Ugur, YaYa Hilmi Erdogan; op.cit; p 6.

● الأخذ بعين الاعتبار العوامل ذات العلاقة "السياقية أو القرينية" بموضوع المسؤولية الاجتماعية؛

- ارتفاع عدد الدراسات التي تستعمل النظرية المحاسبية لشرح النتائج.¹
- اكتشاف الباحث إينيرمان Unerman في دراسته التي أجراها بغرض تحليل محتوى البحوث التي تم نشرها خلال التسعينات، بأنها تدور حول نقطتين أساسيتين:
- تحديد الوثائق المطلوبة لإجراء التحليل: حيث أكد الباحث أن عددا قليلا من الدراسات اهتمت بهذه النقطة، في حين تم الاكتفاء بتحليل المعلومات المفصّل عنها في القوائم السنوية؛
- طرق قياس العناصر المفصّل عنها: وقد تعددت البحوث في هذا المجال، لكن دون الاتفاق على طريقة موحدة للقياس.

هاتان النقطتان مهمتان جدا، حيث أبرزتا المكانة التي احتلها الإفصاح الاجتماعي في الدراسات المنجزة، وأن الفرضية الضمنية المفتاحية التي اعتمدت عليها معظم الدراسات تتمثل في أن الأهمية النسبية للعنصر المفصّل عنه تُحدد بالنظر إلى حجم الإفصاح وكميته.²

د- الفترة من 2000 إلى 2006

بالانتقال إلى الألفية الثالثة، نلاحظ التطور الكبير في عدد الدراسات المنشورة والتي قُدرت بـ 132 دراسة خلال الفترة ما بين 2000 و2006، أي ما يقارب ضعف ما تم نشره خلال عقد التسعينات بأكمله.³

وقد انتبه الباحثون في هذه الفترة إلى تكامل حقلي المحاسبة البيئية والمحاسبة الاجتماعية، وأنهما غالبا ما يمثلان إشكاليات ومنهجيات مشتركة، لذا تم إدماجهما تحت مسمى واحد يجمع بين الانشغالات البيئية والاجتماعية معا وهو "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"⁴.

إذا، يمكن استنباط مميزات البحث الميداني خلال هذه الفترة، والمتمثلة في:

- ارتفاع هام في عدد الدراسات الميدانية المنشورة في المجالات الأكاديمية؛
- ظهور مصطلح "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" كمصطلح شامل للتعبير عن مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية؛
- تعمق وتوسع الدراسات في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالنظر إلى:
- زيادة عدد الدراسات المهمة بشرح ممارسات الإفصاح؛
- ارتفاع عدد الدراسات الهادفة للتحقق من مصداقية ممارسات الإفصاح الاجتماعي؛

¹Larry O'connor; op.cit, p 13..

² Kaya Ugur, YalYa Hilmi Erdogan; op.cit; p 6-7.

³Larry O'connor; ibid; p 13.

⁴ Michel Capron; op.cit; p 410.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

- بروز عدد من الدراسات المهمة بتحديد درجة قدرة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على توجيه وقيادة التغيير في المؤسسة.
- ارتفاع هام في عدد الدراسات التي أجريت خارج أمريكا الشمالية.¹
- كحوصلة عامة لكل ما سبق عرضه حول مسار تطور البحث الميداني في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من 1970 إلى 2006، نجد ما يلي:
- 75% من الدراسات المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تم إجراؤها في دول الغرب الصناعي (أمريكا الشمالية)؛
- ممارسات الإفصاح الاجتماعي في الدول النامية منخفضة بنسبة معتبرة مقارنة بالدول المتطورة؛
- التقرير عن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن ممارسة اجتماعية سياسية، حيث أنها تتأثر بالمناخ السياسي السائد في بيئتها.

3- الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

سيتم في هذا المطلب شرح الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من حيث تعريفها، المفاهيم المعتمدة فيها، أهدافها، مبرراتها، الفروض والمبادئ المعتمدة فيها، خصائصها وكذا مزايا تطبيقها.

3-1- تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تم تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل عدة باحثين، وفيما يلي نستعرض البعض منها:

تعريف موبلي Mobley (1970): "تُعنى المحاسبة الاجتماعية بترتيب وقياس وتحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسلوك الحكومات والمؤسسات، لذا يُنظر إليها على أنها إطار أشمل وأوسع من المحاسبة الحالية، التي ثبتت محدوديتها باقتصارها فقط على النتائج الاقتصادية في مجالات: المالية، الإدارة، الدخل القومي، في حين أن المحاسبة الاجتماعية تتجاوز هذه المجالات لتشمل النتائج الاجتماعية التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار في الممارسة المحاسبية الحالية".²

يرى Mobley بأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تمثل إطارا واسعا يحتوي المحاسبة المالية، أي أنه يأخذ بالاتجاه الأول.

¹Larry O'connor; op.cit; p 14.

² Mobley.S.C (1970): "the challenges of social-economic accounting"; The accounting review; vol 45; n 4; October; p 762.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعريف الصبان (1987): " تمثل محاسبة المسؤولية الاجتماعية مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات"¹.

نلاحظ أن الصبان، في محاولته لتعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، قد قام بإسقاط تعريف المحاسبة المالية عليها، مما يشير إلى أن لكلا المحاسبيتين الأسس نفسها، ويرجع الاختلاف لطبيعة الأحداث المراد قياسها والإفصاح عنها فقط.

تعريف Gray (1987): "محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عبارة عن عملية توصيل آثار الأنشطة الاجتماعية البيئية المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطها الاقتصادي إلى مجموعات خاصة من أصحاب المصالح في المؤسسة والمجتمع ككل، وتعمل على توسيع المحاسبة حيث تتجاوز الدور التقليدي المتمثل في تقديم الحسابات المالية لملاك رأس المال، وهذا التوسع قائم على فرضية مفادها أن للمؤسسات مسؤوليات أوسع من مجرد الانشغال بتحقيق الأموال لمساهميها"².

أول ما يلاحظ على تعريف Gray أنه يميز بين الأنشطة الاجتماعية والبيئية، نظرا للأهمية الكبيرة للمجال البيئي مقارنة بباقي مجالات المسؤولية الاجتماعية، كما أنه يرى بأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تمثل توسعا في المحاسبة المالية لتشمل الآثار الاجتماعية أي أنه يأخذ بالاتجاه الثاني، على خلاف وجهة نظر Mobley.

تعريف McNamara (1999): " تمثل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ذلك الجزء من المعرفة المحاسبية والإفصاح الذي يهدف إلى قياس الآثار الاجتماعية (التكاليف والمنافع الاجتماعية) الناتجة عن قيام المؤسسة بنشاطها"³.

نلاحظ أن تعريف McNamara للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعريف بسيط مقارنة بسابقه، يؤكد فيه على كون المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية جزءا من المعرفة المحاسبية.

التعريف الإجرائي:

بعد ما تم التطرق إليه من تعاريف خاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يقترح الباحث التعريف التالي:

¹ الصبان محمد عبد السلام (1987): "المحاسبة الاجتماعية"، مجلة كلية التجارة، للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، 1ع، السنة 15، مصر، ص 104.

²Kaya Ugur, YaYa Hilmi Erdogan; op.cit; p 5.

³ Sajade Gholami et al (2012): "Social responsibility accounting from the theory to practice"; Journal of basic and applied scientific research ; Vol 2; n 10; Iran; p 2.

" المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي جزء من نظام المعلومات، يهدف إلى تغطية النقص الذي تعاني منه المخرجات الحالية للنظام والمعدة وفق نظرة مالية بحتة؛ وهذا من خلال إنتاج معلومات تبرز مجهودات المؤسسة في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية".

ويُقصد بـ"جزء من نظام المعلومات" بأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من المحاسبة ككل؛ أما "إنتاج المعلومات"، فيقصد به ترتيب وقياس والإفصاح عن المعلومة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

2-3- مفاهيم معتمدة في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

بما أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تمثل فرعاً محاسبياً يعمل على القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فلا بد من امتلاكه لمفاهيمه المحاسبية الخاصة التي يقوم عليها، فنجد:

أ. التكاليف الاجتماعية

يختلف الباحثون في تعريف التكاليف الاجتماعية؛ حيث نجد أن رامناتن Ramanthan يعرفها على أنها " تضحية المجتمع، التي تتمثل في الموارد المستنفذة من قبل المؤسسة الاقتصادية وهذا في إطار تعاملاتها الاجتماعية"¹.

أما أستس Estes فيرى بأنها " تمثل ما ينبغي على المؤسسة إنفاقه لإزالة الضرر الناتج عن مزاولتها لنشاطها"².

سيتم الاسترسال في مناقشة وتحليل التعاريف المقترحة للتكاليف الاجتماعية، في الفصل الثالث.

ب. العوائد الاجتماعية

يُقصد بالعوائد الاجتماعية، المزايا التي يحصل عليها المجتمع بفضل قيام المؤسسة بمزاولة العمل الاجتماعي³، وقد أدت الصعوبة الكبيرة التي تنطوي عليها عملية قياس العوائد الاجتماعية، بالعديد من الباحثين إلى الدعوة لعدم الاهتمام بها، فمن غير الممكن قياس قيمة المنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بتشجير محيطها، أو قيمة المنفعة التي يحصل عليها العامل نتيجة حصوله على فرصة تكوين، إلى غير ذلك من الأمثلة.

¹ Ramanthan, Kvasseri V (1976): "towards a theory of corporate social accounting"; the accounting review; vol 51; N 3; p517.

² See e.g, Estes, Ralph W (1975): a comprehensive corporate social reporting model", in Lee J.Seidler and Lynn L. Seidle; Social accounting theory; issues and cases; Los Angeles; U.S.A; p 284.

³ السيد مرسي (1999)، " المحاسبة الاجتماعية في البنوك المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية"، المجلة العربية للإدارة، مجلد 13، اليمن، ص 96.

ج. صافي الأصل الاجتماعي

يعبر هذا المفهوم على القيمة الحقيقية للخدمات الاجتماعية التي ينتظر تقديمها، ويتمثل في الممتلكات التي تخصصها المؤسسة من أجل أداء الخدمات الاجتماعية مطروحا منها مصروف النفاد أو الاهتلاك؛ ومن أمثلة الأصول الاجتماعية نجد: سكنات العمال، الحدايق التي تقيمها المؤسسة وتبهرع بها للمجتمع المحلي، وسائل النقل المتوفرة على مستوى المؤسسة...¹

د. صافي الدخل الاجتماعي

يعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة، ويمثل المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع خلال فترة ما مطروحا منها التكاليف الاجتماعية المحتملة لنفس الفترة.²

هـ. التدقيق الاجتماعي

المهمة الأساسية للتدقيق الاجتماعي هو التأكد من حقيقة الأداء الاجتماعي للمؤسسات؛ ويُعرف التدقيق الاجتماعي بأنه "عملية تطبق على: التسيير، الأنشطة، العلاقات مع الأفراد والجماعات داخل المؤسسة، وكذا علاقات هذه الأخيرة مع أصحاب المصلحة داخليا وخارجيا، وتتميز هذه العملية بأنها ممنهجة، مستقلة، موثقة؛ حيث تقوم على البحث عن أدلة التدقيق والعمل على تقييمها بشكل موضوعي، من أجل التأكد من درجة استيفاء المعايير التدقيقية".³

3-3- أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تعمل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تحقيق مجموعة من الأهداف، نلخصها في النقاط التالية:

- أ. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة بصفة دورية؛ حيث لا يمكن الاعتماد فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة الداخلية للمؤسسة (البنود المشتركة)، من أجل قياس أدائها الشامل، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع الخارجية التي لها تأثير على المجتمع ككل؛
- ب. المساعدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات، من خلال تحديد ما إذا كانت السياسات والاستراتيجيات والأهداف المرسومة من قبل المؤسسة تتماشى مع ميول ومتطلبات ومبادئ المجتمع وبيان أثرها عليه، حيث تمثل العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة والرفاهية الاجتماعية جوهر أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛

¹ Parkash Sethi (1972/1973): "Getting a handle on social audit"; Business and society review; Blackwell publishers; Boston. U.S.A; Vol 4; p 64.

² رجب عبد العزيز (1981): "الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع4، الكويت، ص 135.

³ Jack Iglens, Jean-Marie Peretti (2008): Audit Social- meilleures pratiques, méthode et outils; Groupe Eyrolles; France; p 37.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

- ج. الإفصاح عن الأنشطة والبرامج المنجزة من قبل المؤسسة والتي لها آثار على المجتمع، وإيصال هذه المعلومات للأطراف المهتمة سواء كانت داخلية أو خارجية؛¹
- د. مساعدة إدارة المؤسسة في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة على ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛²
- هـ. مساعدة الأجهزة التخطيطية سواء كانت عامة أو خاصة على ترشيد قراراتها المتعلقة بتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية، من خلال توفير معلومات ملائمة توضح نقاط القوة والضعف على مستوى المساهمة الاجتماعية.³

3-4- مبررات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تتبع أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من كونها أداة لتفعيل أداء المؤسسات بشكل يعتمد على إظهار المنافع التي تمكنت المؤسسة من تحقيقها للمجتمع؛ مما يولد رد فعل إيجابي من المجتمع نحو المؤسسة، ويمكننا تلخيص مبررات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:

أ. زيادة الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

نص المفهوم التقليدي لمسؤولية المؤسسات على أن الهدف الوحيد من وجود المؤسسة هو تعظيم الربح، إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بها والتي من أمثلتها التفاوت الكبير في الدخل والآثار السلبية لنشاط المؤسسة على البيئة، أدت إلى تغيير النظرة لمسؤولية المؤسسة لتشمل الآثار الاجتماعية للنشاط الاقتصادي، مما أثبت عدم كفاية معيار الربح وحده لتقييم أداء المؤسسات، بل وجب الأخذ بعين الاعتبار معايير الأداء الاجتماعي⁴، وكننتيجة لما سبق، توسعت مهام المحاسب لتشمل تحديد مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية وتوفير معلومات ملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية.

ب. الاستجابة لمطالب الهيئات المهنية والجمعيات المحاسبية

فالتطور الكبير في المجال الصناعي والتجاري والتكنولوجي وارتفاع نسبة التلوث البيئي في العالم، دفعت بالكثير من الهيئات المهنية والجمعيات المحاسبية لمطالبة المؤسسات بضرورة تقديم إفصاحات تتعلق بالأداء الاجتماعي لها؛ ومن مظاهر ذلك:

¹Mohammed Yassein Rahehla and Jamel Adel Sharairi (2008): "The extent of social responsibility accounting application in the qualified industrial zones in Jordan"; International Management review; Vol 4; N 2; Jordan; p 7.

² جربوع يوسف (2007): "مدى تطبيق القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة- دراسة استكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، ع 1، ص 246-247.

³ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 350.

⁴ Filios Vassilios (1984): "corporate social responsibility and public accountability; reidel publishing company"; vol 3; n 4; p 305.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

- تقديم مجموعة العمل المختصة بدراسة "أهداف القوائم المالية" التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين، اقتراحات تتعلق بالإفصاح عن الأنشطة التي لها تأثير اجتماعي ملموس، ضمن القوائم المالية للمؤسسات؛
- تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية من أجل مساعدة المؤسسات في هذا المجال؛
- مطالبة لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية المؤسسات بضرورة الإفصاح عن سياسة المؤسسة في مجال محاربة التلوث البيئي وما تم تنفيذه منها؛
- مطالبة مجمع المحاسبين القانونيين بإنكلترا بإعادة النظر في مجال وأهداف القوائم المالية المنشورة وفق المتطلبات الجديدة للمستخدمين، والذي يعتبر المجتمع واحدا منهم، لذا يجب توفير بيانات ملائمة لاحتياجاته.¹

ج. تحديد التكلفة الحقيقية للمشاريع التي تقوم بها المؤسسة

تقوم المحاسبة المالية بحصر مجموع التكاليف التي تحملتها المؤسسة من أجل القيام بنشاط معين، بغض النظر عن آثار هذا النشاط على البيئة والمجتمع، فعلى سبيل المثال توجد بعض المشاريع التي تتسبب في تلويث البيئة، ويعتبر هذا الأثر السلبي للمشروع تكلفة اجتماعية يتم تجاهلها عند تحديد القيمة الحقيقية له.

ويمكننا أن نستنتج مما سبق، أن تكاليف المشروع تنقسم إلى:

- **تكاليف خاصة:** تتمثل أساسا في التكاليف النقدية التي تتحملها المؤسسة، والتي تتميز بقابليتها للقياس الكمي بدرجة مقبولة من الموضوعية، وتتمثل في الموارد المستنفذة بغرض إنجاز مشروع ما.
- **تكاليف اجتماعية:** عبارة عن تكاليف يتحمل عبأها المجتمع ككل أو بعض الأطراف الخارجية، وليس المشروع الذي يتسبب فيها، حيث أنها تمثل التضحية التي يتحملها المجتمع ممثلة في الموارد المستنفذة من أجل مزاولة المشروع لأنشطته.²

د. قياس العوائد الاجتماعية

ترتفع التكاليف الكلية للمؤسسات التي تتبنى برامج مسؤولية اجتماعية، مما يؤدي إلى تخفيض أرباحها وإظهارها بصورة غير ملائمة مقارنة بالمؤسسات التي لا تقوم بها، لذا فإن عملية قياس الأداء الاجتماعي تتطلب تبيان العوائد الاجتماعية الناتجة عن قيام المؤسسة بنشاط اجتماعي ومقابلتها مع التكاليف الاجتماعية له، لذا تسعى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

¹ مرعي عبد الحي، الصبان محمد (1990): دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشكلات المحاسبية المعاصرة، ص 388.
² العاني حارس (2005): دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية-دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، ص 11.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية
لتطوير نماذج قياس تتخطى الصعوبات الكبيرة التي تنطوي عليها عملية قياس العوائد الاجتماعية¹.

3-5- فروض المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أربعة فروض أساسية:

- أ. يقع على عاتق المؤسسة التزامات ومسؤوليات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهي تقبل تحمل هذه الالتزامات والمسؤوليات؛
 - ب. تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى مما يسمح بتعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي؛
 - ج. لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفذها المؤسسة في نشاطها الاستغلالي كالماء مثلاً، سلعة مجانية، وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المؤسسة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها؛
 - د. للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المؤسسة لمسؤولياتها اتجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.²
- لا تختلف الأسس والمبادئ والمفاهيم الأساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عن المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها لنظام المحاسبة المالية، سوى في تكييفها بما يتلاءم وأغراض المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3-6- مبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ترتكز المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مبادئ محددة، لا تختلف عن تلك المعتمدة في المحاسبة ككل؛ حيث نجد³:

- أ. التوازن: ويقصد به التوازن بين جميع النسب الكمية والنوعية؛
- ب. تعدد الأبعاد: اعتبار كل الآراء المطروحة من قبل الأفراد والجماعات مهمة بالنسبة للمؤسسة؛
- ج. الاستمرارية: استمرار المؤسسة في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية، وتقييمها حسب قواعد سنوية أو على عدة فترات؛
- د. الإفصاح: تقديم معلومات للمساهمين وباقي الفئات الأخرى عن مدى تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية، بشكل سهل وواضح؛
- هـ. مقابلة التكاليف الاجتماعية بالعوائد الاجتماعية: يقابل مبدأ "مقابلة التكاليف بالإيرادات" في المحاسبة المالية، ويقصد به أن كل تكلفة اجتماعية متحملة، تُؤد عائد اجتماعي.

¹ الصبان محمد، مرجع سابق، ص 108.

² مطر محمد، السويطي موسى (2008): التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، ص 423.

³ Gaju George Ciprain, op.cit, p 2.

كما أن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية، هي ذاتها¹:

- أ. قابلية الفهم: الفهم الجيد لموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجعل المؤسسة قادرة على احتواء كل الأنشطة الاجتماعية فيها، وتفادي الخلط بينها وبين الأنشطة الاقتصادية؛
- ب. الموثوقية: مسك سجلات واقعية حقيقية بشكل فعال، لتسجيل الأحداث والأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة، ويصادق عليها المدقق؛
- ج. قابلية المقارنة: يمكن أن تشكل المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية قاعدة لمقارنة أداء المؤسسة عبر الزمن، ومع مثيلاتها من المؤسسات؛
- د. الشفافية: دقة عرض المعلومات سواء في حالات النجاح أو الفشل.

7-3- خصائص المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية خصائص تميزها عن غيرها من فروع علم المحاسبة، ويحدد الباحث الفرنسي ميشال كابرون Michel Capron هذه الخصائص فيما يلي:

- أ. تعتمد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على فكرة أساسية مفادها أن للمؤسسات مسؤوليات أوسع من مجرد العمل على تعظيم أموال المساهمين؛ هذا المدخل يفرض وجوب:
- معرفة دور المؤسسة باعتبارها أحد عوامل توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع؛
- قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية الناتجة عن نشاط المؤسسة، والأخذ في الحسبان "الاقتطاعات" من قبل الجهاز الاجتماعي.
- ب. المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن عملية تعريف وتسجيل البيانات وعرض المعلومات، التي يُفترض أن المؤسسة قادرة على إدراكها؛ حيث تأخذ بعين الاعتبار آثار أنشطة المؤسسة، تقييم البدائل، القرارات الاحتمالية للتحسين؛
- ج. العملية تتطلب الاتصال بمجموعة أصحاب المصالح بما فيها إدارة المؤسسة؛ إذا المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية غير محدودة بالدور التقليدي للمحاسبة المالية التي تعمل على إعداد قوائم مالية موجهة للمساهمين؛
- د. تتطلب هذه العملية: معرفة أصحاب المصالح، القدرة على التحاور معهم، تنظيم علاقات المؤسسة بهم؛
- هـ. تتطلب العملية التوسع في نشر المعلومات التي لها علاقة بالأجراء، المنتجات، الخدمات المقدمة للمجتمع، جهود المؤسسة في مجال منع وتقليل التلوث؛

¹Gaju George Ciprain, Idem.

و. تتعلق العملية بالتقييم واعتماد المؤشرات المالية في ذلك، بالإضافة للأساليب الأخرى للتقييم؛

ز. تتميز بأنها عملية مستمرة وديناميكية من التكرار والتفاوض.¹

¹ Michel Capron; op.cit; p 408.

المبحث الثالث: مظاهر التطبيق والمشاكل التي تواجهه

يعمل الباحث في هذا المبحث على تسليط الضوء على موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من جانب الممارسات المعتمدة في العديد من دول العالم؛ ومناقشة المشاكل التي تُطرح على مستوى التطبيق.

1- اعتبارات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومزايا تطبيقه

سيتم في هذا المطلب شرح العناصر الأساسية الواجب الاهتمام بها أثناء وضع نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكذا تسليط الضوء على المزايا الممكن الحصول عليها من خلال تطبيقه.

1-1- اعتبارات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن وضع نظام محاسبي يحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- أ. أطراف مستفيدة من خارج المؤسسة: تتميز العملية الاجتماعية بأن لها آثار خارجية على المجتمع، ومن ثمة فإنه من الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع.
- ب. تأثير ملموس على المجتمع ناتج من قيام المؤسسة بالعملية الاجتماعية: وتنقسم طبيعة تأثير العمليات الاجتماعية إلى قسمين:
 - تأثير نابع من التقدم التكنولوجي: كمثال على ذلك نجد الأمان في استخدام المنتج أو تحسين كفاءة وجودة الخدمة المقدمة...
 - تأثير ناشئ من تطبيق السياسات الإدارية للمؤسسة: مثل الصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، الاستجابة لاحتياجات المستهلكين...
- ج. استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية: وتكون مرتبطة بكل عملية اجتماعية، خاصة أن هذه العملية لا تخضع لقواعد السوق.¹

1-2- مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يحمل نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مزايا عديدة لجميع الأطراف المتمثلين في المؤسسة ومختلف أصحاب المصالح، ويمكن تلخيص هذه المزايا فيما يلي:

- أ. يتيح تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية، وهذا يوفر ميزتين هامتين:

¹ Abubaker Nafes and Abdel Karim Mohammed (1998): «Corporate social responsibility and accountability as a comprehensive approach for developing reporting and disclosure practice in Jordan»; Derasat; vol 25; n 2; p 415.

- توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة لوضع الخطط التنموية على المستوى القومي؛
- توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدلات النمو المحققة فيه.
- ب. قيام المؤسسة بدورها اتجاه المجتمع، يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها والمساهمة على إنجاحها، وللوصول بالمجتمع إلى هذا المستوى من الوعي والإدراك، يجب أن يُوضع في الصورة وتُوفر له كل المعطيات التي يحتاجها، وهذا هو الهدف من عملية الإفصاح الاجتماعي¹؛
- ج. مساعدة المؤسسة على الإشراف والإدارة بشكل فعال وتعزيز اهتمامها واعتمادها على معايير الجودة، مما سينعكس حتما بشكل إيجابي على أدائها؛
- د. تقديم المؤسسة لمعلومات أخرى غير تلك المالية المألوفة يعتبر عامل جذب؛ حيث يجعل المؤسسة تبدو مختلفة عن غيرها.²

2- بعض مظاهر تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

بما أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مازالت في طور التكوين والتطور، فإننا لا نجد تطبيقاً موحداً عند جميع المؤسسات أو في جميع الدول؛ وفي هذا العنصر سنقوم بعرض أمثلة عن الممارسات المتعلقة بها:

- ابتداء من سبعينيات القرن الماضي، أصبحت العديد من المؤسسات الأمريكية تُضمّن تقاريرها السنوية معلومات تتعلق بالقضايا البيئية، كفاءة استخدام الطاقة، أمان المنتج بالنسبة للمستهلك، وكذا مدى مشاركة المؤسسة في البرامج الموجهة لتنمية المجتمع؛
- كما نجد في ألمانيا محاولة دمج المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية في التقارير السنوية للمؤسسات، حيث صمم الخبراء الاقتصاديون نموذج "الحساب الموسع للربحية" الذي يعتمد على إدخال تكاليف التسيير السيئ للموارد البشرية في حساب الربحية، هذه الطريقة طُبقت أساساً في السبعينيات بهدف تطوير مقاييس لتحسين شروط العمل، ولم يطرأ عليها أي تطوير منذ ذلك الحين.
- تقوم عدة مؤسسات في الـ.م. وأوروبا، بإعداد تحليلات تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، بهدف تلبية احتياجات مستثمريها المهتمين باحترام القواعد الاجتماعية والأخلاقية في أي عملية استثمارية يقومون بها، والتأكيد على أن أموالهم تُسير بطريقة تتماشى والقيم الاجتماعية.³

¹ محمد مطر، السويطي، مرجع سابق، ص 424

² Gaju George Ciprai; op.cit; p 2.

³ Bernard Colass; encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, France, p754.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

- أما في فرنسا، فابتداءً من سنة 1977، أصبح الإفصاح الاجتماعي يمثل أحد المتطلبات القانونية الواجب استيفائها؛ حيث ألزمت المؤسسات التي يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، بإعداد التقارير الاجتماعية؛ كما تم إصدار تنظيمات اقتصادية جديدة سنة 2001، تنص على وجوب إعداد الشركات المسجلة في السوق الأولية للبورصة الفرنسية لتقارير تتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية وإدراجها ضمن تقاريرها السنوية.¹
 - تبذل الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة بهدف تعزيز الشفافية؛ حيث فرضت إجبارية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، واعتباره جزءاً هاماً من مخطط تقوية الاقتصاد الماليزي، وفي سنة 2007، أعلن الوزير الأول الماليزية أن الشركات المتداولة في البورصة الماليزية مطالبة بتقديم معلومات حول أنشطتها في مجال المسؤولية الاجتماعية ضمن تقاريرها المالية.²
 - وفي إنجلترا، أصدر صندوق التقاعد لائحة تنظيمية تطالب المؤسسات بتقديم معلومات توضح درجة أهمية الاعتبارات البيئية والأخلاقية في تسيير الأموال³، وفي سنة 2006، أصبح إلزاماً على الشركات المسجلة في بورصة لندن تقديم معلومات تتعلق بالبيئة، أماكن العمل، المشاغل الاجتماعية؛ ضمن قوائمها السنوية.⁴
 - تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جزءاً أساسياً في التجارة والاستثمار والسياسة الداخلية للسويد؛ حيث قررت الحكومة السويدية مع نهاية سنة 2007، تعزيز الممارسات الجيدة في مجال الأعمال من خلال إلزام كل المؤسسات الخمس والخمسين المملوكة من قبل الدولة بصفة كلية أو جزئية بإعداد تقارير مستدامة سنوية تتوافق مع ما جاءت به "مبادرة الإفصاح الشامل".⁵
 - توجد في استراليا متطلبات إلزامية تعمل على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث نص القانون الذي تم إصداره سنة 2001 المتعلق بالخدمات المالية، على ضرورة التقرير عن مدى تأثير معايير العمل والبيئة والاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية على القرار الاستثماري من جانب اختيار المشروع وتنفيذه.⁶
- ما يمكن استنتاجه من هذا العرض الملخص لمظاهر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، أنه لا يوجد تطبيق للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل متكامل وشامل لجميع جوانبها وعناصرها، بل أغلب ما نجده عبارة عن ممارسات جزئية تدخل في إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

¹ Steve Lydenberg; Kati Grace (November 2008): "innovation in social and environmental disclosure outside the United State"; domini social investment; New York; U.S.A; p3.

² Ibid; p 3-4.

³ Holdaway M.G: "social accounting –Australian stories from a social accounting practitioner"; accounting for life; Queensland; Australia; p3.

⁴ Steve Lydenberg; Kati Grace; Ibid; p 4.

⁵ Idem.

⁶ Holdaway M.G; ibid; p 3.

3- مشاكل تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع تواجهه العديد من الصعوبات، التي ترتبط أساسا بالجانب المفاهيمي، مما يخلق عدة مشاكل على مستوى عمليتي القياس والإفصاح.

3-1- مشكلة الفصل بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية

من أكبر التحديات التي تواجه مصممي التقارير الاجتماعية هو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، فالتشابه بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية نابع من طبيعة النشاط في حد ذاته.

من أمثلة ذلك نجد تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج، اللذان يمكن أن يُنظر إليهما على اعتبار أنهما ضمن التكاليف الاجتماعية التي تهدف لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات المؤسسة داخل نفوس العملاء، إلا أنه من جهة ثانية يمكن اعتبارهما من التكاليف الاقتصادية اللازمة لإعطاء قوة دفع وتنافسية للمنتج وزيادة نصيبه من السوق، بهدف زيادة ربح المؤسسة.

وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين في المؤسسة، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الولاء والانتماء لديهم اتجاه المؤسسة، ومن ناحية أخرى يمكن النظر إليها على أنها تكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كما ونوعا مما يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة.¹

يرى الباحث بأنه يمكن التخلص من مشكلة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية من خلال الفصل بين التقارير المالية والتقارير الاجتماعية للمؤسسة؛ حيث يتم في الأولى الإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسة بالشكل المتعارف عليه، أما بالنسبة للتقارير الاجتماعية فيتم فيها إظهار جهود المؤسسة في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية دون الحاجة للفصل في طبيعة النشاط الذي يعتبر أساسا ذو طبيعة مزدوجة (اقتصادي واجتماعي في آن واحد).

3-2- مشكلة نطاق ومجالات المسؤولية الاجتماعية

يُعد تحديد نطاق الأنشطة أمرا ضروريا كخطوة أولى للتعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها، بغية التوصل إلى نموذج محاسبي يأخذ في الاعتبار جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقارير بطريقة عملية تفيد في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية.²

¹ سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور (2000/01/15): "محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، ندوة علمية، جامعة الإسراء، الأردن، ص199.

² بدوي محمد عباس، عثمان إبراهيم (2000): دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة؛ منشأة المعارف؛ مصر؛ ص 474.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة حركية تتغير من زمن لآخر، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولتطور المعرفة العلمية حول آثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتبعا للقيم السائدة في المجتمع، كما أن ما هو مستبعد حاليا من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة قد يصبح محور اهتمام في وقت لاحق؛ لذلك ليس هناك نطاق ثابت ومحدد للأنشطة الملائمة اجتماعيا، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة، كما تم شرحه في الفصل الأول من البحث.¹

يرى بعض الباحثين أن الاختلاف في طبيعة قيم ومفاهيم ومشكلات وتوقعات كل مجتمع بذاته من المؤسسة، يولد اختلاف آخر مباشر في المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة في كل مجتمع من تلك المجتمعات؛ وأن الطبيعة الحركية للمشكلات الاجتماعية إنما تعني عدم مقدرة المؤسسة على التعامل معها إلا عن طريق أنشطة اجتماعية لها صفة الحركة والتغير المستمرين، وكلما كانت الأنشطة الاجتماعية متغيرة، كان الوصول للتجانس فيما بينها أكثر صعوبة وتعقيد.²

3-3- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية

يُعَبَّرُ في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عن المبدأ المحاسبي المتعلق بمقابلة الإيرادات بالمصاريف بمبدأ "مقابلة التكاليف الاجتماعية بالعوائد الاجتماعية"؛ ويعترض تطبيق هذا المبدأ إشكال كبير، يكمن أساسا في صعوبة قياس المنفعة التي يتحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بنشاط اجتماعي ما، فعملية قياس المنافع الاجتماعية تتأثر بثلاث عوامل أساسية:

- الطبيعة غير المحدودة للمنفعة المراد قياسها: حيث أن الطرف المستفيد هنا ليس المؤسسة كما تعودنا في المحاسبة المالية، وإنما هو المجتمع ككل، بجميع فئاته وعناصره؛
- الذاتية لدى العنصر البشري: من خلال عملية التحكيم الشخصي التي لا يمكن أن تخلو من التحيز، نظرا لعدم وجود معايير وأدوات قياس موضوعية يمكن الرجوع إليها في هذا المجال؛
- الفارق الزمني بين تاريخ تحمل التكلفة وتاريخ تحقق المنافع: حيث يمكن أن تتحمل المؤسسة تكاليف اجتماعية في الأمد القصير بغرض إنجاز برامج أو أنشطة اجتماعية،

¹ حنان رضوان حلوة (2003): بدائل القياس المحاسبي المعاصر؛ دار وائل للنشر؛ الأردن؛ ص 255.

² علام محمد نبيل (1991): "حدود المسؤولية الاجتماعية -إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي في منظمات الأعمال في دول العالم النامي"؛ مجلة الإدارة العامة؛ معهد الإدارة العامة؛ الرياض؛ ع 7؛ ص 29-21.

بينما المنافع الاجتماعية تتولد على عدة فترات، مما يجعل من عملية تتبع تحققها عبر الزمن أمراً في غاية الصعوبة.¹

4-3- مشكلة تحديد مفهوم التكلفة الاجتماعية

لا يوجد اتفاق في الأدب المحاسبي حول مفهوم واضح للتكلفة الاجتماعية؛ حيث يكمن الإشكال في اختلاف الزوايا التي ينظر منها لمفهوم التكلفة الاجتماعية، وفي هذا الإطار نلاحظ وجود فئتين متعارضتين، يقدم كل منهما مفهوماً خاصاً يختلف باختلاف وجهة نظره، فالمحاسبون يتبنون وجهة نظر محاسبية والاقتصاديون يتبنون وجهة نظر اقتصادية، وفيما يلي عرض لوجهتي النظر هاتين:

- **وجهة النظر المحاسبية:** وفق وجهة النظر هذه، ينظر للتكاليف الاجتماعية على أنها "مجموع المبالغ التي تقوم المؤسسة بإنفاقها سواء بصورة طوعية أو إجبارية، دون أن يتطلبها نشاطها الاقتصادي"، وتُبرر هذه التكاليف بكونها تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وتتميز بعدم قدرتها على توليد منافع أو عوائد مباشرة للمؤسسة مقابل إنفاقها.²
- **وجهة النظر الاقتصادية:** تتبنى وجهة النظر الاقتصادية "تكلفة الفرصة البديلة" أساساً للقياس؛ حيث تعبر عن التكلفة الاجتماعية بأنها "قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة قيام المؤسسة بمزاولة نشاطها الاقتصادي".³

5-3- مشكلة عدم وجود قواعد محاسبية للإفصاح الاجتماعي

إن الطبيعة المتميزة للبيانات الاجتماعية التي يجب أن تظهرها القوائم المالية والاجتماعية للمجتمع، تفرض على المحاسبة استحداث بعض القواعد التي تلائم طبيعة النظام المحاسبي الاجتماعي القائم على الفصل بين المحاسبة المالية والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويعتبر الحد الأدنى من هذه القواعد ممثلاً في: الملائمة للغرض الاجتماعي، الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، قابلية القوائم للمراجعة الخارجية، تماثل الممارسات الاجتماعية في المؤسسات المتماثلة، اتساق الممارسة الاجتماعية على مر الزمن.⁴

6-3- مشاكل تتعلق بخاصية قابلية المقارنة

تسمح لنا المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتي يتم الحصول عليها من خلال اعتماد نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة من مقارنة الأداء والسلوك؛

¹ نوفان حامد محمد العليمات (2010): القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية – حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة؛ أطروحة دكتوراه في المحاسبة؛ المشرف الرئيسي: نواف فخر؛ المشرف المشارك: محمد الرحالة؛ جامعة دمشق؛ سوريا؛ ص 34-35.

² الفضل وآخرون (2002): المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 177-179.

³ جريوع يوسف، مرجع سابق، ص 249.

⁴ سلامة نبيل فهمي (1999): بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية؛ مكتبة الجلاء الحديثة؛ بور سعيد، مصر، ط 2؛ ص 63-64.

الفصل الثاني.....الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

حيث يمكننا: تتبع تطور أداء المؤسسة من سنة لأخرى، مقارنة أدائها مع متوسط أداء المؤسسات المماثلة، مقارنة الممارسات الجيدة، وتُمكن أيضا من تحديد موقع المؤسسة حسب قيمتها وأهدافها وتصريحاتها.

لكن المشكل الأساسي المطروح على مستوى هذه النقطة، يتمثل في كيفية التأكد من توافر مبدأ العدالة؛ حيث يصعب جدا في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تقادي التحيز والميول الشخصي، خصوصا إذا كان مقيدا باتفاقيات معينة منذ البداية، ومن بين هذه التحيزات نجد: وزن كل بند في مؤشرات التقييم، ويُقصد بهذا الكلام درجة احتساب الأنشطة الاجتماعية ودرجة إدخالها في مؤشرات التقييم.¹

3-7- مشكلة أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي

تختلف وجهات النظر في هذا الموضوع؛ حيث نجد من الباحثين من يرى بضرورة إفصاح المؤسسة عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقارير اجتماعية مستقلة عن التقارير المالية، بحكم الطبيعة المختلفة للأنشطة الاجتماعية واختلاف طرق قياسها.

بينما يرى البعض الآخر أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعتبر جزءا مكملًا للمحاسبة المالية، لذا يجب أن تظهر المعلومات المتعلقة به ضمن التقارير المالية العادية للمؤسسة.

وبالإسقاط على الواقع العملي، لا توجد طريقة معينة معتمدة للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يؤكد تعدد نماذج الإفصاح واختلافها فيما بينها؛ وترجع هذه الاختلافات إلى أن هذه النماذج تعتبر محاولات فردية محدودة تعبر عن وجهات نظر الشركات التي أعدتها ولا يحكمها إطار علمي متكامل.²

3-8- مشاكل أخرى

توجد مشاكل أخرى تضاف إلى ما تم ذكره سابقا، وتتمثل في:

– ضعف ثقافة الكوادر المحاسبية؛ حيث أن عملية القياس تتطلب زيادة وتعمقا بالأساليب والإجراءات العملية للقياس، وهذا يتطلب خبرة علمية ومحاسبية، ولا شك أن الكوادر الموجودة في هذا المجال لا تملك الخبرة الكافية، لذلك لا بد من الاستعانة ببعض الخبراء المختصين وتدريب المحاسبين وتأهيلهم لتأمين معرفة محاسبية بمجال قياس الأنشطة الاجتماعية؛

¹ Michel Capron; op.cit; p 418.

² بدوي محمد عباس، عثمان إبراهيم؛ مرجع سابق؛ ص 110، 141.

- صعوبة إيجاد مقاييس محاسبية ملائمة تُخضع معظم الأنشطة الاجتماعية للقياس النقدي؛ على عكس الأحداث المالية التي يمكن إخضاعها للقياس الكمي النقدي؛ كما يُتخوف كثيرا من القياس النقدي التقريبي؛
- تخلف الإطار المحاسبي القائم في الدول النامية، وخاصة ما يتصل بالتشريعات الحكومية المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنشآت، وإصدار معايير محاسبية تحدد بشكل واضح وقابل للتطبيق أساليب القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات؛ حيث تكون التشريعات قادرة على استيعاب أية مشاكل جديدة تواجه الفكر المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بأمور القياس والتحديد.¹

¹ نوفان حامد محمد العليمات؛ مرجع سابق؛ ص 66-67.

خلاصة:

خُصص هذا الفصل لشرح الإطار العام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث تم في البداية التطرق لمختلف مناهج البحث في الفكر المحاسبي، والتي من بينها منهج القيم الاجتماعية والاقتصادية، الذي انبثقت منه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وتم فيما بعد، شرح الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتي تتبع نفس الأسس والمبادئ المتبعة في المحاسبة المالية، طبعاً مع مراعاة خصوصية طبيعة العناصر الاجتماعية.

ومن أجل فهم أفضل للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، تم عرض بعض الأمثلة عن الممارسات المرتبطة بها، كونها في الواقع العملي، لا تُطبق بالشكل المعروف في المحاسبة المالية، فهي لم تتطور لهذا الحد، بل ما نجده مجرد محاولات وممارسات منفردة ومتفرقة.

الفصل الثالث

القياس والإفصاح عن
المسؤولية الاجتماعية
للمؤسسات

مقدمة:

تلبية احتياجات المستخدمين من فئة "الجمهور"، من خلال توفير معلومات تبرز مدى التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية، يتطلب وضع قواعد وطرق للقياس والإفصاح تتماشى وطبيعة العناصر الاجتماعية المراد الإفصاح عنها، ولمناقشة هذا الجانب، تم تقسيم الفصل بالشكل التالي:

المبحث الأول: يتعلق بالقياس المحاسبي بشكل عام، من تعاريف وأركان، الطرق المعتمدة في القياس المحاسبي، مناقشة إشكال موضوعية القياس؛

المبحث الثاني: "القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية"، ويتم فيه شرح العناصر الواجب قياسها من تكاليف ومنافع وكذا الطرق والأساليب المعتمدة في ذلك؛

المبحث الثالث: "الإفصاح المحاسبي"، ويتم فيه شرح الإفصاح المحاسبي وأنواعه، وكذا المقومات الأساسية له؛

المبحث الرابع: "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، ويتم على مستوى هذا الفصل شرح مفهوم الإفصاح الاجتماعي، والأساليب والنماذج المعتمدة فيه.

المبحث الأول: القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي ركنا من الأركان التي تقوم عليها المحاسبة؛ حيث أنه يمثل الجزء الذي يتم من خلاله ترجمة الأحداث الاقتصادية الحاصلة في المؤسسة إلى معلومات كمية ومالية.

ونظرا لتنوع العناصر المرتبطة بهذه الأحداث، واختلاف طبيعتها ووحدها وعدم تجانسها في أغلب الأحيان، نجد أن موضوع القياس المحاسبي جد واسع ويتطور باستمرار، ليشمل كل هذه الحالات والاختلافات، وسيتم في الفصل مناقشة موضوع القياس المحاسبي بشكل موجز نوعا ما.

1- تطور نظرية القياس المحاسبي

تعتبر نظرية القياس ذات أهمية كبيرة للمحاسب لأنها تعالج مشكلة تقييم وتمثيل البيانات حتى تبين قيمتها وأهميتها بصورة واضحة، وترجع الأسس العلمية لنظرية القياس المحاسبي إلى كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة للقياس.

1-1- النظرية الكلاسيكية للقياس

ترجع أصولها التاريخية إلى عالم الفيزياء غاليليو Galileo الذي وضع حجر الأساس لعملية القياس في مجال العلوم الطبيعية، وقد حدد Galileo الأسس العلمية لعملية القياس بشكل عام في عنصرين:

- النظام العددي؛
- القواعد الحسابية.¹

لقد فتحت بحوث Galileo المجال أمام العديد من العلماء لتطوير نظرية القياس، حيث ألف هالمهولتز Helmholtz كتابا سنة 1887 قام فيه بإضافة عنصر ثالث لأسس القياس يتمثل في "قابلية الإضافة الرياضية للخاصية محل القياس".²

وقد أكد كامبل Campell الذي يُعتبر المُنظر الأساسي للنظرية الكلاسيكية للقياس، على ضرورة توافر الإضافة الطبيعية (التجريبية) للخاصية محل القياس، حيث قال: "لكي تكون خاصية ما قابلة للقياس يجب أن يتوفر فيها شرط الإضافة الطبيعية".³

¹ Mostafa.F.Abdel-Magid (1979): "towards a better understanding of the role of accounting measurement"; the Ace Review; vol 2; p 346-357.

² وليد ناجي الحياي (2007): نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ص 97.

³ Campell Norman R (1957): Fondations of science; Dover Publications.

ومن خلال تبني هذا المفهوم أصبحت عملية القياس محصورة في الخواص الطبيعية الملموسة فقط كالطول، الوزن، الحجم، التعداد...، حيث تم استبعاد الخواص المعنوية كمستوى الذكاء، معنويات العاملين، الكفاءة، لأنها لا تخضع لقاعدة الإضافة الطبيعية أو التجريبية.¹

1-2- النظرية الحديثة للقياس

ظلت مفاهيم النظرية الكلاسيكية متبناة حتى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين، ففي سنة 1946 أصدر العالم ستيفن Steven مؤلفا حول نظرية القياس بعنوان " في نظرية مقاييس القياس On the theory of scales of measurement" تبني فيه مفاهيم جديدة لعملية القياس والتي تعتبر الركائز التي بنيت عليها النظرية الحديثة للقياس.

حيث أحدثت هذه النظرية تغييرات جذرية في مفاهيم النظرية الكلاسيكية سواء من ناحية أسس عملية القياس أو الخواص محل القياس أو المقاييس المستخدمة ووحدات القياس.

إن أهم إضافة جاء بها Steven تتمثل في تفنيده للركيزة الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية والمتمثلة في مفهوم "الإضافة الطبيعية"؛ حيث استبدل هذا الشرط بمفهوم جديد يتمثل في قابلية عملية القياس لإجراء المقارنة أو الربط Matching بين عنصر معين هو الخاصية محل القياس بعنصر آخر في مجال آخر حيث يكون هذا العنصر قابلا للقياس، ويمثل المحتوى الكمي للخاصية محل القياس، وذلك دون ضرورة تمتع الخاصية محل القياس بخاصية الإضافة الطبيعية.

هذه النظرة الجديدة للقياس وسعت من إطار تطبيقه؛ حيث سمحت لعملية القياس بتجاوز الخصائص الطبيعية الملموسة، لتمتد إلى الخواص المعنوية التي كانت تعتبر سابقا غير قابلة للقياس، مما أدى إلى تجاهلها وتجاهل أثرها على القيم المحسوبة رغم أنها لو تم أخذها بعين الاعتبار في عمليات التقييم، لشكلت فارقا في النتائج.²

وقد شدد Steven على شرطين أساسيين من أجل صحة عملية القياس:

أ. الثبات الرياضي لوحدة القياس؛

ب. الثبات في تطبيق شروط المقارنة في قياس الخواص.

يقصد بـ"الثبات الرياضي لوحدة القياس" أن قيمة الوحدة لا تتغير خلال عملية القياس نفسها مما يسمح بالتأكد من صحة النتائج المقاسة؛ كما أن قيمة الوحدة لا تتغير من عملية قياس لأخرى مادامت الخاصية محل القياس لم تتغير.

أما الشرط الثاني المتمثل في " الثبات في تطبيق شروط المقارنة في قياس الخواص" فهو ضروري لتحديد:

¹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 97.

² المرجع السابق، ص 99.

- أ. القواعد المختلفة التي تحكم عملية قياس معينة؛
- ب. الخواص الرياضية للمقاييس المستخدمة؛
- ج. الأساليب الرياضية والإحصائية الممكن استخدامها.¹

سمحت الإضافة التي جاء بها ستيفن Steven بتطوير العلوم الاجتماعية وإضفاء الصفة العلمية عليها، وبما أن المحاسبة تعتبر أحد هذه العلوم، فقد ظهرت عدة محاولات لتطوير القياس المحاسبي ويعتبر ماتيسيك Mattessick من أوائل المحاسبين الذين اهتموا بهذا الجانب، حيث ترجع محاولاته لسنة 1959 وبعدها توالى البحوث والدراسات للعديد من المهتمين بهذا الموضوع أمثال: Homburger ; Chambers ; Biervan ; Jaedick ; Ijiri ; Dean ...²

تطوير عملية القياس المحاسبي لا يعني أن المحاسبة كانت لا تعتمد عليه، والدليل على ذلك هو ظهور القيد المزدوج سنة 1494، والذي يُعتبر عملية قياس متكاملة، لكن في هذه الفترة كانت الخواص المعنية بعملية القياس هي الخواص الطبيعية فقط، لذا فإن المحاسبة لم تتطور كثيرا من تلك الفترة حتى ظهور النظرية الحديثة للقياس.³

1-3- تعريف القياس المحاسبي

تعريف Campell (1957): "يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية تم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".⁴ ما يلاحظ على تعريف Campell، هو تشبته بمبادئ النظرية الكلاسيكية للقياس المتمثلة في قابلية الخاصية المراد قياسها للإضافة الطبيعية، رغم ظهور النظرية الحديثة.

تعريف Steven (1959): "يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".⁵

يؤكد تعريف Steven على مبدأ الربط، والذي يتم تحقيقه من خلال استخدام النماذج الرياضية.

تعريف جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA (1966): "يتمثل القياس المحاسبي في ربط الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".

¹ Savage; C.Wade (1970): "The measurement of sensation"; University of California press; p 204.

² Charmaine Serimnger Christian; S.Wedzerai Musvoto (May 2011): "the accounting concept of measurement and the thin line between representational measurment theory and the classical theory of measurement"; International business & economics research journal; vol 10; n°5; p 60.

³ Idem.

⁴ Campell Norman R; op.cit, p 258.

⁵ وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 100.

الفصل الثالث..... القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يلاحظ على هذا التعريف تحديده للأحداث التي تُعنى بها عملية القياس المحاسبي، والمتمثلة في الأحداث الماضية والجارية وحتى المستقبلية، أي ضمناً اشتمال عملية القياس المحاسبي على جزئية التقدير المحاسبي (التنبؤ)، وهذا وفق قواعد معروفة ومتفق عليها.

تعريف جامبير(1966): "القياس هو قرن الأعداد بالأشياء والأحداث حسب القواعد المحددة الواجب قياسها، والمقياس الذي يجب استعماله وكذلك وحدة القياس"، ووفقاً لهذا التعريف يجب تحديد ما يلي:

- الأحداث أو الأشياء التي يجب أن تقاس؛
- المقياس الواجب استعماله؛
- وحدة القياس.¹

تعريف IASB (2009): "يتحقق القياس المحاسبي عندما تعبر وحدة النقد عن قيمة حدث اقتصادي ما ينطبق عليه تعريف أحد عناصر القوائم المالية".²

تعريف IASB بسيط جداً، يُحدّد فيه فقط نوع الحدث الاقتصادي القابل للقياس ووحدة قياسه، دون التطرق لماهية القياس المحاسبي أو طُرّقه أو وسائله.

التعريف الإجرائي:

بناءً على كل ما سبق، يرى الباحث أن القياس المحاسبي يتمثل في "إعطاء قيمة نقدية للحدث الاقتصادي الذي ينطبق عليه تعريف العناصر المالية، من خلال اتباع قواعد محاسبية محددة".

من خلال هذا التعريف يتم تحديد نوع الحدث الاقتصادي الواجب إخضاعه لعملية القياس المحاسبي، والتأكيد على وجود قواعد محاسبية محددة ومعروفة، يتم على أساسها إجراء عملية القياس.

4-1- أركان عملية القياس المحاسبي

ترتكز عملية القياس المحاسبي على عدة أركان، تتمثل في: الخاصية محل القياس، المقياس المناسب للخاصية محل القياس، وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس، الشخص القائم بعملية القياس.

أ. الخاصية محل القياس

بما أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو توفير معلومات لصنع القرار، فإن طبيعة القرار هي التي تحدد أي الأحداث (الخاصية) يجب قياسها، إذاً، تعتمد عملية القياس في أول مراحلها على

¹ عباس مهدي الشيرازي؛ مرجع سابق، ص 63.

² Campell Norman R; op.cit, p 62.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تحديد الخاصية المراد قياسها، فتوافر هذه الخاصية واتخاذ القرار بضرورة الحصول على الترجمة العددية لها، أي تقدير قيمتها هو المبرر الأساسي للقيام بعملية القياس، كقياس الطاقة الإنتاجية، سرعة دوران العملاء...

ب. المقياس المناسب للخاصية محل القياس

يتم تحديد المقياس المناسب على أساس الخاصية المراد قياسها، حيث يجب أن يتماشى هذا المقياس مع طبيعة الخاصية فمثلاً: قياس الأحداث النقدية يتم وفق مقياس "وحدة النقد"، قياس الطاقة الإنتاجية يكون على أساس عدد الوحدات المنتجة...

ج. وحدة القياس

تتوقف القراءة الصحيحة لنتائج المقياس المعتمد في عملية القياس، على اعتماد وحدة قياس محددة، ويفترض في هذه الوحدة أن تكون ثابتة القيمة على مدار الفترات الزمنية المتتالية، كي تجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة.

تجاهل مثل هذه النقطة يؤدي إلى اختلاف القراءات لنتائج عملية القياس الواحدة وذلك باختلاف الشخص الذي يقوم بالعملية وباختلاف وحدة القياس التي يستعملها، فمثلاً عند قياس قيمة ربح المشروع، فبالإضافة إلى تحديد المقياس المناسب المتمثل في وحدة النقد، يجب تحديد الوحدة المستعملة ما إذا كانت ديناراً جزائرياً، جنيهاً استرلينياً، دولاراً كندياً...

د. الشخص القائم بعملية القياس

للشخص القائم بعملية القياس تأثير كبير على النتائج المحصل عليها، من حيث أسلوب ومسار عملية القياس وحتى طريقة قراءة النتائج.¹

2- خطوات القياس المحاسبي

يُبنى القياس المحاسبي على عدة خطوات، مرتبة وفق التسلسل التالي: التبويب، معالجة البيانات، التقدير المحاسبي؛ وكل خطوة من هذه الخطوات لها خصوصيتها ووجهات النظر التي بُنيت عليها، وقد خصص هذا المطلب لمناقشة مختلف هذه العناصر.

1-2- التبويب Classification

يتفق المحاسبون على اعتبار "التبويب classification" الخطوة الأولى في عملية القياس المحاسبي نظراً لارتباطه الكبير بها، بل إن البعض يعتبره الأصل فيها، مثل ديفين Devine؛ حيث يرى "أن كل عملية قياس هي في الأصل عملية تبويب".

¹ وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، المرجع السابق، ص 101-102.

ويعتبر Steven من مؤيدي هذه الفكرة؛ حيث نادى باستخدام مصطلح "قياس scaling" بدل تبويب classification، من أجل إبراز البعد القياسي لعملية التبويب.

كما نجد أن جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA قد تبنت الاتجاه نفسه؛ حيث أقرت في أحد نصوصها أن "التبويب المحاسبي يعتبر في الغالب نوعاً من القياس بالرغم من عدم استخدام الأرقام فيه.

نخلص مما سبق، أن عملية التبويب تمثل أولى خطوات عملية القياس المحاسبي والتي يتم فيها اعتماد مقياس اسمي يمثل الخاصية المتخذة أساساً للتبويب.¹

2-2- معالجة البيانات

لقد اختلفت وجهات النظر حول ما إذا كانت "معالجة البيانات" تمثل إحدى خطوات القياس المحاسبي أم لا، وفي هذا الصدد نجد ثلاث وجهات نظر:

أ. وجهة النظر الأولى

تعتبر وجهة نظر متحفظة أو سلبية نوعاً ما، يتبناها المحاسبون التقليديون الذين يرون بأن دور المحاسب لا يتجاوز تبويب وتسجيل وتحميل القياسات المحاسبية، أما عمليات التشغيل والتحليل التي ينتج عنها معلومات ذات أغراض إدارية فهي من صميم عمل الإدارة، وليس للمحاسب علاقة بها.

ب. وجهة النظر الثانية

يتبنى أصحاب هذا الرأي توجهها جديداً مخالفاً لوجهة النظر الأولى؛ حيث يرى أصحابها أن عمليات التشغيل التي قد تتخذ صورة التجميع aggregation أو صورة التحليل، تمثل جزءاً من عمل المحاسب، وتكملة لعمليات التبويب والتسجيل والتحميل وثمرتها؛ حيث من خلال عمليات المعالجة يتحصل المحاسب على المعلومات التي قام أساساً بإجراء القياس المحاسبي من أجلها، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من عملية المعالجة تتخذ الإدارة القرارات المناسبة.

ج. وجهة النظر الثالثة

يرى أصحاب وجهة النظر الثالثة، أن عملية القياس المحاسبي تنطوي على جزأين: جزء محاسبي وجزء إداري؛ حيث يتم استخدام مخرجات النظام المحاسبي المحصل عليها من عملية القياس الأولية أو المباشرة، كمدخلات لعملية القياس الثانية التي يتم فيها معالجة وتحليل البيانات للحصول على معلومات ذات أغراض إدارية.²

¹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، 103-104.

² المرجع السابق، ص 104.

2-3- التقدير المحاسبي

تختلف آراء المحاسبين حول دور التقدير المحاسبي في عملية القياس المحاسبي، وفي هذا الصدد نجد وجهات نظر:

أ. وجهة النظر الأولى

ترى بأن عملية التقدير منفصلة بشكل تام عن عملية القياس المحاسبي؛ حيث أنها تفتقر لأهم شرط من الشروط التي يقوم عليها القياس المحاسبي، والمتمثل في حدوث عملية التبادل، وبما أن عملية التقدير تعمل على توقع قيمة الحدث الاقتصادي دون وجود تأكيد بحدوث عملية التبادل في المستقبل، فيجب استبعاد التقدير من خطوات القياس المحاسبي.

ويلخص تشامبرز Chambers وجهة النظر هذه، في القول التالي: "عندما يكون هدفنا كمحاسبين تقدير قيمة معنوية في المستقبل، فلا يجوز القول بأننا نقيس هذه القيمة، وإن جاز القول بأننا نتنبأ بها اعتماداً على قياسات جارية هي حيلة لعملية قياس في الحاضر".¹

ب. وجهة النظر الثانية

تعتبر وجهة النظر هذه العكس النقيض للأولى؛ حيث يرى أصحابها عدم ضرورة اعتماد حدوث التبادل شرطاً لصحة عملية القياس المحاسبي، ويتجاوز هذا الشرط أصبح التقدير جزءاً من عملية القياس، ويؤكد مونيتز Moonitz هذه الفكرة بقوله: "لا يكون القياس المحاسبي مستحيلاً في غياب عملية التبادل، وليس من الضروري دائماً أن يكون القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة أقل دقة، فعملية التبادل لا تُكوّن القيم فدورها ينحصر في الكشف عنها فقط".

ج. وجهة النظر الثالثة

تتبنّاها جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA، وتعتبر أكثر مرونة من سابقتها، وتدعم وجهة النظر الثانية في اعتبارها للتقدير المحاسبي جزءاً من عملية القياس المحاسبي، لكن بشرط اعتماد مقاييس للخطأ المحتمل في هذه التقديرات²؛ حيث يتم تبرير وجهة النظر هذه بالحجة التالية:

ينحصر الفرق بين نتائج عملية التقدير ونتائج القياس المحاسبي في درجة خطأ القياس الذي تنطوي عليه عملية التقدير، إذا، التقدير هو عملية قياس لكن نسبة الخطأ فيه تكون مرتفعة نسبياً، وذلك لانعدام الوسيلة التي تسمح بتأكيد النتائج المقدرة، أي عدم القدرة على إجراء مقارنة مباشرة وموضوعية بين الخاصية محل القياس والمقياس المعتمد.

¹ Chambers, R.J (1960): "accounting evaluation and economic behavior"; Prentice Hall; p 87.

² AAA (1971): "Report of the committee on the foundations of accounting measurement"; the Acc.Review.Suppl; Vol 46; p 49.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لذا فعند قيام المحاسب بتقدير قيمة عنصر ما، فإنه يجري قياساً لكن بنتائج أقل دقة من تلك التي يعطيها القياس المباشر، إذا، فإن اعتبار التقدير جزءاً من عملية القياس المحاسبي يتوقف على توافر شرط أساسي يتمثل في استخدام المؤشرات والأساليب الرياضية والإحصائية التي تسمح بقياس خطأ التقدير واحتساب عنصر المخاطرة المصاحب لعملية التقدير في ظل حالة عدم التأكد.¹

3- معايير القياس المحاسبي

توجد ثلاث معايير تحكم تقييم واستخدام وتطبيق نماذج القياس، تتمثل في : الموضوعية، القابلية للتطبيق، الفائدة.

3-1- الموضوعية

ويقصد بالموضوعية عدم التحيز، أي استبعاد آثار أي اجتهاد أو رغبة شخصية للشخص القائم بالقياس، وهي بصفة عامة، التعبير عن الحقائق دون تحريف أو تحيز شخصي، والهدف من هذا المعيار، إقناع مستخدمي القوائم المالية بنزاهتها وبأنها تنقل صورة صادقة عن وضعية المؤسسة.²

3-2- معيار القابلية للتطبيق العملي

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير القياس، فقد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة لكن لا يمكن تطبيقه في الواقع العملي، نظراً لعدم أخذ ظروف البيئة المحيطة التي سيطبق فيها المعيار بعين الاعتبار أثناء عملية إعدادة، لذا، كي يكون نموذج القياس المبتكر قابلاً للتطبيق العملي، يجب توافر الشروط التالية:

- توافر الظروف العملية لتطبيق النموذج؛
- أن يصاحب تطبيق النموذج تحمل المؤسسة لتكلفة مناسبة؛
- إمكانية تنفيذه في وقت مناسب؛
- أن لا يكون معقداً بشكل يعجز المحاسبون عن تنفيذه.³

3-3- معيار الفائدة

تقاس أهمية عنصر ما بمقدار الفائدة التي يمكن جنيها من تطبيقه، وبالإسقاط على نماذج القياس فإنه من أجل اعتبار نموذج ما قابلاً للاستخدام والاعتماد كأداة من أدوات القياس، يجب أن يكون ذا فائدة، وتكمن الفائدة هنا في صورة نموذج مطور ومعدل عن نموذج أصلي، مما يسمح بتوفير معلومات أكثر دقة ومصادقية للمستعملين؛ حيث يقلص هذا النموذج الجديد

¹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 105-106.

² نمر (1981): نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 89.

³ حنان رضوان (2003): تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، ص 181.

الفصل الثالث..... القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

من نقاط الضعف التي يحتويها النموذج الأصلي، أو في صورة نموذج جديد مبتكر لقياس عنصر ما لم يُقَس من قبل، نظرا لوجود إشكالات وصعوبات كبيرة في عملية قياسه، مما جعل الباحثين يستبعدونه من عملية القياس.¹

4- طرق القياس المحاسبي

يشتمل القياس المحاسبي على طريقتين، يتم من خلالهما تقييم مختلف العناصر المالية، وهما طريقة التكلفة التاريخية وطريقة القيمة الجارية.

4-1- طريقة التكلفة التاريخية Historical Cost

يُقصد بالتكلفة التاريخية تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم وفق السعر النقدي المعادل لهذه العناصر في تاريخ اقتناء الأصل أو القيام بالالتزام.²

ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA طريقة التكلفة التاريخية بأنها "المبالغ المقدرة بالنقد، للنقدية المنفقة أو الممتلكات الأخرى المحولة للغير أو أسهم رأس المال المصدرة، أو الخدمات المنجزة أو الالتزامات المقدمة في مقابل السلع والخدمات التي يتم أو سوف يتم استلامها".³

كما تم تعريفها أيضا على النحو التالي: "المبلغ الفعلي الذي نشأ أصلا عن عملية تبادل حرة تمت بين طرفين مستقلين ويؤيدها مستند ذو حجة قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبيا بالدليل الموضوعي".

وبالإسقاط على عناصر الأصول، نجد أن طريقة التكلفة التاريخية تتطلب إثبات الأصل تبعا للتضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول عليه؛ أي أن التكلفة التاريخية هي أساس الإثبات وليس القيمة، حيث أن قيمة الأصل تمثل مقدار الخدمات المتوقع الحصول عليها نتيجة اقتناء الأصل على مدار عمره الإنتاجي.⁴

تستند طريقة التكلفة التاريخية على عدة مبررات أهمها:

- أ. **قابلية التحقق "الثبت"**: أي التأكد من حقيقة القيمة المسجلة في الدفاتر المحاسبية من خلال المستندات المرافقة التي تمثل أدلة الإثبات في المحاسبة، مما يوفر لنا درجة أكبر من الموضوعية وبالتالي الحكم على صدق البيانات المقدمة وإمكانية الاعتماد عليها.
- ب. **الاتساق مع عناصر الإطار الفكري للمحاسبة**: حيث أن طريقة التكلفة التاريخية تتوافق مع العديد من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بل إنها في الوقت نفسه تستخدم

¹ حنان رضوان، المصدر نفسه.

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 311.

³ علي رمضان محمد (1997): المدخل الكمي والسلوكي في المحاسبة الإدارية، دار الحامد، عمان، الأردن، ص 312.

⁴ عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 311.

كأساس لتبرير معظم هذه المبادئ والفروض؛ حيث أن العديد من الباحثين يصنفونها على أساس أنها مبدأ من مبادئ المحاسبة وليس مجرد طريقة للقياس.¹

بدأت معالم الموجة التضخمية بالظهور في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وزادت حدتها خلال عقدي السبعينات والثمانينات، مما أدى إلى اختلاف كبير بين القيم الواردة في القوائم المالية والقيم الحقيقية للعناصر المقيمة، مما اضطر الباحثين في المحاسبة إلى العمل على ابتكار طرق قياس جديدة تمكن من معالجة الإشكال المتعلق بتغير القوة الشرائية لوحدة النقد وهو ما يعرف بـ "التضخم"²؛ وهنا ظهرت عدة طرق قياس بديلة، من أهمها القيمة الجارية.

2-4- طريقة القيمة الجارية Current Value

يعد تقييم العناصر وفق طريقة القيمة الجارية حديثاً نسبياً، إذ تم استخدامها لأول مرة في بريطانيا خلال عقد السبعينات، وقد نالت اعترافاً وقبولاً واسعاً في الأوساط المحاسبية حتى باتت أساساً يعتمد عليه في إعداد القوائم المالية³؛ وتطبيق طريقة القيمة الجارية في الواقع العملي يتجسد من خلال عدة بدائل محاسبية تتمثل في: تكلفة الاستبدال أو الإحلال، القيمة الحالية، صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق⁴.

- **تكلفة الاستبدال أو الإحلال:** تعرف على أنها سعر الشراء في السوق لأصل مماثل أو مكافئ لأصل موجود.
- **القيمة الحالية:** تقوم طريقة القيمة الحالية على التنبؤ بصافي الإيرادات المتوقع أن يحققها الأصل خلال حياته الإنتاجية، ثم اختيار معدل خصم مناسب من أجل احتساب التدفقات النقدية المتوقعة.
- **صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق:** ويقصد بها المبلغ الذي يمكن أن يباع به الأصل في الوقت الحاضر مطروحاً منه كافة تكاليف البيع.⁵

تتفوق طريقة القيمة الجارية على طريقة التكلفة التاريخية من حيث قدرتها على احتواء مشكل تقادم الأرقام الواردة بالقوائم المالية وعدم قدرتها على عكس الأوضاع الاقتصادية السائدة، وكذا ملائمتها لعملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية إلا أن عدم توافر أسعار منشورة للأصول يجعل من عملية تقدير التكلفة الجارية أمراً صعباً.⁶

¹ عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 313.

² وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 149.

³ المرجع السابق، ص 166.

⁴ إبراهيم خليل حيدر السعدي (2009): "مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 21، العراق، ص 13-14.

⁵ المصدر نفسه.

⁶ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، المرجع السابق، ص 167.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

نلاحظ أنه من الناحية النظرية، يعتبر نموذج القيمة الجارية أفضل من نموذج التكلفة التاريخية في قدرته على عكس الواقع الاقتصادي الذي تعيشه المؤسسة، لكن المشاكل التي تعترض المحاسبين أثناء قيامهم بالتطبيق تؤثر على درجة موضوعية المعلومات الواردة في القوائم المالية، كما أنه يصطدم في واقع الأمر مع بعض المبادئ المحاسبية، مما يفتح جدلاً واسعاً حول البناء الفكري للمحاسبة ودرجة الاتساق بين عناصره.

5- موضوعية القياس المحاسبي ومصادر التحيز فيه

تمثل موضوعية القياس المحاسبي أهم إشكال يواجه عملية القياس بكاملها؛ حيث أنها تعتبر معيار أساسي للحكم على مدى دقة وصحة عملية القياس.

5-1- موضوعية القياس المحاسبي

تعتبر موضوعية القياس خاصية أساسية في القياس المحاسبي، لما لها من دور في إقناع مستخدمي القوائم المالية بمصداقية الأرقام الواردة فيها وتأكيد صحتها؛ حيث كلما زادت الموضوعية قل مجال التحيز وبالتالي زادت درجة موثوقية القوائم المالية، وقد وضع المحاسبون عدة مفاهيم للتعبير عن القياس الموضوعي تدور في مجملها حول النقاط التالية:

أ- "القياس الموضوعي هو القياس الذي يلغي أي تأثير لشخصية القائم بعملية القياس"

يركز هذا المفهوم على الاستبعاد الكلي للاجتهاد الشخصي للمحاسب، لكن يرى الباحث بأن هذا المفهوم يصف الحالة المثالية للموضوعية، ولا يمكن أن يتحقق في الواقع العملي، حيث لا يمكن أن يخلو عمل المحاسب من الاجتهاد الشخصي والتحكيم الذاتي وإن ضاق مجال تدخله، وتعتبر بدائل القياس المحاسبية مصدر هذا الاجتهاد نظراً لعدم وجود قواعد تحدد حالات تطبيقها.

ب- "القياس الموضوعي هو ذلك القياس الذي يتوفر له دليل إثبات يمكن التحقق منه"

يركز هذا المفهوم على توافر شرط قابلية التحقق من دليل الإثبات، ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف أنه يركز على الأداة وليس الطريقة، فالحصول على دليل إثبات قابل للتحقق ليس بالأمر الصعب، ويمكن أن يتصف بالموضوعية بنسبة 100%، لكن الإشكال يُطرح في الأساس الذي تم وفقه اختيار هذا الدليل وتفضيله عن غيره من الأدلة البديلة مما يرفع من درجة اللاموضوعية للنتائج المحصل عليها من عملية القياس.

ج- "القياس الموضوعي هو القياس الذي يمكن التوصل إليه من قبل أي محاسب آخر مستقل باستخدام القواعد والأساليب نفسها، أي أنه يتميز بالقابلية للتكرار"

يركز هذا التعريف على فكرة "الإجماع" والاتفاق على النتائج المتوصل إليها في ظل ثبات ظروف وشروط إجراء عملية القياس وإن اختلف الأشخاص القائمون بها.

د- " القياس الموضوعي، ذلك القياس الذي لا يختلف المحاسبون كثيرا عليه، أي ذلك القياس الذي يتصف بقدر ضئيل من التشتت من حيث القيمة"

يشبه هذا التعريف في فكرته الأساسية التعريف السابق، لكنه يشرحها من ناحية إحصائية؛ حيث يعتمد على قياس التشتت في القيم لإثبات الموضوعية، فكلما قل معدل التشتت اعتُبر القياس موضوعيا¹.

ويتفق الباحث مع التعريف الأخير؛ فنظرا لاستحالة خلو عملية القياس من التحيز والاجتهاد الشخصي للمحاسب بشكل مطلق، يبقى المقياس الوحيد الواجب الاستعانة به هو مقياس التشتت، الذي يمكن من خلاله تحديد درجة التحيز المقبولة التي لن تؤثر على خاصية موضوعية القياس.

5-2- مصادر تحيز القياس المحاسبي

تنقسم مصادر تحيز القياس المحاسبي إلى عدة أنواع، فهناك تحيز يتعلق بقواعد القياس، وتحيز مرتبط بالشخص القائم بعملية القياس، وتحيز يرتبط بهما معا.

أ. تحيز قواعد القياس المحاسبي

ترجع أسباب هذا النوع من التحيز في القياس المحاسبي عموما إلى مجموعة المفاهيم والمبادئ والفروض والأعراف التي تحكم عملية القياس، ومن أوضح أمثلة هذا التحيز نجد تحيز القياس الذي تحتويه القوائم والتقارير المالية المعدة في فترات التضخم وفق أساس التكلفة التاريخية، دون الأخذ بعين الاعتبار أثر معدل التضخم على القدرة الشرائية لوحدة النقد².

ب. تحيز الشخص القائم بعملية القياس

يقصد به جميع أنواع تحيز القياس المحاسبي الذي ترجع أسبابه إلى الشخص القائم بعملية القياس، أي التحيز الذي ينتج عنه اختلاف نتائج القياس لنفس البند ونفس الظروف وب نفس الطريقة نظرا لاختلاف المعطيات المطبقة، فمثلا قد يختلف مجموعة من المحاسبين في تقدير قسط الاهتلاك الثابت لأصل ما، نظرا لاختلاف تقديراتهم للعمر الإنتاجي له³.

ج. التحيز المشترك

يحدث هذا النوع من التحيز نتيجة انخفاض درجة الموضوعية على مستوى القواعد المحاسبية والشخص القائم بعملية القياس معا؛ فمثلا في حال أراد المحاسب الاعتماد على القيمة الجارية لتقييم أصل ما، واستخدم سعر السوق كمرجع لتحديد قيمتها، وقام باستشارة عدة خبراء لتحديد السعر السوقي، فإنه يختار السعر الأقل مثلا؛ إذن نجد بأنه يوجد تحيز يتعلق

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 69-70.

² وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 137.

³ المرجع السابق، ص 140-141.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

بالقواعد المحاسبية يتمثل في اختيار المرجع الذي هو سعر السوق عن غيره من المراجع الأخرى، والتحيز الآخر المرتبط بالشخص القائم بعملية القياس في اختياره بين الأسعار المقترحة.¹

¹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، المرجع السابق، ص 141.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية

يتطلب القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وضع مفاهيم مضبوطة ومحددة بدقة للعناصر الواجب قياسها، ثم شرح الطرق والأساليب والأسس التي يتم الاعتماد عليها في عملية القياس، ومن ثمة القيام بالقياس.

يتميز القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بصعوبات كبيرة، سواء في التنظير أو التطبيق، وهذا نظرا لخصوصية العناصر المراد قياسها ولامحدودية نطاقها، كون أثرها يمس كافة فئات المجتمع.

سنقوم في هذا المبحث بشرح عملية القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية والأسس المعتمدة فيه.

1- قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات

ذكرنا في المبحث السابق أن "التبويب" يعتبر أول خطوة في القياس المحاسبي، وبناءً عليه فقد تم تبويب الأداء الاجتماعي للمؤسسات إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة التكاليف الاجتماعية ومجموعة المنافع الاجتماعية، وقبل التطرق لكل مجموعة على حدة، نقوم في البداية بتعريف الأداء الاجتماعي وشرح المعايير المعتمدة فيه.

1-1- تعريف الأداء الاجتماعي

يعرفه وارتيك و كوشران Wartick & Cochran بأنه "التفاعل الضمني بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية وعملية الاستجابة الاجتماعية وسياسات التنمية الخاصة بالقضايا الاجتماعية".¹

يُعرف الأداء الاجتماعي حسب معجم الأداء الاجتماعي بأنه " ترجمة الرسالة الاجتماعية للمؤسسة إلى ممارسات فعلية، ولا يمثل الأداء الاجتماعي قياس النتائج فحسب، بل يُعنى أيضا بالأعمال والإجراءات التصحيحية التي تُتخذ لتحقيق تلك النتائج".²

التعريف الإجرائي:

يمكننا مما سبق تعريف الأداء الاجتماعي للمؤسسات كما يلي " يمثل الأداء الاجتماعي كافة الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة بما في ذلك الأنشطة التصحيحية المعتمدة في حال الإضرار بالمجتمع والبيئة المحيطة، والتي تعود منافعها على المجتمع ككل".

¹ Doona J.Wood (Oct 1991): "Corporate social performance", The Academy of Management Review, vol 16, N°4, p 692.

² The SEEP network (October 2006): "social performance glossary", social performance working group; p 29.

1-2- معايير قياس الأداء الاجتماعي

يرى العديد من الباحثين في مجال المحاسبة، أن المعايير التي وضعت من قبل جمعية المحاسبين الأمريكيين سنة 1963 والتي نشرت سنة 1966، تعد الأساس الأنسب الذي يُمكن من استنباط معايير قياس خاصة بالأداء الاجتماعي، وعليه فإن المعايير المقترحة هي كالتالي:

- أ. معيار الصلاحية: يتعلق هذا المعيار بصلاحية البيانات والمعلومات المحاسبية المستخدمة؛ حيث يجب أن تكون هذه البيانات والمعلومات متعلقة بالأنشطة الاجتماعية وذات صلة وثيقة بأهداف المحاسبة الاجتماعية؛ كما يجب أن تعكس التقارير الاجتماعية فعلاً أثر الأداء الاجتماعي للأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة، مما يجعل من هذه التقارير ملائمة وملبية لاحتياجات المستخدمين.
- ب. معيار الخلو من التحيز: ويقصد به، أنه يجب أن يتم التقرير عن حقيقة الأداء الاجتماعي للمؤسسة بكل نزاهة وتجرد، دون أي تحيز واعتماد طرق قياس محاسبي للأنشطة الاجتماعية للمؤسسة؛ حيث تتميز هذه الطرق بالموضوعية.
- ج. معيار السببية: يعمل هذا المعيار على تبيان أسباب تحقق الأهداف الاجتماعية، أي أنه يفترض بالمؤسسة أنها عند اتخاذها لقرار القيام بنشاط اجتماعي ما، أن تراعي قيدا مهما جدا وهو أن يكون هذا النشاط الاجتماعي ذا صلة وثيقة بالأهداف الاجتماعية التي وضعتها المؤسسة.
- د. معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار مبدأ "التكلفة التاريخية" في النظرية المحاسبية، أي أنه يتم قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية وفق أساس التكلفة التاريخية، مما يضيف على المعلومات المنتجة قدرا كبيرا من الموضوعية والقابلية للمقارنة.
- هـ. معيار العائد الاجتماعي: يقابله مبدأ "تحقق الإيراد"، إلا أنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية التي تتميز بأنها غير قابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.
- و. معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المرتبطة بها: هذا المعيار مستوحى من مبدأ "مقابلة الإيرادات بالتكاليف"، ويقصد به مقابلة كل عائد اجتماعي بالتكاليف الاجتماعية التي أدت إلى إنتاج هذا العائد.¹

¹ سعدون مهدي الساقحي، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 200.

2- قياس التكاليف الاجتماعية

يخصص هذا المطلب لقياس التكاليف الاجتماعية، من خلال التطرق لتعريفها، أساليب قياسها، وكذا طرق القياس النقدي وغير النقدي لها.

2-1- تعريف التكاليف الاجتماعية

ذكرنا سابقا بأنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول ماهية التكاليف الاجتماعية بالتحديد، وهذا ما يؤكد اختلاف التعاريف المقترحة للتكاليف الاجتماعية من باحث لآخر، فنجد:

تعريف رامنثان Ramanathan (1975) للتكاليف الاجتماعية بأنها "تضحية المجتمع، التي تتمثل في الموارد المستنفذة من قبل المؤسسة الاقتصادية وهذا في إطار تعاملاتها الاجتماعية"¹.

نلاحظ من خلال هذا التعريف، أن الباحث Ramanathan ينظر للتكاليف الاجتماعية نظرة اقتصادية، أي يعتبرها موارد المجتمع التي تقوم المؤسسة باستهلاكها.

أما أوستس Estes فيرى بأنها "تمثل ما ينبغي على المؤسسة إنفاقه لإزالة الضرر الناتج عن مزاولتها لنشاطها"².

يبدو تعريف Estes غير دقيق وضيقا جدا، حيث أنه يقتصر في تعريفه للتكاليف الاجتماعية على تلك المتعلقة فقط بتصحيح الوضع أو إزالة الضرر الذي وقع بالفعل؛ وهذا الأمر من شأنه عدم إبراز جزء كبير من الجهود التي تبذلها المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية، فقد استبعد من مجموع التكاليف الاجتماعية، التكاليف الوقائية التي تتحملها المؤسسة من أجل منع وقوع الضرر أصلا، فهذا التفكير المبني على أساس انتظار وقوع الضرر ثم العمل على معالجته، هو تفكير سلبي جدا.

كما أنه استبعد أيضا التكاليف الأخرى ذات العلاقة بالبرامج الاجتماعية المختلفة التي تقوم بها المؤسسة، ويلاحظ على هذا التعريف أنه يتبنى وجهة النظر المحاسبية، أي أنه يرى بأن التكاليف الاجتماعية هي التكاليف التي تتحملها المؤسسة في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.

نجد أيضا تعريف باسكو ومارتوري Pesquaux & Martory ، اللذان يعرفان التكلفة الاجتماعية على أنها "تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعاملين نتيجة عدم توفير ظروف عمل مناسبة وما تنفقه المنشأة لتحسين تلك الظروف"³.

¹ Ramanathan, Kvasseri V; op.cit; p 517.

² See e.g, Estes, Ralph W, op.cit, p 284.

³ وليد ناجي الحياي (2007) : المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، ص 28.

الفصل الثالث..... القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هذا التعريف يختزل الكثير من التفاصيل من خلال مصطلح "اختلال وظيفي"، فالسلوك السلبي للعاملين يؤدي إلى تدهور جودة المنتج، ارتفاع كمية الفضلات المترتبة عن عملية الإنتاج بسبب إهمال العمال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، انخفاض القدرة التنافسية للمؤسسة، استياء الزبائن من تدني مستوى جودة الخدمة المقدمة أو السلعة المباعة وارتفاع عدد الشكاوى المقدمة من قبل الزبائن، الأمر الذي يؤدي إلى هروب الزبائن للمنتجات المنافسة، وبالتالي تدهور النتائج المالية للمؤسسة.

يلاحظ الباحث أن هذا التعريف يتفق مع وجهة النظر المحاسبية للتكاليف الاجتماعية، كما نجد أن الباحثان Pesquaux & Martory يميزان في هذا التعريف بين نوعين من التكاليف الاجتماعية: "تكاليف اجتماعية سلبية" ناتجة عن الاختلال الوظيفي الذي سبق شرحه، و"تكاليف اجتماعية إيجابية" تتمثل في التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل تحسين ظروف العمل.

ينبذ هذا التعريف من الآثار السلبية الناتجة عن عدم توافر ظروف عمل مناسبة، لكن ما يؤخذ عليه أنه ينظر للتكاليف الاجتماعية بأنها لا تتجاوز مجال الموارد البشرية؛ حيث لا نجد أي إشارة أو تصريح إلى باقي التكاليف التي تتحملها المؤسسة والمرتبطة بمجالات المسؤولية الاجتماعية الأخرى.

أما الشيرازي فيقسم التكاليف الاجتماعية إلى تكاليف مباشرة وأخرى غير مباشرة؛ حيث تتمثل:

- التكاليف الاجتماعية المباشرة: في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجبارياً أو اختيارياً بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية التي لا يتطلبها نشاطها الخاص؛ فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر للمؤسسة.
- التكاليف الاجتماعية غير المباشرة: فتتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الخاص؛ فتلوث الهواء والمياه والعوادم والنفايات التي تترتب عن النشاط الخاص للمؤسسة تعد عبئاً أو تكلفة يتحملها المجتمع.¹

يلاحظ الباحث أن الشيرازي من خلال هذا التعريف، قد حلل التكاليف الاجتماعية إلى نوعين: النوع الأول تتحمله المؤسسة والنوع الثاني يتحمله المجتمع، أي أنه جمع بين وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية؛ حيث يعبر النوع الأول عن الجانب الإيجابي للتكاليف الاجتماعية، فالتكاليف التي تتحملها المؤسسة هي تكاليف تهدف أساساً لمنع أو تصحيح ضرر ما أو المساهمة في بناء المجتمع وتحقيق رفاهيته، أما النوع الثاني فيمثل الأضرار الناجمة عن مزاوله المؤسسة لنشاطها والتي لم تقم بمعالجتها أو لم تستطع معالجتها بشكل كامل، وبالتالي فإن المجتمع هو من يتحمل أثرها.

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 351.

نلاحظ بعد هذا العرض الموجز لبعض تعاريف التكلفة الاجتماعية، أن:

● مفهوم التكلفة الاجتماعية وفق وجهة النظر المحاسبية: يتميز بتوفير أساس قياس سهل التطبيق ومنطقي، يتوافق مع النظرية المحاسبية ويوفر قياساً موضوعياً، ويمكن من إبراز جهود المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية؛ لكن اعتماد هذا المفهوم وحده يؤدي إلى عدم إظهار حالات عدم الالتزام من قبل المؤسسات، والتي يتحمل تكلفتها المجتمع وليس المؤسسة.

● مفهوم التكلفة الاجتماعية وفق وجهة النظر الاقتصادية: هو مفهوم يتعارض تماماً مع سابقة؛ حيث يُظهر فقط الجانب السلبي لأداء المؤسسات، متجاهلاً في ذلك تكاليف كل الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات لصالح المجتمع.¹

إذاً، مفهوم التكلفة الاجتماعية وفق وجهة النظر الاقتصادية لا يحترم مفهوم "عدم التحيز"، أحد المفاهيم التي يقوم عليها المدخل الأخلاقي؛ حيث يظهر فقط الجوانب السلبية لنشاط المؤسسات، الأمر الذي لا يشجع أبداً المؤسسات على مسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويخلق لديها حالة من النفور اتجاهها، فما الفائدة التي ستجنيها المؤسسة من خلال نشرها لتقارير تؤكد عدم التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وعدم احترامها للمحيط الذي تعمل فيه؟

كما أننا إذا تمعنا جيداً في كلا المفهومين، نجد أنه يمكن العمل بهما بشكل متكامل، من خلال الأخذ بالمفهوم الواسع للتكاليف الاجتماعية: تكاليف تتحملها المؤسسة وتكاليف يتحملها المجتمع، وهذا ما أشار إليه الشيرازي في تعريفه الذي سبق عرضه، ويؤيد الباحث هذا الطرح.

لكن يبقى المشكل الأساسي في قياس التكاليف الاجتماعية في كيفية قياس الأضرار التي تلحقها المؤسسة بالمجتمع، لذا لجأ الفكر المحاسبي إلى اعتماد طرق القياس غير المباشرة كحل لهذه المشكلة.²

2-2- الأساليب غير المباشرة لقياس التكاليف الاجتماعية

اعتمد الفكر المحاسبي أسلوبين أساسيين لقياس التكاليف الاجتماعية وفق النظرة الاقتصادية، وهما: أسلوب قياس تكاليف المنع وأسلوب قياس تكاليف التصحيح.

2-2-1- أسلوب تكاليف المنع

يسمى هذا الأسلوب بأسلوب "منع حدوث الأضرار"؛ حيث، من منطلق أن التكلفة الاجتماعية تتكون من جزأين، أحدهما يتعلق بالأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة مزاوله

¹ نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سابق، ص 63.

² المرجع السابق، ص 64.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المؤسسة لنشاطها، وهو الجزء الأصعب في عملية قياس التكاليف الاجتماعية؛ كونه في غالب الأحيان لا يمكن قياس حجم هذا الضرر؛ لجأ الفكر المحاسبي إلى اعتماد أسلوب غير مباشر لقياس هذه التكاليف، يتمثل في قياس التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل منع حدوث هذا الضرر.

حيث يقوم هذا الأسلوب على افتراض مفاده أنه كلما قامت المؤسسة بالإفصاح عن أضرارها من أجل الحد من التلوث أو مختلف الآثار السلبية المترتبة عن قيامها بنشاطها العادي، انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع.

يؤخذ على هذا الأسلوب أن الافتراض الذي بُني عليه، والذي يفيد بوجود علاقة عكسية بين قيمة التكاليف المحتملة وقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع، ليس دائما صحيحا، فقد تتحمل المؤسسة تكاليف صغيرة لتفادي أضرار جسيمة؛ أي أن التكاليف التي تتحملها المؤسسة لمنع الضرر قد لا تساوي غالبا قيمة الضرر، لكن من جانب آخر يُمكن هذا الأسلوب من توفير نتائج قياس تمتاز بالموضوعية.¹

2-2-2- أسلوب تكاليف التصحيح

يعتمد هذا الأسلوب على قياس التكاليف الاجتماعية انطلاقا من التكاليف الواجب على المؤسسة تحملها من أجل إعادة الوضع إلى ما كان عليه، أي المبالغ التي تنفقها المؤسسة بغرض إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريبا، أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد المتضرر.²

نستنتج مما سبق أن أسلوب التصحيح يستخدم في مرحلة "ما بعد وقوع الضرر" على عكس سابقه الذي يستخدم في مرحلة "ما قبل وقوع الضرر".

نرى بأنه رغم قصور الأسلوبين، ورغم أنهما يعطيان نتائج تقريبية فقط، إلا أنهما يظلان الأنسب للاستخدام في الوقت الحالي، إلى أن تتطور أساليب القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية بالشكل الذي يسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة.

2-3- القياس النقدي وغير النقدي للتكاليف الاجتماعية

غالبا ما يتم التعبير عن التكاليف الاجتماعية بقيم مالية، لكن يحتاج المستخدمون إلى نوع آخر من المعلومات الذي يمكنهم من فهم أفضل للقيم الواردة بالتقارير الاجتماعية للمؤسسة، وتتمثل هذه المعلومات في الغالب في معلومات كمية غير نقدية من مؤشرات وأرقام تتعلق بعدد العمال أو عدد التظاهرات المنظمة من قبل المؤسسة...

¹ Spence Crawford (2007): "social accounting's emancipatory potential agramsciencritique", U.K, vol 6, N 03, p 21.

² القاضي حسين، حمدان مأمون (2001): النظرية المحاسبية، الدار العلمية الدولية للنشر، ط 1، الأردن، ص 136-137.

2-3-1- قياس مجال العلاقة مع المجتمع

يُعنى هذا العنصر من البحث بقياس كافة التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة في إطار علاقتها مع المجتمع من تبرعات ومساهمات عينية ونقدية، يمتد تأثيرها إلى مختلف فئات المجتمع.

أ- القياس النقدي لمجال العلاقة مع المجتمع

يتم في هذا النوع من القياس التعبير عن جهود المؤسسة المرتبطة بعلاقتها مع المجتمع بقيمة مالية نقدية، وسنذكر فيما يلي بعض البنود المرتبطة بهذا المجال، على سبيل المثال لا الحصر:

– بند توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة: تصدر بعض الدول تشريعات تلزم المؤسسات العاملة على أراضيها بتوظيف نسبة معينة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث يتمتعون بنفس الامتيازات التي يتمتع بها العامل العادي، لكن أحيانا نجد أن إنتاجية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة هي أقل مقارنة بإنتاجية الشخص العادي، ومنه فإن المؤسسة تتحمل تكاليف إضافية نتيجة هذا التوظيف، ويمكن قياس قيمة هذا البند من خلال العلاقة التالية:

ض = م (أ- ب/ب) ، حيث أن:

ض: المبالغ الإضافية التي تحملتها المؤسسة.

م: المبالغ الإجمالية التي حصل عليها العاملون ذوي الاحتياجات الخاصة.

أ: إنتاجية العمال العاديين/ أجر العمال العاديين

ب: إنتاجية العمال ذوي الاحتياجات الخاصة/ أجر العمال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وسيتم توضيح ما سبق من خلال المثال التالي:

نفترض أن قيمة الإنتاج في السوق تبلغ 5000000 دج، ونسبة مساهمة ذوي الاحتياجات الخاصة في إنتاجه 5%، والأجور الإجمالية المدفوعة 800000 دج، تقدر أجور العمال ذوي الاحتياجات الخاصة منها بـ 100000 دج، ومنه يمكن حساب قيمة هذا البند بالشكل التالي:

$$أ = \frac{(5000000 * 0.95) - 800000}{100000} \text{ ومنه: } أ = 6.786 \text{ دج/العامل.}$$

$$ب = \frac{100000}{(5000000 * 0.05)} \text{ ومنه: } ب = 2.5 \text{ دج/العامل.}$$

$$\text{ض} = 100000 [2.5 / (2.5 - 6.786)] \text{ ومنه: } \text{ض} = 171440 \text{ دج.}^1$$

¹ محمد عباس بدوي (2007): المحاسبة البيئية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 183-184.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- بند دعم الأبحاث العلمية في مؤسسات البحث: قد تقوم المؤسسة برعاية مشروع بحث ما، إدراكا منها لأهميته في المجتمع، وهذا الدعم بالمقابل سينعكس إيجابا على سمعة المؤسسة وصيتها؛ وتقدر قيمة هذا البند على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف مقابل توفير هذا الدعم، وينطبق هذا الكلام أيضا على هباتها بالنسبة للجمعيات والنوادي الرياضية والثقافية...¹
- تبرعات للمجتمع المحلي، المجتمع المدني وباقي المجموعات، مصنفة حسب نوعها: نقدي أو عيني.²
- مجموع الضرائب المدفوعة، الإعانات المالية المستفاد منها.³

ب- القياس غير النقدي لمجال العلاقة مع المجتمع

إن القيام بالقياس النقدي يمكن من الحصول على القيم المالية للتكاليف الاجتماعية التي تحملتها المؤسسة في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والخاصة بمجال العلاقة مع المجتمع، لكن نتائج هذا القياس تكون غير واضحة بشكل تام بالنسبة للمستخدمين، لذا يفضل دوما إرفاقها بمعطيات كمية غير نقدية مما يضيف عليها دلالة أكبر، ومن أمثلة هذه القياسات غير النقدية نجد مثلا عدد الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة، عدد المؤسسات والجمعيات التي تم إعانتها ماليا، معلومات حول نوع وعدد التظاهرات التي قامت المؤسسة بالمشاركة فيها...⁴

ويتم أيضا في مجال القياس غير النقدي استخدام المؤشرات لتوفير معطيات كمية غير نقدية، ومن بين هذه المؤشرات نجد⁵:

- مؤشر قياس مدى مساهمة المؤسسة في بناء المجتمع: ويعنى هذا المؤشر بقياس مساهمات المؤسسة في جانب البناء والتشييد؛ ويتم قياسه بالعلاقة التالية:

مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في بناء المجتمع = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال العلاقة مع المجتمع.

- مؤشر قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة المؤسسة في تنمية المنطقة التي تعمل بها، ويقاس كما يلي:

مؤشر قياس استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة = تكاليف استغلال عناصر الإنتاج من داخل المنطقة / مجموع تكاليف عناصر الإنتاج.

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 191.

²Global Reporting Initiative(2002) : Sustainability Reporting Guidelines, U.S.A, p 48.

<http://www.epeat.net/documents/EPEATreferences/GRIguidelines.pdf> (02/12/2016)

³Idem.

⁴ المرجع السابق، ص 192.

⁵ أحمد فرغلي محمد حسن (دت): دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

2-3-2- قياس مجال العلاقة مع الموارد البشرية

يعتمد قياس التكاليف الاجتماعية في مجال العلاقة مع الموارد البشرية على قياس كافة التكاليف المتعلقة بهذا المجال، بما فيها الأجر الأساسي للعامل؛ حيث يفترض بالمؤسسة العمل على توفير العوامل الضرورية التي من شأنها تحسين مناخ العمل وتنمية روح الانتماء لدى العمال.

أ- القياس النقدي لمجال العلاقة مع الموارد البشرية

ينطوي هذا المجال على عدة بنود قابلة للقياس النقدي، ونجد منها:

– بند إعداد وتنفيذ برامج تدريب العمال: تهتم المؤسسات ذات الوعي التسييري العالي، بتكوين عمالها وموظفيها وإخضاعهم لدورات تدريبية بغرض الرفع من مستوى أدائهم؛ حيث أن المسيرين على علم بأن أهم استثمار للمؤسسة هو الاستثمار في العامل البشري، الذي يمكنها من اكتساب أصول معنوية ذات قيم لا يستهان بها، وهنا يمكن الاعتماد على تكلفة هذه البرامج للتعبير عن مساهمة المؤسسة في تدريب العمال.

– بند الأمن الصناعي: توفير الأمن الصناعي يعتبر أحد بنود مجال العلاقة مع الموارد البشرية، والذي تنص عليه القوانين صراحة؛ حيث تلزم المؤسسات باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لتأمين حياة العمال داخل المؤسسة، ويتم قياس تكلفة هذا البند على أساس "تكلفة منع الضرر"، ومنه فإن التكلفة وفق هذا البند تتمثل في تكلفة أجهزة ولوازم الوقاية الشخصية للعمال، تكلفة لوازم الإسعافات الطبية في مكان العمل...

– بند المساهمة في تحسين الرفاهية المالية للعمال: تتمثل الرفاهية المالية للعمال أساسا في الأجر المحصل عليه نتيجة قيامهم بالأعمال الموكلة إليهم بالإضافة الحوافز المالية الأخرى، وغالبا ما تحدد النصوص التشريعية للدولة التي تعمل فيها المؤسسة "الحد الأدنى للأجور"، والذي يمثل قيمة الأجر الذي لا يمكن للمؤسسة تقديم أقل منه، وهذا يدخل ضمن التزاماتها الاجتماعية الإجبارية، كونها محكومة بقوانين محددة.

أما ما زاد عن الأجر كمكافآت والعلاوات والمنح وغيرها من الامتيازات المالية التي يمكن للعامل الاستفادة منها، فهي تمثل مساهمات تتعلق بالجانب الطوعي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛ ويتم التعبير عنها بقيمة المكافآت والمنح المقدمة من قبل المؤسسة لعمالها.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

– بند توفير النقل للعمال: تبادر المؤسسات غالبا لتوفير النقل لعمالها، خصوصا إذا كانت المؤسسة تنشط في منطقة غير حضرية؛ ويتم قياس قيمة مساهمة المؤسسة في هذا البند بقيمة ما تتحمله المؤسسة من تكاليف خاصة بالنقل.¹

مجموع كشف المرتبات والأرباح: يحتوي الأجور، التقاعد، الأرباح الأخرى، المدفوعات المنفصلة والمتكررة.²

وما نلاحظه عن تكاليف مجال الموارد البشرية، فإنها تنقسم إلى نوعين:

- **تكاليف موجبة:** وتتمثل في التكاليف السابقة الذكر، التي تعبر عن الجهود التي تتحملها المؤسسة في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.
- **تكاليف سالبة:** وتتمثل في التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة عدم التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، كعدم احترام معايير السلامة؛ حيث تقدر التكلفة بقيمة التعويضات الواجب دفعها للمتضررين من ذلك، تكلفة عدم كفاءة اليد العاملة نتيجة عدم الاهتمام بالتكوين، ويتم قياس التكلفة في هذه الحالة من خلال احتساب (تكاليف الفضلات الناتجة عن العملية الإنتاجية + تكاليف تدخلات فريق الصيانة + تكاليف الوقت المستغرق لإجراء العمل) - (جميع هذه التكاليف في مؤسسة مماثلة لكن تقوم بتكوين عمالها باستمرار).

ب- القياس غير النقدي لمجال العلاقة مع الموارد البشرية

يتمثل القياس غير النقدي في هذا المجال في توفير معلومات حول عدد العمال المستفيدين من دورات تكوينية، عدد العمال المستفيدين من السكنات...؛ ويمكن أيضا استخدام مؤشرات من بينها:³

– مؤشر قياس مكافأة القوى العاملة: من خلال الأجور والمزايا المدفوعة، للوقوف على مدى اهتمام المؤسسة بعمالها، ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{مؤشر قياس مكافأة القوى العاملة} = (\text{الأجور} + \text{المزايا المالية الأخرى}) / (\text{متوسط الأجر} * \text{عدد العمال})$$

– مؤشر قياس مدى مساهمة المؤسسة في حل مشكل الإسكان: ويتم حسابه بالشكل التالي:

$$\text{مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في حل مشكل الإسكان} = \text{عدد الأفراد المستفيدين من السكن} / \text{عدد العمال.}$$

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 189-186-196.

² Global Reporting Initiative, Ibid, p 47.

³ أحمد فرغلي محمد حسن ، مرجع سابق.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

– مؤشر قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل: هو مؤشر يتعلق أساساً بقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بعمالها، ويحسب كما يلي:

مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في استقرار العمل = عدد العمال تاركين العمل / عدد العمال

– مؤشر قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي: ويتم حسابه على أساس عدد الحوادث التي تقع في المؤسسة مقارنة بساعات العمل، ويقاس بالشكل التالي:

مؤشر قياس توافر الأمن الصناعي في المؤسسة = عدد الحوادث / عدد ساعات العمل

– مؤشر التكوين:¹

مؤشر التكوين = متوسط ساعات التكوين في السنة لكل موظف في كل فئة

تبقى قيم هذه المؤشرات دون دلالة إلى أن يتم مقارنتها مع القيم المحسوبة في المؤسسات المماثلة.

2-3-3- قياس مجال العلاقة مع المستهلك

يتعلق هذا المجال بمواصفات المنتج المقدم للاستهلاك من حيث جودته وطول حياته وتعبئته، اقتراحات المستهلكين وآرائهم حول المنتج، وغيرها من مواصفات الجودة والعوامل التي من شأنها خلق الرضا لدى الزبون.

أ- القياس النقدي لمجال العلاقة مع المستهلك

بما أن المؤسسة تتحمل مسؤولية اتجاه المستهلك، فإنها ملزمة باحترام معايير ومواصفات الإنتاج، وفي هذا المجال يجب التمييز بين نوعين من المساهمات:

– **قياس التكاليف الموجبة:** تنشأ هذه المساهمات نتيجة التزام المؤسسة بالمواصفات القياسية لجودة المنتج، وأمان الاستخدام، وتقاس هذه التكاليف وفق أساس "تكلفة منع الضرر"؛ حيث يتم تقدير قيمة ما تتحمله المؤسسة من مبالغ من أجل تقديم منتج ذو جودة جيدة، تتحدد هذه المبالغ بمقدار تكلفة أجهزة ومعدات الرقابة على الجودة، اختبار أمان المنتج، تكاليف البحث والتطوير...

– **قياس التكاليف السالبة:** تنشأ هذه التكاليف نتيجة عدم احترام المؤسسة للمواصفات القياسية للمنتج، أو احترام جزء منها فقط مما يؤدي إلى الإنقاص من المنفعة المتوخاة من المنتج أو الإضرار بالمستهلك في حال عدم توافر شروط الأمان المتعلقة باستخدام المنتج، ونظراً

¹Global Reporting Initiative, ibid, p 53.

لصعوبة قياس هذا النوع من التكاليف، فإنه يتم الاعتماد على أساس "تكلفة التصحيح" كأساس للقياس؛ حيث يعتبر هذا الأساس الأفضل في مثل هذه الحالات.¹
ب- القياس غير النقدي لمجال العلاقة مع المستهلك

يلجأ المحاسبون إلى القياس غير النقدي من أجل توفير معلومات حول عدد المنتجات المطورة خلال الفترة الحالية، عدد المزايا التي يتوافر عليها المنتج، عدد شكاوى العملاء²... كما يمكن التعبير عن القياس غير النقدي باستعمال مؤشرات مختلفة، من بينها مؤشر قياس مدى مساهمة المنظمة في تطوير الأبحاث حول المنتج، والذي يحسب بالشكل التالي³:

مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في تطوير الأبحاث حول المنتج = تكاليف الأبحاث /
تكاليف الإنتاج الكلية

2-3-4- قياس مجال المحافظة على البيئة

يُعنى هذا المجال بقياس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف خاصة بتأثير أنشطتها على البيئة المحيطة، من حيث تجنب إحداث الضوضاء ومسببات تلوث الهواء، والتخلص من النفايات الناتجة عن نشاط المؤسسة بطريقة لا تضر بالبيئة.

أ- القياس النقدي لمجال المحافظة على البيئة

يقع تحت مجال المحافظة على البيئة العديد من البنود، من أهمها:

– بند تلوث الهواء: حيث تعمل المؤسسة جاهدة للحفاظ على المستويات القياسية لتلوث الهواء التي تكون محددة سلفاً من قبل الدولة في شكل قوانين أو تنظيمات.

– بند تلوث المياه والتربة: غالباً ما تضع الدول مواصفات وشروط يجب توافرها في النفايات السائلة، التي يتم التخلص منها في المجاري المائية أو الأرض.

ويتم التمييز بين التكاليف المتعلقة بمجال المحافظة على البيئة على أساس تكاليف إيجابية وتكاليف سلبية.⁴

– **التكاليف الإيجابية:** لإجراء القياس النقدي لتكاليف المساهمات الإيجابية المتعلقة بمجال المحافظة على البيئة، يجب على المحاسب التمييز بين نوعين من التكاليف:

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 202-203.

² محمد عباس بدوي، المرجع السابق، ص 204.

³ أحمد فرغلي محمد حسن، مرجع سابق.

⁴ محمد عباس بدوي، المرجع السابق، ص 167-173.

- **التكاليف الرأسمالية:** ترتبط غالبا بهدف الحد من التلوث، وتتمثل في التكاليف الناتجة عن قيام المؤسسة باقتناء أجهزة ومعدات خاصة تعمل على تخفيض نسبة التلوث المنبعث من المؤسسة، وهي تكاليف غالبا ما تكون ذات قيمة مالية كبيرة، ويتم اهتلاكها على عدة سنوات.
 - **التكاليف الإيرادية:** هي تكاليف الغرض منها إزالة التلوث الناتج عن أنشطة المؤسسة، كتكاليف التعقيم وإزالة النفايات ومعالجتها...، وتتميز هذه التكاليف عن سابقتها بأنها تُحْمَلُ للدورة التي أنفقت فيها.¹
 - **التكاليف السلبية:** تنشأ التكاليف السلبية نتيجة عدم قيام المؤسسة بأي أعمال رقابة على مستوى ومصادر التلوث، أو قيامها بعمليات الرقابة بصفة جزئية فقط، أو تواجدها في منطقة تجمع سكاني في حال كانت المؤسسة صناعية أو تجارية.
- ويمكن تقسيم هذه التكاليف إلى قسمين:

- **تكاليف الضرر البيئي الداخلي:** الناتجة عن فشل المؤسسة في منع التلوث داخل المؤسسة، الأمر الذي ينتج عنه فرض غرامات وعقوبات جزائية على المؤسسة بموجب ما ينص عليه القانون.
- **تكاليف الضرر البيئي الخارجي:** تتمثل أساسا في تكاليف الضرر اللاحق بالبيئة نتيجة مزاولة المؤسسة لأنشطتها كتكاليف تنظيف التربة الملوثة مثلا؛ حيث يستعمل أساس تكلفة التصحيح لقياسها.²

ب- القياس غير النقدي لمجال المحافظة على البيئة

يتخذ القياس غير النقدي لمجال المحافظة على البيئة إما شكل القياس الكمي أو القياس غير الكمي؛ فنستخدم القياس الكمي مثلا لغرض تحديد مدى التزام المؤسسة بالنسب القانونية للمخلفات التي تصدر عن أنشطتها، كما نجده أيضا في حال الاستعانة بالمؤشرات لإبراز جهود المؤسسة في التخفيض من نسبة التلوث، كمؤشر قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والوضوءاء:³

مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والوضوءاء = إجمالي التكاليف المتعلقة بأبحاث التلوث / إجمالي تكاليف البحث والتطوير

أما القياس غير الكمي، فنجده في حالة قيام المؤسسة مثلا بالإفصاح عن عدد ونوع الأمراض التي يمكن أن تسببها المخلفات الناتجة عن أنشطة المؤسسة، والتي تعمل المؤسسة

¹ المخادمة أحمد، العيسى ياسين (2006): "مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن التلوث البيئي- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، القاهرة، مصر، ع 67، ص 346.

² اسماعيل محمود اسماعيل (1997): "التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة بين الفكر وإجراءات القياس المحاسبي"، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، سوريا، ع 20.

³ أحمد فرغلي محمد حسن، مرجع سابق.

على الحد منها، عدد الأشخاص المتضررين¹، مبادرات استخدام مصادر الطاقة المتجددة والرفع من كفاءة الطاقة...²

يرى الباحث بأن هذه المؤشرات والقيم المالية والعديدية لن يكون لها أي دلالة إن بقيت مجردة هكذا؛ حيث يجب مقارنتها مع نسب مرجعية تشبه "معامل الصناعة"، أي النسبة المتوسطة لقيمة المؤشر على مستوى القطاع ككل أو الدولة أو الشركات المتماثلة، من أجل الحكم على المؤسسة ما إذا كانت ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية أم أنها دون المستوى المطلوب.

3- قياس العائد الاجتماعي

يتم في هذا العنصر التطرق لعملية قياس العوائد الاجتماعية، من ناحية التعريف

3-1- تعريف العائد الاجتماعي

يُعرف العائد الاجتماعي على أنه "الربح الإجمالي لنشاط قامت به المؤسسة واستفاد منه المجتمع، أي أنه مجموع الربح الخاص والربح الخارجي؛ فمثلا إذا قامت المؤسسة بإنتاج منتج صديق للبيئة ومخفض للتلوث، فإن الربح الخاص يتمثل في الربح الذي يحققه المنتج نتيجة بيعه في السوق، أما الربح الخارجي فهو الفائدة التي يجنيها المجتمع من جراء تخفيض نسبة التلوث فيه".³

يرى الباحث بأن هذا التعريف واضح ومضبوط ومتطور وملم، ويناقش موضوع العائد الاجتماعي من جوانبه المختلفة؛ وينطلق من فكرة أساسية مفادها أن المؤسسة جزء من المجتمع، وبالتالي فإن حساب العائد الاجتماعي يجب أن يتضمن العوائد التي تحصل عليها المؤسسة.

كما يُعرف أيضا بأنه "المنفعة التي تعود على المجتمع نتيجة قيام المنشأة بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية".⁴

الفرق بين هذين التعريفين واضح وجلي؛ حيث أن التعريف الثاني محتو في الأول؛ ويرى الباحث بأن التعريف الأول يُعد أكثر تناسقا وانسجاما مع المبادئ المحاسبية "مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات"؛ وبما أن الباحث يتبنى الرؤية التكاملية بين وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية في تعريف التكلفة الاجتماعية؛ حيث يتم احتساب التكاليف الموجبة والسالبة والتي تمثل التكاليف التي تتحملها المؤسسة والمجتمع معا، فإنه يتوجب علينا عند حساب العائد

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 178.

² Global Reporting Initiative, ibid, p 49.

³ U.S.EPA, United States Environmental Protection Agency (1996): Cleaner Technologies Substitutes Assessment- A Methodology & Resource Guide, Chapter 10-social benefits/costs assessment, U.S.A, p 10-14.

⁴ السيد مرسى، مرجع سابق، ص 96.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الاجتماعي أن نقوم بحساب العوائد التي يتحصل عليها المجتمع بالإضافة إلى العوائد التي تتحصل عليها المؤسسة.

أما في حالة اعتماد التعريف الثاني، والاكتفاء بالنظر إلى العائد الاجتماعي على أنه يتعلق فقط بالمنافع التي يتحصل عليها المجتمع وتجاهل الربح الخاص المحقق للمؤسسة، فيرى الباحث بأننا في هذه الحالة، نقع في خلل منطقي، وعدم تناسق فكري مع ما تم اعتماده في تعريف التكاليف الاجتماعية.

لكن بالرجوع إلى أغلب الدراسات التي ناقشت موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، نجد أنها تعتمد التعريف الثاني، الذي يتم فيه اعتبار العائد الاجتماعي مرتبطاً فقط بالمنافع التي يتحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطة اجتماعية، بغض النظر عن الربح المحقق للمؤسسة والناتج عن مزاولتها لنشاطها العادي؛ ويرى الباحث أن هذا التبني الواسع للتعريف الثاني، يرجع للأسباب التالية:

- المحاسبة المالية هي الفرع المحاسبي المعني بحساب العوائد والإيرادات التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة مزاولتها لنشاطها، والربح الخاص هو جزء منها؛
- حساب العائد الاجتماعي من خلال إدماج الربح الخاص، أمر مشجع للمؤسسات للتهرب من مسؤولياتها الاجتماعية؛ حيث ستعتمد المؤسسات دوماً إلى إظهار الربح الخاص في قوائمها الاجتماعية، وإغفال الجزء الثاني من المعادلة المتمثل في المنافع العائدة على المجتمع؛
- مستخدمو القوائم المالية الذين يطالبون بتوفير معلومات عن مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، ينظرون للمؤسسة بأنها طرف مدين للمجتمع، لذا فهم يحتاجون فقط لمعرفة قيمة وحجم العوائد التي يتحصل عليها المجتمع، من أجل الحكم على الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

وكما قمنا في جانب التكاليف بتصنيفها حسب مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة، فإننا سنقوم بتصنيف العائد الاجتماعي أيضاً وفقاً لهذه المجالات، وسنتطرق هنا فقط للربح الخارجي أو العوائد التي يتحصل عليها المجتمع، كونه الربح الخاص معروف والمتمثل في النتيجة المحققة من قبل المؤسسة من خلال مزاولتها لنشاطها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

- مجال العلاقة مع المجتمع: فإن العائد الاجتماعي يتمثل في الفائدة التي يجنيها المجتمع من قيام المؤسسة بإنشاء حديقة للحي مثلاً، أو قيامها بالتبرع للجمعيات والمساجد وغيرها...
- مجال العلاقة مع الموارد البشرية: يتمثل العائد في هذه الحالة في الفائدة الناتجة عن توفير فرص للعمل وبالتالي المساهمة في مكافحة البطالة، أو عن الزيادة في مستوى كفاءة الموارد البشرية في المؤسسة نتيجة برامج التكوين التي يتم إخضاعهم لها وما ينتج عنه من الزيادة في جودة المنتجات وكذا اكتساب المجتمع لخبرات عالية تساهم في بنائه، أو في

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- قيمة الفائدة التي يجنيها المجتمع من خلال قيام المؤسسة بتوفير النقل والسكن لعمالها والذي ينتج عنه تخفيض التكاليف على العمال، والتقليل من ازدحام المرور ...
- مجال العلاقة مع المستهلك: العائد في هذا المجال يتمثل في القيمة الناتجة عن قيام المؤسسة بتوفير سلع وخدمات ذات جودة عالية، أو تلبي أذواق معظم المستهلكين، أو قيام المؤسسة بتصميم منتجات بناءً على اقتراحات المستهلكين...، هذه العناصر تعمل على خلق العائد الاجتماعي المتمثل في قيمة رضا المستهلك عن المنتج أو قيمة الفائدة التي يجنيها المستهلك من استخدام هذا المنتج الذي صُمم بناءً على اقتراحاته واحتياجاته مقارنة بالفائدة التي كان يحصل عليها نتيجة استخدام منتج آخر عادي.
- مجال المحافظة على البيئة: يتمثل العائد الاجتماعي المرتبط بمجال المحافظة على البيئة بالفوائد التي تعود على المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بتنظيف المحيط أو القضاء على أحد مصادر التلوث أو الحد من التلوث الضوضائي¹ وغيرها من الأنشطة والإجراءات التي تسمح بالحفاظ على البيئة، وتتمثل هذه الفوائد في المنع أو التقليل من انتشار الأوبئة والأمراض وبالتالي تقليل الفاتورة العلاجية للمجتمع، كما أن العائد من الحد من التلوث الضوضائي يتمثل في تهدئة الأعصاب والتقليل من التوتر وبالتالي زيادة درجة التركيز لدى العمال، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أدائهم.
- 2-3- القياس النقدي وغير النقدي للعائد الاجتماعي**

يتضح لنا من طبيعة العوائد الاجتماعية التي تم توضيحها في العنصر السابق، صعوبة إخضاعها للقياس الكمي؛ حيث لا يمكن تطبيق المقاييس المحاسبية عليها كونها لم تتطور بعد بالشكل الذي يسمح بقياس هذه العوائد، مما يجعل من عملية القياس الاجتماعي تتميز بقدر كبير من التقدير الشخصي، وبالتالي انخفاض درجة الموضوعية.

ويرجع السبب في هذا إلى طبيعة العوائد الاجتماعية، التي تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية والمعنوية، فتخلق حالة من الرضا لدى الأفراد اتجاه المؤسسة، الأمر الذي يكون له انعكاسات إيجابية على نتائج المؤسسة وموقعها في السوق وكذا قدراتها التنافسية.²

وبينما نجد أن معظم الدراسات المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تركز على كيفية قياس التكاليف الاجتماعية، في حين أن المشكل الأساسي الذي يواجهه هذا النوع من المحاسبة هو كيفية قياس العائد الاجتماعي، فكيف يمكن تقدير قيمة المنفعة التي يجنيها

* يعرف التلوث الضوضائي بأنه تداخل مزيج من الأصوات المزعجة التي تؤثر على صحة الإنسان العضوية وجهازه العصبي إذا تجاوزت الحدود التعرضية المسموح بها.

يقصد بالحدود التعرضية المسموح بها بالنسبة للضوضاء، بمستوى شدة الصوت التي يتعرض لها الإنسان لمدة ثمانية ساعات عمل، ولخمس أيام متواصلة دون أن يؤثر ذلك على كفاءة سمعه.

¹ وليد ناجي الحياي: المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة، مرجع سابق، ص 94.

² سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 199.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المجتمع من خلال قيام المؤسسة بتبني أحد المعايير الدولية للجودة؟ أو قيامها بتطوير منتج ما أقل حجما مما سهل من عملية حمله ونقله؟

كما أن المشكل في قياس العوائد الاجتماعية ليس فقط في طبيعة هذه العوائد، وإنما في فترات تحققها، فقد تقوم المؤسسة بتحمل تكاليف اجتماعية خلال الفترة الحالية لنشاطها، بغرض إنجاز برامج وأنشطة اجتماعية، لكن العوائد المحققة نتيجة هذه البرامج قد تتولد لعدة فترات مقبلة، وتتبع تولد هذه العوائد أمر في غاية الصعوبة والتعقيد¹.

تقييم مثل هذه العناصر أمر جد صعب، مما أدى بالعديد من الباحثين إلى الاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية وحدها، وعدم الأخذ بالعوائد الاجتماعية، وتبريرهم في هذا، هو تجنب مشاكل القياس من تقديرات شخصية قد تكون بعيدة عن الموضوعية².

إذا، مما سبق يمكننا تلخيص أسباب استبعاد الباحثين لقياس العوائد الاجتماعية في النقطتين التاليتين:

- غالبا ما تتحقق العوائد الاجتماعية لأطراف خارج المؤسسة؛ حيث أن المجتمع هو من يستفيد من المنافع الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة، مما يصعب كثيرا من عملية القياس النقدي لهذه المنافع؛
- حتى لو تحقق للمؤسسة عوائد نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية، والتي تتمثل في قبول المجتمع لها، وتحقيق انطباع حسن عن المؤسسة لدى الجمهور، فمن الصعب جدا تقدير قيمة هذا الانطباع الحسن³.

¹ نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سابق، ص 34-35.

² سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، مرجع سابق، 199.

³ المرجع السابق، ص 250.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي

تمثل المعلومات التي تقوم المؤسسات بالإفصاح عنها في قوائمها المالية، مخرجات لنظام المحاسبة؛ حيث يتم تقديم هذه المخرجات للمستخدمين بغرض مساعدتهم في عملية اتخاذ القرار، وتسمى هذه العملية بالإفصاح المحاسبي.

وسيتيم على مستوى هذا المبحث، مناقشة مجموعة من التعاريف التي اعطيت للإفصاح المحاسبي، وأنواعه وكذا المقومات الأساسية له.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي وأهدافه

سيتم فيما يلي التطرق لموضوع الإفصاح المحاسبي من خلال عرض مجموعة من التعاريف المقترحة له، وكذا شرح الأهداف التي ينتظر أن يتم تحقيقها من خلاله.

1-1- تعريف الإفصاح المحاسبي

تعريف هندريكسن Hendrickson (1982): الإفصاح المحاسبي هو "عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال الفعالة".¹

يبدو تعريف هندريكسن للإفصاح بسيطاً ومحدداً؛ وهو نشر المعلومات التي من شأنها تفعيل حركية سوق رأس المال، أي المعلومات الملائمة لاحتياجات الأطراف المتعاملة في سوق المال.

تعريف ميجز Meigs (1974) بالشكل التالي "يتطلب الإفصاح أن تكون التقارير المالية كاملة وإذا كان حذف معلومة معينة سوف يجعل التقارير المالية مضللة فيجب الإفصاح عن هذه المعلومة، ويرى بأن الإفصاح هو إعلام ذوي المصالح بالحقائق الاقتصادية المالية التي قد تكون أساساً للحكم على المؤسسة، وأن المعلومات المفصح عنها تكون ذات فائدة عندما يكون لها تأثير على متخذ القرار".²

يرى الباحث بأن Meigs يركز في تعريفه للإفصاح المحاسبي، على خاصية الملائمة الواجب توافرها في المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسات.

تعريف غراي Gray (1992): يتمثل الإفصاح المحاسبي في "تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة وغير مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة المختلفة،

¹ إلدون هندريكسن (2008): النظرية المحاسبية، ط 4، ترجمة: كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 846.

² Walter B.Meigs, A.N.Mosich, Charle E.Johnson, Tomas Keller (1974): accounting worksheets for use with intermediate accounting, 3^{er} edition, McGraw-Hill, p 20.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

وعلى أن يتوفر بالقوائم المالية الصفات النوعية للمحاسبة المالية وهي الملائمة، البعد عن التحيز، قابلية الفهم، المقارنة، توقيت المعلومة، الشمولية".¹

يركز تعريف Gray أيضا على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، المتمثلة في الملائمة، البعد عن التحيز، قابلية الفهم، المقارنة، توقيت المعلومة، الشمولية.

التعريف الإجرائي:

من خلال ما سبق، يعطي الباحث التعريف التالي للإفصاح المحاسبي:

"يتمثل الإفصاح المحاسبي في عرض المعلومات المالية وغير المالية للمؤسسة التي من شأنها التأثير في قرارات المستخدمين، مع مراعاة قيدي التكلفة /العائد والأهمية النسبية للمعلومات".

من خلال هذا التعريف يحاول الباحث التركيز على فكرة أساسية، تتمثل في ضرورة الاهتمام بالإفصاح غير المالي واعتباره جزءا من عملية الإفصاح المحاسبي ككل، كما أن عملية الإفصاح المحاسبي يجب أن تكون ذات فاعلية، أي يجب أن تعمل المؤسسة على الإفصاح عن المعلومات المناسبة، لكن بتكلفة مناسبة أيضا، مع مراعاة الأهمية النسبية للبند المفصّل عنها.

2-1- أهداف التقارير المالية

سيتم التطرق لأهداف التقارير المالية وفق ما جاء به الإطار التصوري لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB؛ حيث يعتبر هذا المجلس أن التقارير المالية تهدف إلى توفير معلومات مفيدة لشريحة كبيرة من المستعملين من أجل تمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فإن التقارير المالية المعدة من قبل المؤسسة يجب أن تعطي معلومات حول:²

- الوضعية المالية للمؤسسة: نجد هذا النوع من المعلومات في الميزانية، وتتأثر الوضعية المالية للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تراقبها، هيكلتها المالية، سيولتها، القدرة على التسديد، قدرتها على التكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة التي تعمل فيها.
- الأداء: الأداء هو قدرة المؤسسة على تحصيل أرباح من خلال الموارد التي قامت باستثمارها.
- التغيرات في الوضعية المالية للمؤسسة: يهتم مستعملو القوائم المالية بالمعلومات المتعلقة بالاستثمار، التمويل، العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المفصّل عنها.

¹ Gray (1992): "accounting and environment- an exploration of the challenge of gently accounting for accountability, transparency and sustainability», accounting organization and society, vol 17, p 399.

² International Accounting Standards Board (Sep 2010): "conceptual Framework for Financial Reporting 2010"; U.K; p 11-13.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

توجد المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة على مستوى قائمة الدخل، ويشير مجلس المعايير المحاسبية الدولية في الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية، إلى أن المعلومات حول المبالغ والتغيرات في الأرباح تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال الموارد المتاحة للمؤسسة، وكذا التنبؤ بالتدفقات النقدية الإضافية الكامنة الناتجة عن الموارد الإضافية التي يمكن أن تقوم المؤسسة باستثمارها.

وتوفر قائمة التدفقات النقدية معلومات تسمح بتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وشبه نقدية، وكيف تم استخدام هذه التدفقات.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في القوائم المالية، المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وبشكل خاص توقيت توليد التدفقات النقدية وشبه النقدية وكذا درجة المخاطر المرتبطة بها.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي

يأخذ الإفصاح المحاسبي عدة أنواع، ويكمن وجه الاختلاف بينها في حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها، الذي يرتبط أساسا بالمستخدم المستهدف وغرضه من المعلومات المحاسبية.

2-1- الإفصاح الكامل

يتطلب هذا النوع من الإفصاح ضرورة إظهار كافة المعلومات الملائمة التي لها تأثير على تحديد الربح والمركز المالي ويتم عرض هذه المعلومات على مستوى القوائم المالية أو الملاحق والملاحظات الهامشية.

إذا، ينص الإفصاح الكامل على توفير كل المعلومات المحاسبية ذات التأثير المحسوس، على قرارات المستخدمين، وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين أمرين:

- أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بدرجة كافية من التفصيل؛ حيث تبدو واضحة ومفيدة لمن يستخدمها.
- أن تشتمل الكشوفات المالية على معلومات مركزة وخالية من التفاصيل الكثيرة، لأن كثرة التفاصيل غير المهمة ستبعد المستخدم عن إدراك جوهر الأمور فضلا عن كلفة إعداد واستخدام هذه المعلومات¹.

2-2- الإفصاح التفاضلي

يرتبط هذا النوع من الإفصاح باختلاف المستوى المعرفي لدى المستخدمين، إذ يوحى هذا المفهوم إلى وجود نوعين من الإفصاح:

¹ حنان رضوان، مرجع سابق، ص 448.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- إفصاح أكثر تفصيلا وأكثر قيمة، يوجه إلى المستخدمين الذي يتمتعون بمستوى ثقافي معقول أي مهنيين.
- إفصاح أقل تفصيلا وأقل قيمة، ويتم من خلال عرض المعلومات المالية في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة؛ حيث يفترض مؤيدو الإفصاح التفاضلي أن المستثمر في الحقيقة هو أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفترضه المحاسبة.¹

2-3- الإفصاح الكافي

يقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدمو القوائم المالية، وبما أن المستثمر يُعد أهم فئة من فئات المستخدمين، فإن الإفصاح يكون كافيا إذا وفر الحد الأدنى من المعلومات التي يحتاجها المستثمر.²

2-4- الإفصاح العادل أو المناسب

حسب المعيار الدولي للمحاسبة ISA 1 "عرض البيانات المحاسبية"، فإن العرض العادل للمعلومات المالية يتطلب العرض الصادق للآثار الناتجة عن الصفقات والأحداث الأخرى وكل البنود التي تنطبق عليها تعريف العناصر المالية سواء أصول أو خصوم أو إيرادات أو نفقات.

كما أنه ينص أيضا على تقديم إيضاحات إضافية عندما تكون متطلبات المعايير الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، على المركز المالي والأداء المالي، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى إفصاح عادل.

بينما يرى هندريكسن أن الإفصاح العادل يرتبط بالنواحي الأخلاقية عند نشر القوائم المالية؛ حيث يكون الإفصاح عادلا عندما يتم معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية بصورة متماثلة ومتساوية.³

3- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات التالية:

1-3- تحديد المستخدم المستهدف

تتعدد فئات المستخدمين للقوائم المالية وتتعدد احتياجاتها من المعلومات المالية، ومن أمثلة هؤلاء المستخدمين نجد: الدولة ممثلة في مختلف الهيئات الحكومية، المستثمرين الحاليين والمرقبين، الدائنون، الموردون، الموظفون، الجمهور.

¹ حنان رضوان، المصدر نفسه.

² Hendriksen (1982): Accounting Theory, 4th edition, Eldon Richard & Irwin Inc, U.S.A, 847.

³ هندريكسن، مرجع سابق، ص 848.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

حيث يرى ديفين Divine أن أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية، تتمثل في أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من قبل جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة، لذا فإن الحاجة إلى تحديد الفئة المستخدمة للقوائم المالية تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، حيث تمثل الأساس الذي تبنى عليه باقي المقومات كغرض الاستخدام أو نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها وكذا طرق وأساليب عرض المعلومات. لأن الحكم على مدى ملائمة المعلومات المالية، يتوقف في جزء كبير منه على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة من مهارة وخبرة في تفسير هذه المعلومات.¹

ولأجل هذا، يرى الباحثون ضرورة تحديد "مستخدم مستهدف" يتم اختياره من بين فئات المستخدمين، حيث يكون هذا المستخدم المستهدف محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح عن المعلومات المالية.

لكن وإن اتفق الباحثون على مبدأ "المستخدم المستهدف"، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم في تحديد هويته؛ حيث يرى كوان Cowan بأن المستثمر العادي ذو المهارات والمعارف المحاسبية المحدودة هو من يجب اختياره كمستخدم مستهدف.

بينما يرى الباحثان موتز وشرف Mautz & Sharaf عكس ذلك، فيرشحان بدلا من ذلك المحلل المالي ليكون المستخدم المستهدف، ويبرران رأيهما هذا بأن المستثمر العادي يكون في معظم الأحيان غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية على عكس المحلل المالي صاحب الخبرة والكفاءة المهنية.

أما تشاتكوفك Chetkovick فيتبنى رأيا وسطا، حيث يقترح ما يسمى بـ "القارئ المعياري" ليكون المستخدم المستهدف، ويعرف القارئ المعياري أنه يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكانا وسطا بين المستخدم الماهر وغير الماهر للمعلومات المحاسبية.²

لكن نجد أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA قد اتخذ منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف، فلا يكتفي بفئة واحدة معينة من المستخدمين، وإنما يرى بتحديد مجموعة فئات رئيسية مستخدمة للقوائم المالية.

وبناء عليه، فقد استقر الرأي النهائي في عالم المهنة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المالية ممثلا في مجموعة من الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية، مع إيلاء عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات رئيسية: المستثمرون الحاليون، المستثمرون المرتقبون، الدائنون.³

¹ Carl Divine (1961): "Some conceptual problems in accounting measurement "; Research in accounting measurement, AAA Evanston, p 1191.

² Michel N Chetkovick (1965): Standards of disclosure and their development, the journal of accountancy, p 154.

³ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 374.

3-2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يرتبط الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية بخاصية مهمة جداً، تتمثل في خاصية الملائمة.

حيث تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي من استخدام هذه المعلومات من جهة أخرى.

وتعرف المعايير الدولية للمحاسبة المعلومة الملائمة بأنها المعلومة التي تستطيع التأثير في القرارات المتخذة من قبل المستخدمين.¹

لذا، فإنه قبل الحكم على المعلومة ما إذا كانت ملائمة أم لا، فإنه يجب أولاً تحديد الغرض الذي استخرجت من أجله، فالمعلومة الملائمة لمستخدم ما، لا تكون بالضرورة ملائمة للمستخدم الآخر، وأحياناً قد تكون بعيدة كل البعد عن احتياجات هذا الأخير.²

3-3- طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها

الركيزة الثالثة التي يركز عليها الإفصاح المحاسبي، تتمثل في تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب أن تحتويها التقارير المالية، ومن الجلي أن هذه المرحلة هي نتاج المرحلتين السابقتين، فبدلاً بتحديد المستخدم إلى تحديد الغرض من استخدام المعلومة المالية، إلى تحديد المعلومة المالية الواجب الإفصاح عنها.

تتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها، في المعلومات الواردة بكل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأموال الخاصة، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى المعلومات التي ترى المؤسسة بأنها ملائمة ولا يمكن إظهارها في القوائم المالية، ويتم في هذه الحالة الإفصاح عنها في الملاحق.

لكن الإفصاح عن المعلومات المالية يقيد مفهوم الأهمية النسبية، والحيطة والحذر، حيث أن مفهوم الأهمية النسبية يتيح للمحاسب تجميع عدة بنود من نفس الجنس، ذات وزن نسبي منخفض، تحت مسمى واحد، مما يؤدي إلى إخفاء بعض المعلومات التي تعتبر مهمة عند بعض المستخدمين رغم انخفاض حجمها النسبي.

كما أن الغموض الذي يلف مفهوم الحيطة والحذر، وصعوبة تحديد نطاقه، ينشأ عنه تفاوت ملحوظ في كم ونوع المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

¹ International Accounting Standards Board, Ibid; p 17.

² وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 375.

ونظرا لما تقدم، يرى الكثيرون أنه لتفادي هذه القيود يجب التوسع في الإفصاح المحاسبي، لكن، اتخاذ قرار مثل هذا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- النقطة الأولى: تتمثل في أن بعض الجوانب الجديدة المطلوب توافرها في الإفصاح المحاسبي، تتطلب مهارات إضافية من قبل المحاسبين، وهم لا يمتلكونها، مثلا، في حال الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- النقطة الثانية: يجب عدم ترك الرغبة في الوصول إلى الإفصاح المناسب توقعنا في فخ الإفصاح المفرط، الذي يحتوي الكثير من التفاصيل التي قد تربك المستخدم بدلا من أن تساعد في اتخاذ قراراته.¹

3-4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يفترض الباحثان إيجيري وجايديك Ijiri & Jaedick أن الاختلاف في أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يترك أثرا مختلفة على متخذي القرارات، لذا، فإنه للوصول إلى الإفصاح المناسب يجب أن يتم عرض المعلومات بطرق سهلة الفهم يراعى فيها الترتيب والتنظيم المنطقي للمعلومات، بحيث يتم التركيز على المعلومات الجوهرية.

ومن المعروف، والمتفق عليه، أن يتم الإفصاح على المعلومات المالية المهمة في صلب القوائم المالية، أما التفاصيل أو المعلومات غير المالية المهمة فإنه يتم الإفصاح عنها في الملاحق.²

¹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 376-378.

² المرجع السابق، ص 379-380.

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

سنقوم في هذا المبحث بمناقشة "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية"؛ من حيث تعريفه وأهميته والاعتبارات التي تحكمه، كما سنقوم أيضا بشرح الأساليب التي يتم بها وعرض بعض نماذج.

1- تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأهميته

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى التعاريف التي تم اقتراحها للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذكر أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام به.

1-1- تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تعريف كومي وآخرون (Comier et al (2007): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو "مجموع المعلومات ذات العلاقة مع نشاطات التسيير والأداء السابق والحالي والمستقبلي للمؤسسة، ويتضمن أيضا المعلومات الخاصة بالآثار المالية السابقة والحالية والمستقبلية الناتجة عن القرارات والأنشطة التي تدخل في إطار الإدارة البيئية".¹

إذا، فإن Comier et al يرون بأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، يتمثل في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعملية الإدارية أي الطرق والإجراءات المتبعة في التسيير، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بكيفية إدارة المؤسسة لعلاقتها بالبيئة، وهذا من خلال إبراز الآثار المالية لذلك.

تعريف جينيفر وآخرون (Jennifer et al (1997): يتمثل الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في "عرض المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة، بشكل يسمح بتقييم الأداء الاجتماعي لها".²

يرى الباحث بأن تعريف Jennifer et al بسيط، والمتمثل في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بجميع الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة.

يلاحظ الباحث أنه إذا تم تحليل التعريفين من جانب العناصر المفصّل عنها، فإننا نجد أنها تتعلق فقط بالتكاليف الاجتماعية، ويتم تجاهل المنافع الاجتماعية بشكل تام، وهذا راجع لصعوبة قياسها كما تم توضيحه في المبحث الثاني.

¹ Denie Comier, Amel Ben Rhouma (2007): "Déterminants de la communication sociale et environnementale des entreprises Françaises", Association francophone de la comptabilité, France, p 3.

² Jennier Griffin, John Mahon (1997): "The corporate social performance and corporate financial performance debate", Boston University, vol 36, N 1, p 4.

1-2- أسباب زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

في هذا الصدد، يمكن تمييز مجموعتين رئيسيتين تفسر زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهما: أسباب تتعلق بالمعلومة الواجب الإفصاح عنها، وأسباب تتعلق بمهنة المحاسبة.

1-2-1- أسباب تتعلق بالمعلومة الواجب الإفصاح عنها

تطور فئات المستخدمين ليشمل فئة "الجمهور"، وجب أن يصاحبه تطور في طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لتلبية احتياجات هذه الفئة، حيث أن:

- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور الذي تعاني منه القوائم المالية الحالية، من حيث قابلية المقارنة بين المؤسسات وتقييم الأداء الشامل لها.¹
- تطور وعي المستثمر الذي لم يعد يكتف فقط بالجانب الاقتصادي في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، بل أصبح يتعداه إلى الجوانب الدينية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أصبح يعرف اليوم بـ "المستثمر الأخلاقي".²
- ازدياد غضب وضغط الرأي العام من المشاكل البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاط المؤسسات، الأمر الذي دفع بالحكومات إلى سن قوانين تضبط ممارسات المؤسسات، وتحديد الإجراءات والعقوبات الواجب تنفيذها في حق المؤسسات المخالفة.³
- تلبية احتياجات المستخدمين غير التقليديين من المعلومات، كالمستهلكين، جمعيات حماية البيئة، والجمهور بشكل عام.⁴

1-2-2- أسباب تتعلق بمهنة المحاسبة

هذه المجموعة من الأسباب مهنية بحتة؛ حيث نجد أنها منشورة من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية AAA، والتي تؤكد على ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، نظرا لكون⁵:

- العديد من بيانات الأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة مالية وكمية، الأمر الذي يجعلها تؤثر على أصول المؤسسة ونفقاتها والتزاماتها، وهذا من صميم عمل المحاسب.
- الانتشار الواسع لفكرة وجوب تحمل المؤسسة لتكاليف المحافظة على البيئة، الأمر الذي يستوجب معالجة هذه التكاليف عن طريق المحاسب.

¹ Spence Crawford, op.cit, p 20.

² Bansal, Pratima, Sonia Kondola (2003): Corporate social responsibility- why good people behave badly in organizations, Ivey Business Journal, p 4.

³ عبد المجيد محمد (1986): "الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة- نموذج مقترح للشركات الكويتية"، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية، ع 43، الكويت، ص 72.

⁴ وليد ناجي الحياي، : المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة ، مرجع سابق، ص 467.

⁵ American Accounting association AAA (1976): "Report of the committee on the measurement of social costs", the accounting review, supplement volume, accounting for social performance, p 94.

2- الاعتبارات التي تحكم قياس عناصر المسؤولية الاجتماعية والتقرير عنها

تعتمد المحاسبة على مجموعة مبادئ أساسية، من بينها مبدأ "مقابلة التكاليف بالإيرادات"، والذي يهدف إلى إظهار كل التكاليف المحتملة نتيجة مزاولة المؤسسة لنشاطها والتي أدت إلى تحقيق الإيراد المحصل عليه، وبناء عليه، يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الأنشطة الاجتماعية والبيئية التي تقوم بها المؤسسة.

وتختلف الأهمية التي يكتسبها هذا النوع من التكاليف تبعاً لعدة معايير، وهي كالتالي¹:

- مستوى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية: حيث يتوقع أنه كلما زاد نشاط المؤسسة الاجتماعي، زادت رغبتها في الإفصاح عن هذه الجهود التي تبذلها لصالح المجتمع والمحيط الذي تعمل فيه.
- حجم المؤسسة: يتوقع أن تزيد الحاجة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بزيادة حجمها، أي زيادة قدرتها في التأثير على المحيط الذي تعمل فيه، مما يعني أنها ملزمة بتحمل مسؤوليتها كـ "مواطن" في هذا المجتمع.
- نشاط المؤسسة: حيث كلما زاد عدد مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يمسها نشاط المؤسسة، زادت الحاجة للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.

يرى الباحث أن هذه المعايير عبارة عن معايير ذاتية فقط، تتعلق بالمؤسسة في حد ذاتها، لكنها تبقى تابعة لمتغيرات أخرى أهمها متغيرات بيئة الأعمال التي تنشط فيها المؤسسة، من حيث:

- درجة تطور البلد الذي تعمل فيه المؤسسة في المجالين الاقتصادي والمحاسبي؛
- توافر أسواق مالية نشطة يمكنها التفاعل مع المعلومات الاجتماعية التي تقوم المؤسسات بالإفصاح عنها، وهذا من خلال إيصال هذه المعلومات للمستخدمين واستقبال ردة فعلهم عليها؛
- حجم تعاملات المؤسسة مع المؤسسات في البلدان الأجنبية المتطورة ودرجة احتكاكها بهم؛ حيث يعتقد الباحث أن هذا الاحتكاك سيكسب المؤسسة ثقافة نوعية تتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3- أساليب ونماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

نظراً لكون المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حديثة النشأة، فإنه لا يوجد فصل في نوع الأسلوب الواجب اعتماده للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛ حيث يوجد أسلوبين:

¹ سويلم حسن (2001): "المتطلبات النظرية والعملية للتقرير عن التكاليف البيئية"، مجلة البحوث التجارية جامعة الزقازيق، المجلد 23، ع 2، مصر، ص 181.

الفصل الثالث.....القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أ. أسلوب الفصل بين التقارير المالية والاجتماعية: يرى أصحاب هذا الأسلوب بأن طبيعة عناصر التكاليف والعوائد الاجتماعية التي يتم قياسها، توجب الإفصاح عنها في قوائم خاصة بها، منفصلة تماما عن القوائم المالية.

ب. أسلوب الدمج بين التقارير المالية والاجتماعية: يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن الهدف الرئيس من مسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو إعطاء صورة كاملة عن أداء المؤسسة، الأمر الذي يستوجب عرض المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد، أي أن المعلومات الاجتماعية تكون جزءا من المعلومات المالية.

يرى الباحث أن اتباع أسلوب الفصل في التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، هو الأنسب، كونه توجد عدة عناصر تُصنف على أنها اجتماعية واقتصادية في الوقت نفسه، وإذا تم إدراجها في تقارير مدمجة، فإنه سيتم تسجيلها ضمن العناصر الاقتصادية، وبالتالي لن تظهر بين العناصر الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى إخفاء جزء من الجهود التي تبذلها المؤسسة في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية.

كما أن إصدار تقارير منفصلة لن يؤثر على "إعطاء الصورة الكاملة لأداء المؤسسة"، بل بالعكس، ستكون الصورة أوضح وأشمل؛ كون هذه الطريقة تحترم خصوصيات وطبيعة العناصر المقاسة.

ولكل أسلوب نماذج الخاصة التي يتم باستخدام أحدها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومنه فإننا نجد:

3-1- بالنسبة للتقارير المنفصلة عن التقارير المالية

يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في تقارير منفصلة عن التقارير المالية، بإحدى الصور التالية: تقارير وصفية، تقارير تتعلق بالقياس النقدي للتكاليف الاجتماعية، تقارير تتعلق بالقياس النقدي للتكاليف والعوائد الاجتماعية.

3-1-1- التقارير الوصفية

تعد التقارير الوصفية أشهر أنواع تقارير الإفصاح الاجتماعي وأسهلها تطبيقا، حيث يتخذ الإفصاح صورة إنشائية، يتم فيها وصف الأنشطة التي قامت بها المؤسسة في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، دون ربط هذا الوصف بعناصر التكاليف والعوائد الاجتماعية المرتبطة بهذه الأنشطة، وكمثال على ذلك نجد¹:

¹ مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص 191-192.

أ- نموذج شركة Estern Gaz & Fuel Associates

يتم وفق هذا النموذج عرض المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وفق ستة أجزاء: الأمن الصناعي، توظيف الأقلية، المساهمات الخيرية، الرواتب والإعانات، المجالات الأخرى، الأهداف المسطرة للسنة القادمة؛ حيث يتم عرض البيانات في صورة كمية غير مالية¹. أنظر الملحق رقم (1)

ب- نموذج SMFC أو ما يعرف بنموذج العمل الاجتماعي

هو نموذج مقترح من قبل شركة Scovill manufacturing Company، على شكل ميزانية، يتم في جانبها الأيمن إظهار التأثيرات الإيجابية، وفي الجانب الأيسر التأثيرات السلبية، ويتم عرض بعض المعطيات الكمية الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية². أنظر الملحق رقم (2)

3-1-2- تقارير تتعلق بالقياس النقدي لعناصر التكاليف الاجتماعية

يركز هذا النوع من التقارير على عناصر التكاليف الاجتماعية فقط، ويتجاهل جانب العوائد الاجتماعية؛ حيث تقوم المؤسسة في هذا التقرير بالإفصاح عن المبالغ التي تم إنفاقها في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وفي هذا المدخل نجد العديد من النماذج، سنقوم بعرض اثنين منها فقط:

أ- تقرير النشاط الاقتصادي-الاجتماعي (نموذج Linowese)

هذا التقرير تم تطويره في إحدى الشركات الأمريكية، ويقوم على تقسيم التكاليف الاجتماعية إلى ثلاث مجموعات:

- تكاليف خاصة بالعاملين؛
- تكاليف خاصة بالبيئة؛
- تكاليف خاصة بالإنتاج.

وقد ميز Linowese بين نوعين من التكاليف الاجتماعية:

- تكاليف تنفقها الوحدة في سبيل تحقيق أهدافها الاجتماعية (المزايا الاجتماعية)؛
- تكاليف تنفقها الوحدة لمعالجة الأضرار الاجتماعية التي تسببت فيها والحد منها.

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 102-104.

² مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص 190.

لذا، يرى Linowese أنه يمكن حساب المساهمة الاجتماعية للمؤسسة في المجتمع من خلال طرح الأضرار الاجتماعية من المزايا الاجتماعية؛ كما أنه يؤكد على نقطة أساسية تتمثل في كون التكاليف المفصح عنها هي التكاليف الاختيارية فقط، أما الإلزامية فهي مفروضة على المؤسسة وليس لها الخيار بفعلها أو لا.¹ أنظر الملحق رقم (3)

ب- تقرير حساب الأرباح والخسائر المالي الاجتماعي (نموذج عبد المجيد)

هذا النموذج مطور من قبل محمد محمود عبد المجيد، وقد قام فيه بتصنيف التكاليف الاجتماعية إلى أربع مجالات:

- مجال العاملين؛
- مجال البيئة الخارجية؛
- مجال المستهلك؛
- مجال الرقابة على التلوث.

كما يؤكد عبد المجيد على أن التكاليف الاجتماعية المفصح عنها تمثل كلا من التكاليف الاجتماعية الاختيارية والإلزامية.² أنظر الملحق رقم (4)

3-1-3- تقارير تتعلق بالقياس النقدي لعناصر التكاليف والعوائد الاجتماعية

في هذا النوع من التقارير، يتم الإفصاح عن كل من التكاليف الاجتماعية والعوائد الاجتماعية، في محاولة لإظهار الأداء الاجتماعي للمؤسسة بجميع أبعاده، رغم الصعوبة البالغة التي تواجه عملية تقييم وتقدير العوائد الاجتماعية، ومن بين هذه النماذج نجد:

أ- قائمة التأثير المالي الاجتماعي (نموذج أستس Estes)

اقترح Estes هذا النموذج، ويتم فيه الإفصاح عن نتائج قياس كل من التكاليف والعوائد الاجتماعية للوصول إلى صافي العجز أو الفائض الاجتماعي؛ حيث أن العوائد الاجتماعية تتمثل في الفائدة التي تعود على المجتمع سواء كان التأثير اقتصادي أو غير اقتصادي داخلي أو خارجي، سواء تم الحصول على مقابل أو لم يتم، أما فيما يتعلق بمفهوم التكلفة الاجتماعية، فهو يأخذ بوجهة النظر الاقتصادية.³ أنظر الملحق رقم (5)

¹ مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص 191.

² محمد محمود عبد المجيد (1983) الاتجاهات الحديثة في المراجعة، المراجعة الاجتماعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ص 284-285.

³ مؤيد الفضل وآخرون، المرجع السابق، ص 194.

ب- قائمة الدخل الاجتماعي (نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية)

يتم في هذا النموذج حساب الدخل الاجتماعي، من خلال إضافة جميع التأثيرات الاجتماعية الإيجابية إلى صافي الربح الاقتصادي، مطروحا منها التأثيرات السلبية حتى وإن لم يتم دفع أموال¹. أنظر الملحق رقم (6)

3-2- بالنسبة للتقارير المدمجة في التقارير المالية

سبق وأن ذكرنا أن التقارير الاجتماعية المدمجة تعمل على إظهار كل معلومات الأنشطة الاجتماعية في صلب القوائم المالية دون الفصل بينهما، ويتم تبرير هذا الاتجاه بما يلي:

- تؤثر الأنشطة الاجتماعية في النشاط الاقتصادي، لذا يجب إظهار المعلومات الخاصة بها في القوائم المالية، وإلا أصبحت هذه الأخيرة مضللة؛
- تمثل المؤسسة وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها، لذا فإن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تكون متكاملة فيما بينها، لتمثل الأهداف الكلية للمؤسسة.

ويتم الإفصاح الاجتماعي المدمج مع الإفصاح المالي، من خلال تعديل وتطوير عناصر قامتي الدخل والمركز المالي، بشكل يسمح لها باحتواء المعلومات الخاصة بالعناصر الاجتماعية، وفيما يلي نستعرض كلا القائمتين:

أ- قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

يتم في هذه القائمة عرض تأثيرات مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية على صافي الربح، وهنا يتم الأخذ بعين الاعتبار كل تأثيرات الأنشطة الاجتماعية سواء كانت الإجبارية منها أو الاختيارية². أنظر الملحق رقم (7)

ب- قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

يتم في هذه القائمة إظهار صافي أصول وخصوم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم تجميع كل صنف من الأصول والخصوم حسب المجال الذي ينتمي إليه³، والملحق رقم (8) يوضح ذلك.

¹ مؤيد الفضل وآخرون، المرجع السابق، ص 196.

² محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 288-289.

³ المرجع السابق، ص 290-291.

خلاصة:

تم على مستوى هذا الفصل شرح طرق قياس قيمة كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وعرض بعض نماذج الإفصاح عنها.

حيث يتم اعتماد أسلوبين أساسيين في قياس العناصر ذات الطبيعة الاجتماعية، يتمثلان في: أسلوب تكاليف المنع وأسلوب تكاليف التصحيح.

ويُقصد بأسلوب تكاليف المنع، تقدير قيمة العناصر الاجتماعية بقيمة التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل منع وقوع الأضرار، أما أسلوب التصحيح، فنقصد به أن العناصر الاجتماعية تُقدر بقيمة التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل تصحيح الوضع ومعالجة الضرر الذي وقع فعلاً.

أما فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فإنه يوجد أسلوبان: أسلوب الفصل وأسلوب الدمج.

ونقصد بأسلوب الفصل، الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية، أما أسلوب الدمج، فيتبنى أصحابه فكرة إعداد تقارير موحدة تشمل العناصر المالية وغير المالية معاً.

الدراسة التطبيقية

- الفصل الرابع
- الفصل الخامس

الفصل الرابع

الإطار العام للدراسة التطبيقية

مقدمة:

تشكل الفصول الثلاثة السابقة الجانب النظري لموضوع البحث محل الدراسة والذي يحمل عنوان " المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"؛ حيث تم التطرق في الفصل الأول لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتسلط الضوء على مختلف مجالاته وجوانبه، وقد خُصص الفصل الثاني للتعريف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومختلف مظاهرها والمشاكل التي تعاني منها، في حين تطرق الفصل الثالث للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من ناحية طرق القياس والإفصاح.

أما الفصل الرابع من هذا البحث، فيمثل الجزء الأول من الدراسة التطبيقية التي يتم فيها الإجابة على فرضيات البحث؛ حيث يتم على مستوى هذا الفصل شرح مختلف عناصر الدراسة من حيث المنهج المتبع في إجرائها، مصادر البيانات، أداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان والهيكلية التي تم اعتمادها فيه، مجتمع وعينة الدراسة وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة.

كما يتم أيضا اختبار صدق عبارات الاستبانيين وثباتهما والتوزيع الطبيعي للبيانات، والوصف الإحصائي لمفردات عينة الدراسة.

المبحث الأول: المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة التطبيقية

يتم على مستوى هذا المبحث، شرح المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة التطبيقية، التي تم فيها الاعتماد على أداة الاستبيان؛ من خلال توضيح مصدر وأداة جمع البيانات، مجتمع وعينة الدراسة، صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وكذا اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

1- منهج الدراسة

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي، والذي يقوم بدراسة الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا، والتعبير عنها كيفا وكما، والعمل على اكتشاف مختلف الروابط بين المتغيرات وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج¹؛ حيث نقوم في هذه الدراسة بوصف وتقييم واقع الممارسة المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي دراسة استكشافية لآراء المديرين العامين وكذا المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الكبيرة*.

2- مصدر البيانات

لقد تم الاعتماد في عملية جمع البيانات على أداة "الاستبيان Questionnaire"، ونظرا لطبيعة البحث ومن أجل تحري الدقة في المعلومات، فقد تم إعداد استبيانين، أولهما موجه للمدير العام بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الإداري للموضوع وقد تم بناؤه بالاعتماد على الفصل الأول من البحث المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. أما الاستبيان الثاني فقد تم توجيهه للمدير المالي في المؤسسة نفسها، من أجل تحصيل المعلومات الخاصة بالجانب المحاسبي، وقد تم الاستناد في إعداده إلى الفصلين الثاني والثالث. بعد الانتهاء من عملية توزيع واسترداد الاستبيانات، تم تفريغها باستخدام البرنامج الإحصائي Statical Package for Social Science نسخة 20 المعروف اختصارا بـ SPSS 20، ومن ثمة تحليلها وإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة عليها، الأمر الذي مكننا من الوصول إلى نتائج حول الموضوع محل الدراسة. وقد استغرقت الدراسة التطبيقية مدة 9 أشهر، من جوان 2014 إلى فيفري 2015، بين إعداد وتوزيع وتحليل، ويمكن تبرير طول المدة بالسببين التاليين:

– تتزامن الفترة جويلية- أوت مع العطلة الصيفية سواء على مستوى الجامعة؛ حيث يصعب الحصول على رسائل التربص التي تُطلب من قبل المؤسسات من أجل الإجابة على الاستبيان، أو على مستوى المؤسسات الإدارية والاقتصادية؛ حيث في العديد من الحالات وجدنا أن الإطارات المقصودة من أجل الحصول على معلومات حول

¹ ذوقان عبيدات وآخرون (دت): "مذكرات عن مناهج البحث"، عن كتاب: البحث العلمي - مفهومة، أدواته، أساليبه، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 13.
*انظر العنصر "عينة الدراسة".

الفصل الرابع.....الإطار العام للدراسة التطبيقية

المؤسسات، أو الإطارات المعنية بالاستبيان هم في عطفة، ونظرا لذلك، فإن عدد الاستبيانات المحصلة في هذه الفترة كان قليلا.

- عدم وجود قاعدة للبيانات تشتمل على تصنيف المؤسسات حسب الحجم حيث أن المؤسسات المستهدفة هي المؤسسات كبيرة الحجم؛ الأمر الذي صعب جدا من عملية إعداد قائمة بهذا النوع من المؤسسات، وتطلب الأمر الاتصال بعدة مديريات والبحث عبر مواقع الانترنت من أجل تجميع معطيات عن المؤسسات المستهدفة، بغرض الاتصال بها، وقد فوجئنا برفض بعض المديريات التعاون معنا مما زاد الأمر صعوبة.

3- أداة جمع البيانات

نظرا للإشكالية التي يدرسها هذا البحث، تم اختيار أداة البحث العلمي المتمثلة في "الاستبيان" لإجراء الدراسة التطبيقية.

ومن أجل تسهيل عملية ملء الاستبيان على المستقيمين، تم تحريره باللغتين العربية والفرنسية، وقد كانت الإجابات وفق سلم ليكرت الثلاثي، نظرا لأن أغلب أسئلة الاستبيان عبارة عن "أسئلة تطبيق" وهي لا تحتل أكثر من ثلاث درجات، أما "أسئلة الرأي" فعددتها محدود؛ كما روعي فيه اختلاف صيغ الإجابات بين أسئلة الرأي وأسئلة التطبيق وكذا الأسئلة التي تتعلق بالترتيب من حيث درجة الأهمية أو التحفيز، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(1): مختلف صيغ الإجابات المعتمدة في الاستبيانين والدرجة المعمول بها

الدرجات				الصيغة المعتمدة
دون جواب	معارض بدرجة كبيرة	موافق نوعا ما	موافق بدرجة كبيرة	أسئلة الرأي
دون جواب	لا تقوم بذلك	أحيانا	نعم دوما	أسئلة التطبيق
دون جواب	غير مهم	مهم نوعا ما	مهم بدرجة كبيرة	أسئلة الترتيب حسب درجة الأهمية
دون جواب	غير محفز	محفز نوعا ما	محفز بدرجة كبيرة	أسئلة الترتيب حسب درجة التحفيز
0	1	2	3	الدرجة

المصدر: من إعداد الباحث

ويمكننا أن نستنتج مما سبق مجال الوزن النسبي الموافق لكل درجة؛ حيث:

- الدرجة 1 يوافقها المجال [0 - 33.33 %]
- الدرجة 2 يوافقها المجال [33.33 % - 66.67 %]
- الدرجة 3 يوافقها المجال [66.67 % - 100 %]

3-1- الاستبيان الأول: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

صمم هذا الاستبيان بشكل يتماشى مع أهداف الدراسة، وتم بناؤه بالاعتماد على المعلومات المستقاة من الفصل الأول للبحث، الذي يحمل عنوان "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"؛ يهدف الاستبيان للإجابة على الفرضية الأولى للبحث، وهو موجه للمدير العام للمؤسسة. ولتحقيق هذا الهدف تم هيكلة الاستبيان بالشكل التالي:

القسم الأول: خُصِّص هذا القسم للمعلومات العامة المتعلقة بمجتمع الدراسة، ويتكون من 7 أسئلة.

القسم الثاني: يضم الأسئلة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وقد قُسم إلى أربع محاور:

- **المحور الأول:** يدرس هذا المحور مدى إدراك المديرين العاملين للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- **المحور الثاني:** يهدف هذا المحور لمعرفة مدى اهتمام إدارة المؤسسة بترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة.
- **المحور الثالث:** خُصِّص هذا المحور لدراسة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية عبر مجالاتها الأربعة، وهذا اعتمادا على تصنيف Gray، وهي:
 - العلاقة مع المجتمع.
 - العلاقة مع الموارد البشرية.
 - العلاقة مع المستهلك.
 - المحافظة على البيئة.
- **المحور الرابع:** يهدف إلى معرفة الأهمية النسبية التي يحظى بها كل مجال من المجالات الأربعة السابقة الذكر.

الفصل الرابع.....الإطار العام للدراسة التطبيقية

وبوضح الجدول التالي مختلف أقسام ومحاور الاستبيان، وعدد الأسئلة في كل محور:
الجدول رقم (2): هيكل الاستبيان الأول

القسم	لمحور	العنوان	عدد العبارات
القسم الأول	المحور الأول	المعلومات العامة	7
القسم الثاني	المحور الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	5
	المحور الثاني	الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	5
	المحور الثالث	التزام المؤسسات	9
		الاقتصادية	11
		الجزائرية	7
		بمسؤوليتها الاجتماعية	9
	المحور الرابع	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	4
	جميع المحاور		57

المصدر: من إعداد الباحث

3-2- الاستبيان الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

صمم هذا الاستبيان بشكل يتماشى مع أهداف الدراسة، وتم بناؤه بالاعتماد على المعلومات المستقاة من الفصلين الثاني والثالث من البحث، ويهدف الاستبيان الإجابة على الفرضية الثانية للبحث، وهو موجه للمدير المالي في المؤسسة. ولتحقيق هذا الهدف تم هيكلة الاستبيان بالشكل التالي:

القسم الأول: خُصص هذا القسم للمعلومات العامة المتعلقة بمجتمع الدراسة، ويتكون من 7 أسئلة.

القسم الثاني: يضم الأسئلة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وقد قسم إلى خمسة محاور:

- **المحور الأول:** يُعنى هذا المحور بدراسة مدى إدراك المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" والذي يشتمل بالضرورة على إدراك مفهوم "المسؤولية الاجتماعية".

- **المحور الثاني:** خُصص هذا المحور لمعرفة مدى إدراك المديرين الماليين بوجود حاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
 - **المحور الثالث:** يتعلق هذا المحور بجانب القياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى تطبيقه.
 - **المحور الرابع:** يتعلق هذا المحور بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
 - **المحور الخامس:** الهدف من هذا المحور هو معرفة درجة قدرة التحفيز لكل عامل من العوامل المقترحة من قبل الباحث، في مسك المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ وقد تم تصنيف هذه العوامل في ثلاث مجموعات:
- عوامل تتعلق بالإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
 - عوامل تتعلق ببيئة عمل المؤسسة؛
 - عوامل تتعلق بالتسيير.

الجدول التالي يوضح مختلف أقسام ومحاور الاستبيان، وعدد الأسئلة في كل محور:
الجدول رقم (3): هيكل الاستبيان الثاني

القسم	المحور	العنوان	عدد العبارات	
القسم الأول	المحور الأول	المعلومات العامة	7	
القسم الثاني	المحور الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	8	
	المحور الثاني	إدراك الحاجة لمسك المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	4	
	المحور الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية	7	
	المحور الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	8	
	المحور الخامس	العوامل المحفزة	عوامل تتعلق بالإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	2
			عوامل تتعلق ببيئة عمل المؤسسة	3
			عوامل تتعلق بالتسيير	4
جميع المحاور			43	

المصدر: من إعداد الباحث

4- مجتمع وعينة الدراسة

يجب في أي دراسة إحصائية توضيح المجتمع المعني بالدراسة، وكذا العينة التي تم استخدامها لإجراء هذه الدراسة.

4-1- مجتمع الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه "جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً عليه فإن مجتمع الدراسة يمثل جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع إشكالية البحث وتتميز بأنها ذات خصائص مشتركة"¹. ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4-2- عينة الدراسة

في هذا البحث تم الاعتماد على طريقة العينة القصدية (العمدية)²، والتي على أساسها تم اختيار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الكبيرة.

وقد تم اختيار هذه المؤسسات دون غيرها، لما لها من إمكانيات مالية ومادية وكوادر بشرية، تمكنها من العمل بشكل أكثر فعالية في مجال المسؤولية الاجتماعية، على خلاف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوافر على هذه الإمكانيات؛ كما أن الممارسة المحاسبية فيها تتسم بالبساطة.

ومن أجل تمييز هذه المؤسسات من غيرها، ونظرا لعدم وجود إجماع دولي حول المعايير المقترحة في تحديد حجم المؤسسة وقيم هذه المعايير، فإننا نعتد التصنيف الوارد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري، رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، وبناءً عليه، يمكن تمييز المؤسسات كبيرة الحجم وفق ثلاثة معايير أساسية³:

- معيار اليد العاملة: تعتبر مؤسسة كبيرة كل مؤسسة توظف أكثر من 250 عاملا.
- معيار رقم الأعمال السنوي المحقق: تعتبر مؤسسة كبيرة كل مؤسسة تحقق رقم أعمال سنوي يفوق 2 مليار دج.

ونظرا لكبر حجم المؤسسات المستهدفة من هذه الدراسة، فإنه من الصعب الوصول إلى المدير العام أو المدير المالي شخصيا، لذا فإن كلاً من هذين الإطارين يقوم في غالب الأحيان بتوكيل إطار آخر في المؤسسة للإجابة نيابة عنه، وهذا ما يفسر اختلاف التسميات الوظيفية في الاستبيانات المحصل عليها.

¹ Dodge Yadolah (2003) : Premiers pas en statistique, Springer Verlag , France, p 8.

² أمجد قاسم (2011): "تعريف العينات وأنواعها وأهميتها في البحث العلمي"، <http://al3loom.com/?p=1001> (15/12/2014) * العينة القصدية (العمدية، الغرضية): تدخل في إطار العينات غير العشوائية، وفيها يعتمد الباحث اختيار حالات معينة أو وحدات معينة من المجتمع الأصلي؛ حيث يرى بأنها الأنسب حسب طبيعة البحث.

³ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المادة 5، 6، 7، الجريدة الرسمية رقم 77، المنشورة في 2001/12/15.

الفصل الرابع.....الإطار العام للدراسة التطبيقية

تم توزيع 70 استبياناً لكل من المديرين العامين والمديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واسترجع منها 31 استبياناً، بعد فحصها وجد أنها كلها صالحة للاستخدام في الدراسة، وفيما يلي تفصيل طريقة التوزيع:

طريقة التوزيع	التوزيع باليد	التوزيع باستخدام الانترنت
العدد الموزع	44	26
العدد المسترجع	31	0

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفرغ وتحليل البيانات المحصل عليها من الاستبيانات، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS نسخة رقم 20، وقد تم استخدام الأدوات والاختبارات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات: تُستخدم هذه الأدوات بشكل أساسي لوصف عينة الدراسة؛
- اختبار ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach: يُستخدم بغرض التأكد من ثبات الاستبيان؛
- معامل الارتباط سبيرمان Coefficient de Spearman: أو معامل ارتباط الرتب (رتب القيم الأصلية وليس القيم)، ويتعامل مع البيانات الرقمية وغير الرقمية للترتيب مثل جيد جداً، جيد...، ويُستخدم لقياس درجة الارتباط بين متغيرين¹؛
- اختبار كولموغوروف-سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov: يُستخدم بغرض التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية؛
- اختبار ستودنت T: يستخدم لمقارنة المتوسطات لعينتين مستقلتين أو متصلتين؛ وهو يتعلق بالبيانات الكمية، أو تلك المرتبة على أساس سلم بمجالات²؛ حيث سنقوم بواسطته باختبار ما إذا كان متوسط إجابات المستقيمين في هذا البحث يختلف أو يساوي الدرجة المتوسطة².
- معامل كاي مربع χ^2 : يستخدم لمعرفة ما إذا كان المتغيران المدروسان في العينة مستقلان أو متصلان³؛ حيث يتم استخدامه في هذا البحث لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات المعلومات العامة والإجابات في المحاور الرئيسية للدراسة.
- معامل V de Cramer: يستخدم لقياس قوة العلاقة بين متغيرين؛ حيث يستعمل هذا الاختبار بعد اختبار كاي مربع في حالة إثباته لوجود العلاقة.

¹ <http://www.jmasi.com/ehsa/correlation/linearsrt.htm> (27/02/2015)

² Ramousse R et al (1996) : Introduction aux statistiques, <http://www.cons-dev.org/elearning/stat/parametrique/5-2/5-2.html> (27/02/2015)

³ Zerrouk Fayçal (2011-2012) : cours (8) statistique à distance, ISSEP Ksar-Said, p 2, http://www.issep-ks.rnu.tn/fileadmin/templates/Fcad/Test_de_Khi_carre.pdf (27/02/2015)

المبحث الثاني: اختبار صدق وثبات الاستبيان والتوزيع الطبيعي للبيانات
في هذا المبحث، يتم التأكد من صدق الاستبيان من خلال استخدام طريقة التحكيم واختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان واختبار الصدق البنائي له، بينما يتم التأكد من ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach.

1- اختبار صدق الاستبيان

يُقصد بصدق الاستبيان، أن تكون عبارات الاستبيان قادرة على قياس ما وضعت لقياسه، بما يحقق أهداف الدراسة، وتم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

1-1- طريقة التحكيم

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من 4 أساتذة مختصين في المحاسبة والتحليل الإحصائي، من أجل ضمان دقة ووضوح العبارات، وقد استجاب الباحث لمعظم التعديلات التي تم اقتراحها من قبل المحكمين، ثم تم اختيار عينة استطلاعية قُدِّر حجمها بـ 15 مؤسسة، وبناءً على الملاحظات والمعلومات الإضافية التي تم تحصيلها من الميدان، تم تعديل الاستبيان مرة أخرى ليخرج بصورته النهائية.

1-2- طريقة الاتساق الداخلي للاستبيان

يُقصد بصدق الاتساق الداخلي للاستبيان، مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، ويتم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معامل الارتباط سبيرمان Coefficient de Spearman، بين كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الخاص بها.

1-2-1- قياس صدق الاتساق الداخلي بين عبارات ومحاور الاستبيان الأول

1-2-1- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الأول "إدراك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الأول "إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم(4): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.000	0.590	1. لديك فكرة جيدة عما يعنيه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"
0.000	0.610	2. يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية أخرى تتمثل في تفاعلها مع المجتمع والمساهمة في بناءه وتنميته، وهذا إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الربح.
0.010	0.456	3. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية المساهمة في العمل الخيري داخل المجتمع.
0.000	0.612	4. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية الاهتمام بالسياسات ذات الجوانب الاجتماعية (مطعم للعمال، تكوين، بحوث التطوير...)
0.000	0.699	5. تُعتبر تكاليف الأنشطة الاجتماعية استثماراً وليس عبئاً.

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.05، أي بمعدل ثقة 0.95، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-2-2- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الثاني "الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الثاني المتعلق بمدى اهتمام إدارة المؤسسة بترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة، والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم(5) : نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الثاني

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.000	0.606	1. تقوم المؤسسة سنوياً بتسطير مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تريد تحقيقها في السنة القادمة.
0.000	0.614	2. يتوافر على مستوى المؤسسة قسم أو أقسام خاصة بالمسؤولية الاجتماعية.
0.006	0.483	3. تكون المؤسسة إطاراتها في مجال المسؤولية الاجتماعية (حضور الملتقيات والندوات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية...)
0.002	0.539	4. تستند المؤسسة إلى "مدونات السلوك العالمية (ISO ; SA8000; ILO ؛ ميثاق كيوتو...)" في إطار تحملها

لمسؤوليتها الاجتماعية:		
5. تحرص إدارة المؤسسة على متابعة تطور أدائها الاجتماعي بصفة دورية.	0.670	0.000

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.05، أي بمعدل ثقة 0.95، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-2-3- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الثالث "التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية"

المجال الأول: العلاقة مع المجتمع

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من مجال العلاقة مع المجتمع، التابع للمحور الثالث الذي يُعنى بقياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية، والدرجة الكلية للمجال.

الجدول رقم (6): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الأول من المحور الثالث

العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. تتبرع المؤسسة للجمعيات الخيرية.	0.692	0.000
2. تتبرع المؤسسة للأندية الرياضية.	0.527	0.002
3. تتبرع المؤسسة للجمعيات الثقافية.	0.626	0.000
4. تساهم المؤسسة في بناء أو تجهيز المساجد، المراكز الصحية،...	0.605	0.000
5. تساهم المؤسسة في رعاية البرامج التلفزيونية والإذاعية.	0.323	0.077
6. توظف المؤسسة أفرادا من ذوي الاحتياجات الخاصة.	0.400	0.026
7. تسمح المؤسسة للمستثمرين الصغار بالحصول على فرصة تكوين داخلها.	0.108	0.564
8. تسمح المؤسسة للباحثين بإجراء تربصات دراسية فيها.	0.318	0.081
9. تقوم إدارة المؤسسة باستشارة الملاك والمساهمين فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية.	0.696	0.000

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من نتائج الجدول أن أغلب معاملات الارتباط المحصل عليها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر عبارات المجال صادقة لما وضعت لقياسه، بينما نلاحظ أن الارتباط ضعيف في العبارات 5،7،8.

المجال الثاني: العلاقة مع الموارد البشرية

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من مجال العلاقة مع الموارد البشرية، التابع للمحور الثالث الذي يُعنى بقياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية، والدرجة الكلية للمجال.

الجدول رقم (7): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الثاني من المحور الثالث

العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. تجري المؤسسة دورات تكوينية لموظفيها للرفع من كفاءتهم.	0.419	0.021
2. تعتمد المؤسسة نظاما خاصا بالترقية في الرتب الوظيفية.	0.697	0.000
3. توفر المؤسسة السكن لإطاراتها.	0.475	0.008
4. توفر المؤسسة السكن لعمالها.	0.463	0.010
5. توفر المؤسسة وسائل النقل لإطاراتها.	0.237	0.207
6. توفر المؤسسة وسائل النقل لعمالها.	0.132	0.488
7. توفر المؤسسة وسائل الحماية للموظفين من أجل تقادي حوادث العمل.	0.181	0.338
8. تتوفر المؤسسة على مخارج للطوارئ.	0.404	0.027
9. تهتم المؤسسة بخلق فضاءات للترفيه والتسلية للموظفين(ملاعب، قاعة رياضية...)?	0.631	0.000
10. تهتم المؤسسة بالجانب الأسري للموظف (منح جوائز لأطفالهم الناجحين، تسهيلات للعمة والحج...)?	0.477	0.008
11. تتوفر المؤسسة على مصلى يمكن الموظفين من تأدية الصلاة.	0.297	0.111

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من نتائج الجدول أن أغلب معاملات الارتباط المحصل عليها دالة عند مستوى

دلالة 0.05، وبذلك تعتبر عبارات المجال صادقة لما وضعت لقياسه، بينما نلاحظ أن الارتباط ضعيف في العبارات 5،6،7،11.

المجال الثالث: العلاقة مع المستهلك

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من مجال العلاقة مع المستهلك، التابع للمحور الثالث الذي يُعنى بقياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية، والدرجة الكلية للمجال.

الفصل الرابع.....الإطار العام للدراسة التطبيقية

الجدول رقم (8): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الثالث من المحور الثالث

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.000	0.825	1. تجري المؤسسة بحوثا تسويقية لمعرفة آراء وأذواق المستهلكين.
0.000	0.627	2. تهتم المؤسسة بالاقترحات التي تستقبلها من قبل المستهلكين.
0.002	0.544	3. تعمل المؤسسة على التكفل الفوري بشكاوى المستهلكين.
0.000	0.750	4. تجري المؤسسة بحوثا بهدف تطوير منتجاتها.
0.000	0.680	5. غلاف المنتج يحمل معلومات كافية عن المنتج ومكوناته وطرق استخدامه.
0.000	0.764	6. تعرض معلومات الغلاف بعدة لغات.
0.000	0.852	7. تعتمد المؤسسة على وسائل الإعلام للتعريف بمنتجاتها.

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة

0.05، وبذلك تعتبر عبارات المجال صادقة لما وضعت لقياسه.

المجال الرابع: المحافظة على البيئة

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من مجال المحافظة على البيئة، التابع للمحور الثالث الذي يُعنى بقياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية، والدرجة الكلية للمجال.

الجدول رقم (9): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المجال الرابع من المحور الثالث

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.000	0.667	1. تعمل المؤسسة على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.
0.000	0.604	2. تعمل المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة.
0.000	0.742	3. تستخدم المؤسسة تكنولوجيا حديثة تخفض من نسبة التلوث.
0.000	0.601	4. تعمل المؤسسة على اكتشاف مصادر جديدة للمواد المستعملة تكون غير ملوثة.
0.000	0.772	5. تتجنب المؤسسة إقامة مصانعها في المناطق العمرانية.
0.000	0.668	6. تهتم المؤسسة بالآثار البيئية للمشاريع التي تستثمر فيها.

0.000	0.661	7. يترتب عن نشاط المؤسسة فضلات مضرّة بالبيئة.
0.001	0.547	8. تتحمل المؤسسة تكاليف خاصة من أجل التخلص من النفايات الضارة بطريقة سليمة.
0.066	0.335	9. تساهم المؤسسة في تجميل وتشجير محيطها.

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من نتائج الجدول أن أغلب معاملات الارتباط المحصل عليها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر عبارات المجال صادقة لما وضعت لقياسه، ما عدا العبارة 9 حيث الارتباط ضعيف.

1-2-4- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الرابع "الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الرابع الذي يهدف إلى ترتيب مجالات المسؤولية الاجتماعية حسب أهميتها النسبية في المؤسسة، والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (10): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الرابع

العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. مجال العلاقة مع المجتمع	0.726	0.000
2. مجال تنمية الموارد البشرية	0.440	0.013
3. مجال العلاقة مع المستهلك/ المنتج	0.603	0.000
4. مجال المحافظة على البيئة	0.609	0.000

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-3-3- قياس صدق الاتساق الداخلي بين عبارات ومحاور الاستبيان الثاني

1-3-3-1 قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الأول "إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الأول " إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (11): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.004	0.503	1. لديك فكرة جيدة عما يعنيه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"
0.004	0.503	2. يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية أخرى تتمثل في تفاعلها مع المجتمع والمساهمة في بناءه وتنميته، وهذا إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الربح.
0.009	0.464	3. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية المساهمة في العمل الخيري داخل المجتمع.
0.045	0.362	4. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية الاهتمام بالسياسات ذات الجوانب الاجتماعية (مطعم للعمال، تكوين، بحوث التطوير...)
0.001	0.573	5. تُعتبر تكاليف الأنشطة الاجتماعية استثماراً وليس عبئاً.
0.017	0.427	6. تُكون المؤسسة محاسبيها في "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" (من خلال حضور الملتقيات، الندوات، الدورات التكوينية...).
0.017	0.424	7. لديك اطلاع كافي على المصطلحات المستخدمة في محاسبة المسؤولية الاجتماعية (التكاليف الاجتماعية، العوائد أو المنافع الاجتماعية...)
0.000	0.714	8. لديك اطلاع كافي حول النماذج المطورة في الميدان المحاسبي الدولي، والخاصة بالإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي.

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة

0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-3-2- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الثاني "إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الثاني المتعلق بإدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم(12): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الثاني

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.000	0.785	1. بما أن "الجمهور" هو أحد مستخدمي القوائم المالية حسب المعايير الدولية، فإنه يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية التي تهمه.
0.010	0.458	2. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يعطي صورة أوضح عن الأداء الكلي للمؤسسة.
0.000	0.763	3. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يلقى تفاعلا من قبل البيئة المحيطة.
0.000	0.753	4. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يحقق لها مكاسب مالية.

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة

0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-3-3- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الثالث "قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (13): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الثالث

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.000	0.692	1. يتم على مستوى المؤسسة تصنيف المسؤولية الاجتماعية إلى عدة مجالات.
0.000	0.754	2. يتم على مستوى المؤسسة مسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله المؤسسة من تكاليف تتعلق بالأنشطة الاجتماعية.
0.000	0.684	3. تعتمد المؤسسة في قياسها للتكاليف الاجتماعية على مرجعيات أخرى (معايير دولية، مدونات السلوك العالمية ISO; GRI... إلى جانب SCF .
0.000	0.610	4. لا يتم فقط الاكتفاء بالقياس النقدي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية، وإنما يتم أيضا التعبير عنها باستخدام المؤشرات الخاصة بذلك (مؤشر المساهمة في تطوير الأبحاث حول المنتج، مؤشر توافر الأمن الصناعي...)

0.000	0.635	5. تقوم المؤسسة بقياس المنافع الاجتماعية التي يحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطة اجتماعية.
0.001	0.570	6. تجد المؤسسة صعوبات في قياس تكاليف الأنشطة الاجتماعية.
0.000	0.690	7. تجد المؤسسة صعوبات في قياس المنافع الناتجة عن قيام المؤسسة بأنشطة اجتماعية.

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة

0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-3-4- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الرابع "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (14): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الرابع

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارات
0.000	0.698	1. تطلب إدارة المؤسسة معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي.
0.001	0.571	2. تطلب الجهات المتعاملة مع المؤسسة معلومات تتعلق بالأداء الاجتماعي لها.
0.000	0.779	3. يتم على مستوى المؤسسة إعداد تقارير دورية حول ما تقوم به المؤسسة من أنشطة اجتماعية في مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية.
0.000	0.625	4. التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تهتم بكل من التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.
0.000	0.704	5. يتم نشر التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في شكل مطبوعات توزع على الجهات التي تتعامل معها المؤسسة.
0.008	0.466	6. يتم نشر التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال عرضها على موقع الانترنت.
0.000	0.707	7. يتم عرض المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في شكل "ميزانية اجتماعية".
0.004	0.502	8. تجد المؤسسة صعوبة في طريقة الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

الفصل الرابع.....الإطار العام للدراسة التطبيقية

ويتضح من النتائج المحصل عليها أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة

0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-3-5- قياس صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لعبارات المحور الخامس "العوامل المحفزة"

يبين الجدول أدناه، نتائج حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من المحور الخامس والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (15): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الخامس

العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. بناء فكري متسق ومضبوط، يوضح المفاهيم وطرق القياس.	0.668	0.000
2. نماذج للإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي.	0.759	0.000
3. سن قوانين تلزم المؤسسات بمسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	0.508	0.004
4. سوق مالي نشط يتفاعل مع المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسات.	0.572	0.001
5. توافر هيئات مهنية تعمل على شرح محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتوضيح خطوات مسكها.	0.745	0.000
6. اهتمام مجلس الإدارة بأثر الأنشطة الاجتماعية على الأداء المالي.	0.701	0.000
7. الممارسة القوية والمستمرة للأنشطة الاجتماعية.	0.652	0.000
8. تنظيم دورات تكوينية للمحاسبين في مجال المحاسبة الاجتماعية.	0.775	0.000
9. الإدراك الكافي للمحاسبين بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	0.690	0.000

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يتضح من النتائج الواردة في الجدول، أن كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة

0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-4- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة، الذي يقيس مدى تحقيق الأداة للأهداف المراد الوصول إليها، ويبين ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان.

الفصل الرابع.....الإطار العام للدراسة التطبيقية

ومن خلال حساب معامل الارتباط سبيرمان بالنسبة لمحاور الاستبيانين، نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (16): نتائج حساب معامل الارتباط سبيرمان لمختلف محاور الاستبيانين

الاستبيان الأول: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية			
رقم المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	0.595	0.001
الثاني	الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	0.775	0.000
الثالث	التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية	0.577	0.001
	مجال العلاقة مع المجتمع	0.449	0.013
	مجال العلاقة مع الموارد البشرية	0.727	0.000
	مجال العلاقة مع المستهلك	0.685	0.000
الرابع	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	0.119	0.532
الاستبيان الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية			
رقم المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	0.719	0.000
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	0.347	0.056
الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	0.786	0.000
الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.762	0.000
الخامس	العوامل المحفزة	0.364	0.044

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويتضح من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب معاملات الارتباط للمحاور دالة عند مستوى

دلالة 0.05، أي بمعدل ثقة 0.95، وبذلك تعتبر محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه،

ما عدا المحور الرابع من الاستبيان الأول والمحور الثاني من الاستبيان الثاني؛ حيث نلاحظ أن الارتباط ضعيف.

2- اختبار ثبات عبارات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان، أن المستقصين يفهمون أسئلة الاستبيان بالطريقة نفسها وكما يقصد

الباحث، ويتم قياس ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach،

الذي يأخذ قيمة تتراوح بين 0 و 1، مع العلم أنه يمكن اعتبار عبارات الاستبيان ثابتة ابتداء من قيمة 0.600، ويبين الجدول التالي النتائج المحصل عليها لاختبار ألفا كرونباخ:

الجدول رقم (17): نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ alpha de Cronbach

الرقم	الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
1	المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	50	0.896
2	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	36	0.834

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه قيم معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach بالنسبة للاستبيانين، ونلاحظ أنها قيم مرتفعة؛ حيث قدرت بـ 0.896 و 0.834 على التوالي، مما يدل على ثبات عبارات الاستبيانين ووجود علاقة تناسق وترابط بينها.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم إجراء اختبار كولموغوروف-سيميرنوف 1sample Kolmogorov-Smirnov لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث أن معظم الاختبارات المعلمية تشترط التوزيع الطبيعي للبيانات.

وتتم الصياغة الإحصائية لهذه الفرضية بالشكل التالي:

الفرضية الصفرية: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت $\text{sig} > 0.05$.
 الفرضية البديلة: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت $\text{sig} < 0.05$.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار كولموغوروف-سيمرنوف 1sample Kolmogorov-Smirnov

رقم المحور	عنوان المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة
الاستبيان الأول: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية			
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	1.058	0.213
الثاني	الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	0.782	0.573
الثالث	التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية	0.865	0.443
	مجال العلاقة مع المجتمع	1.162	0.134
	مجال العلاقة مع الموارد البشرية	1.178	0.125
	مجال العلاقة مع المستهلك	0.446	0.988
	مجال الحفاظ على البيئة	1.166	0.132
الاستبيان الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية			
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	0.521	0.949
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	0.767	0.599
الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	0.650	0.792
الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.566	0.906
الخامس	العوامل المحفزة	0.710	0.710

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

ويوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار كولموغوروف-سيمرنوف؛ حيث نلاحظ أن جميع محاور الاستبيانين تحقق مستوى دلالة أعلى من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح لنا في المراحل التالية من استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار صحة الفرضيات.

المبحث الثالث: الوصف الإحصائي لمفردات الدراسة وفق متغيرات المراقبة

يتم في هذا المبحث، تبيان توزيع المستقيمين وفقاً لمتغيرات المراقبة؛ وذلك حسب العينة الخاصة بكل استبيان.

1- الوصف الإحصائي لعينة الاستبيان الأول وفق متغيرات المراقبة

فيما يلي، يتم وصف عينة الدراسة المعتمدة في الاستبيان الأول المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والموجه للمدير العام للمؤسسة، وفق متغيرات المراقبة المتمثلة في: الوظيفة المشغولة في المؤسسة، التخصص، السن، الخبرة، نوع المؤسسة، الطابع القانوني للمؤسسة، الوضعية المالية للمؤسسة؛ وهذا من خلال حساب التكرار والنسب المئوية.

1-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير الوظيفة المشغولة في المؤسسة

الجدول رقم (19): التوزيع التكراري لمتغير الوظيفة المشغولة في المؤسسة

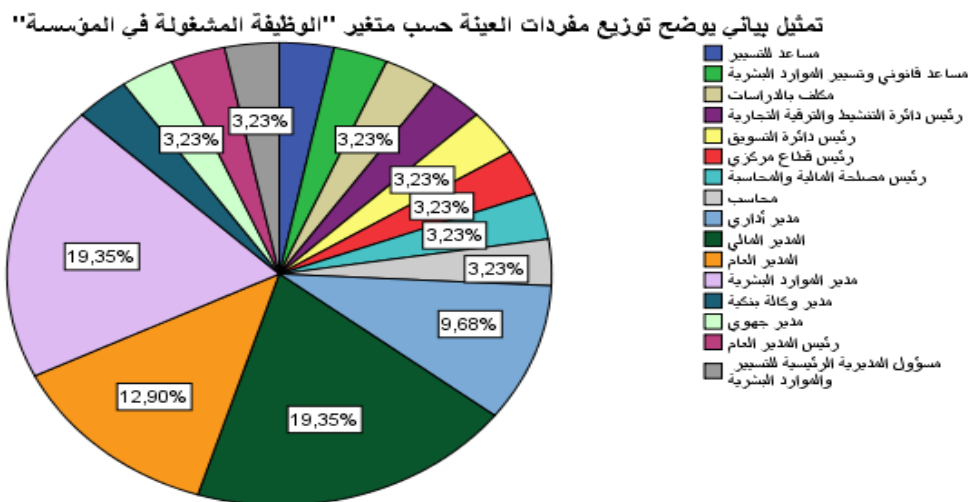
المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %	النسبة المئوية المئوية المجمعة حسب الفئات %
الرئيس المدير العام	1	3.2	فئة مديري المؤسسات باختلاف درجاتهم 32.1
المدير العام	4	12.9	
مدير إداري	3	9.7	
مدير جهوي	1	3.2	
مدير وكالة بنكية	1	3.2	
المدير المالي	6	19.4	فئة المدير المالي والرتب التابعة له 29.1
رئيس قطاع مركزي	1	3.2	
رئيس مصلحة المحاسبة والمالية	1	3.2	
محاسب	1	3.2	
مدير الموارد البشرية	6	19.4	فئة مدير الموارد البشرية والرتب التابعة له 29.1
مسؤول المديرية الرئيسية للتسيير والموارد البشرية	1	3.2	
مساعد قانوني وتسيير الموارد البشرية	1	3.2	
مكلف بالدراسات (إدارة)	1	3.2	
رئيس دائرة التسويق	1	3.2	أخرى 9.7
رئيس دائرة التنشيط والترقية التجارية	1	3.2	
مساعد للتسيير	1	3.2	

المجموع	31	100	100
---------	----	-----	-----

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

أول ما نلاحظه على هذا الجدول، التعدد الكبير في التسميات الوظيفية؛ وهذا راجع كما سبق توضيحه إلى كون المدير العام في الغالب يلجأ إلى تكليف شخص آخر للإجابة نيابة عنه.

وإذا جئنا إلى تحليل محتوى الجدول، نجد أن نسبة الإجابات المحصل عليها من قبل الرتب التابعة لفئة مديري المؤسسات تمثل نسبة 32.1 % وهم مديرون بدرجات مختلفة، بينما فئة مدير الموارد البشرية والرتب التابعة له فإنها تمثل نسبة 29.1%، وهي مساوية لنسبة الإجابات المحصل عليها من فئة المدير المالي والرتب التابعة له، أما الرتب الباقية والتابعة لفئات مختلفة فإنها تمثل نسب 9.7 %؛ ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة":



2-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص

الجدول رقم(20): التوزيع التكراري لمتغير التخصص

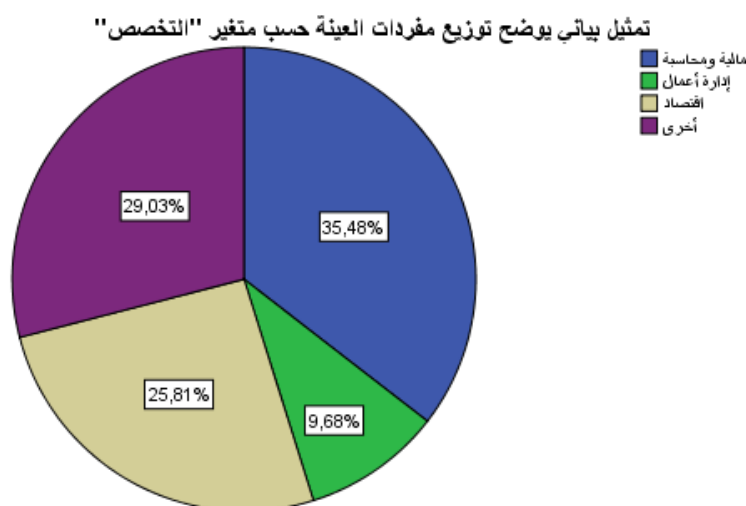
النسبة المئوية %	التكرار	التخصص
35.5	11	مالية ومحاسبة
9.7	3	إدارة أعمال
25.8	8	اقتصاد
29	9	أخرى
100	31	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يمثل الجدول أعلاه، توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص؛ حيث نلاحظ أن النسبة الغالبة كانت لتخصص المالية والمحاسبة بنسبة 35.5%، بينما تليها مباشرة فئة

"أخرى" والتي تعبر عن التخصصات التالية: حقوق، هندسة، علم نفس، تكنولوجيا غذائية، بنوك وصرافة، صيدلة.

ونلاحظ أن تخصص "اقتصاد" يمثل نسبة 25.8%، بينما تخصص "إدارة أعمال" يمثل النسبة الأضعف 9.7%؛ ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "التخصص":



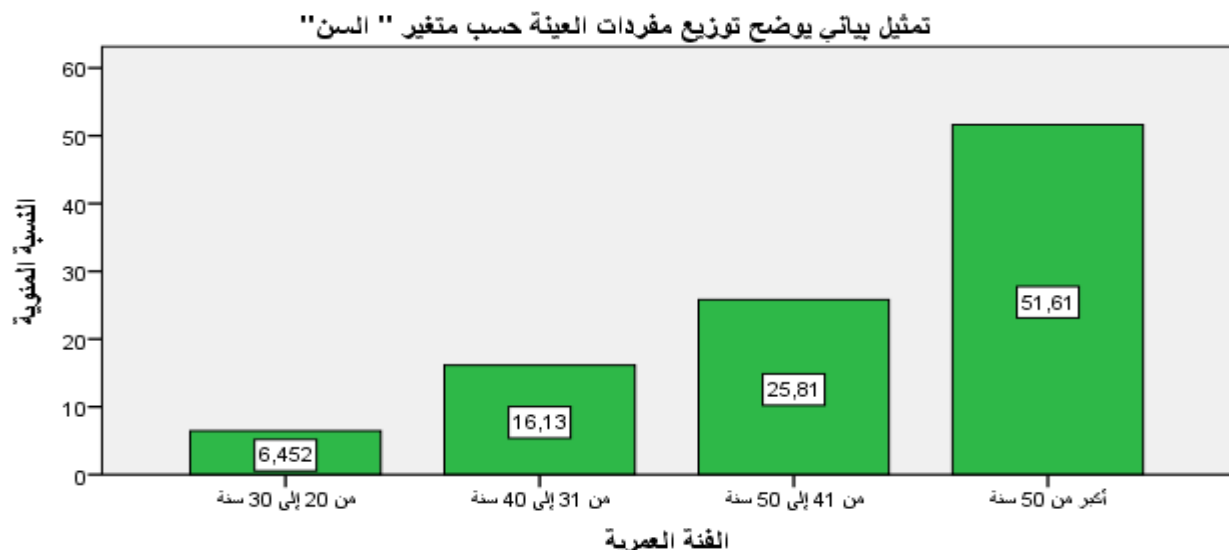
3-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير السن

الجدول رقم (21): التوزيع التكراري لمتغير السن

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
من 20 إلى 30 سنة	2	6.5
من 31 إلى 40 سنة	5	16.1
من 41 إلى 50 سنة	8	25.8
أكبر من 50 سنة	16	51.6
المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

من خلال توزيع مفردات العينة حسب متغير السن، نلاحظ أن فئة "أكبر من 50 سنة" تمثل النسبة الأعلى 51.6%، وهذا راجع لنوع المستقيمين كونهم يمثلون الإدارة العليا في المؤسسة، تليها الفئة العمرية الأقل منها مباشرة "من 41 إلى 50 سنة" بنسبة 25.8%، بينما فئة "من 31 إلى 40 سنة" تمثل نسبة 16.1%، والنسبة الأضعف للفئة الأصغر "من 20 إلى 30 سنة" بـ 6.5%، وهو ترتيب جد منطقي؛ ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "السن":



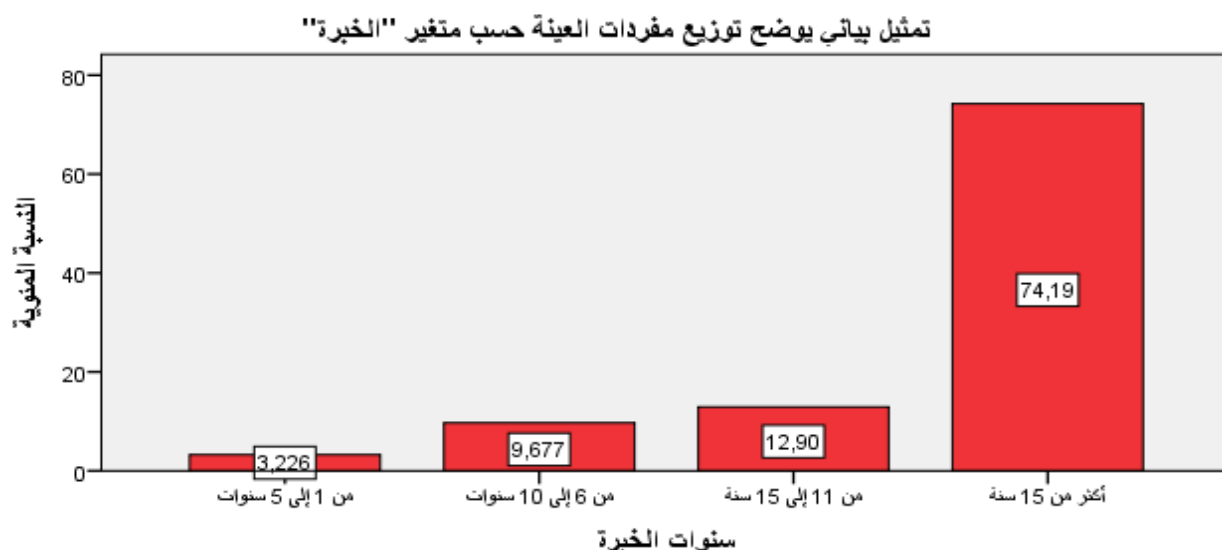
4-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير الخبرة

الجدول رقم (22): التوزيع التكراري لمتغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
من 1 إلى 5 سنوات	1	3.2
من 6 إلى 10 سنوات	3	9.7
من 11 إلى 15 سنة	4	12.9
أكثر من 15 سنة	23	74.2
المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

بالتركيز في توزيع مفردات العينة حسب متغير "الخبرة"، نجد أن المجال الأكبر "أكثر من 15 سنة" يحظى بالنسبة الأكبر 74.2%، ونلاحظ أن ترتيب فئات الخبرة يتماشى طرديا مع عدد السنوات؛ حيث أن الفئة "من 11 إلى 15 سنة" تمثل نسبة 12.9% وفئة "من 6 إلى 10 سنوات" تمثل 9.7% وفئة "من 1 إلى 5 سنوات" تمثل 3.2%، وهو ما يتوافق مع التوزيع العمري؛ ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "الخبرة":



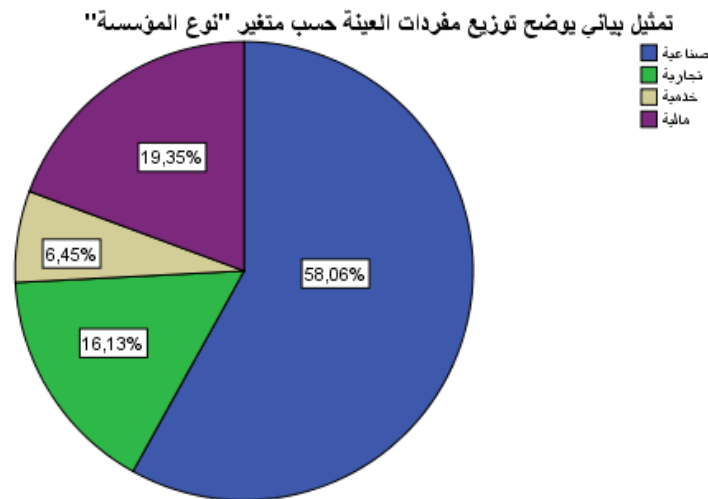
5-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير نوع المؤسسة

الجدول رقم (23): التوزيع التكراري لمتغير نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
صناعية	18	58.1
تجارية	5	16.1
خدمية	2	6.5
مالية	6	19.4
المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يمثل الجدول أعلاه، توزيع مفردات العينة حسب متغير "نوع المؤسسة"، ونلاحظ أن صنف "مؤسسة صناعية" يمثل النسبة الأكبر بـ 58.1%، وهذا يمثل نقطة إيجابية في الدراسة كون المؤسسات الصناعية بحكم طبيعة نشاطها، تلمس مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة، وتأتي في المرتبة الثانية "المؤسسات المالية" بنسبة 19.4 %، ثم "المؤسسات التجارية" بنسبة 16.1 %، وأخيراً "المؤسسات الخدمية" بنسبة 6.5 % كونه من الصعب جداً إيجاد مؤسسة خدمية تنطبق عليها معايير الحجم الكبير؛ ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "نوع المؤسسة":



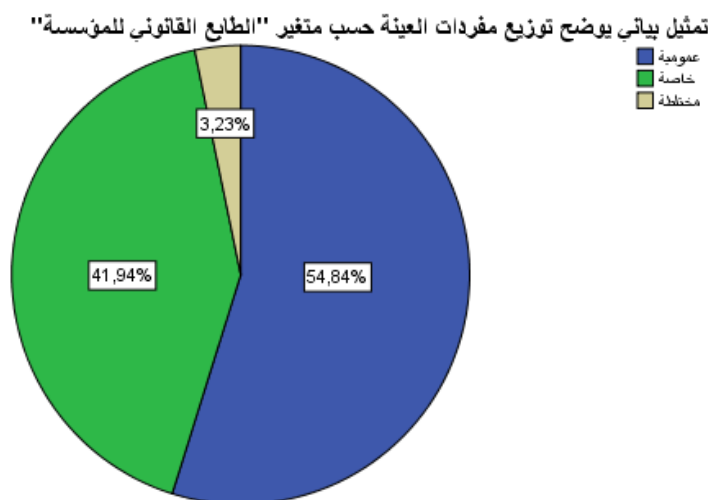
6-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير الطابع القانوني

الجدول رقم (24): التوزيع التكراري لمتغير الطابع القانوني

الطابع القانوني	التكرار	النسبة المئوية %
عمومية	17	54.8
خاصة	13	41.9
مختلطة	1	3.2
المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة 54.8% من عينة البحث تمثل "مؤسسات عمومية"، وتمثل "المؤسسات الخاصة" نسبة 41.9%، بينما "المختلطة" تمثل أضعف نسبة 3.2% والتي تقابلها مؤسسة واحدة عبارة عن شراكة بين بنك جزائري عمومي وبنك أجنبي، ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "الطابع القانوني":



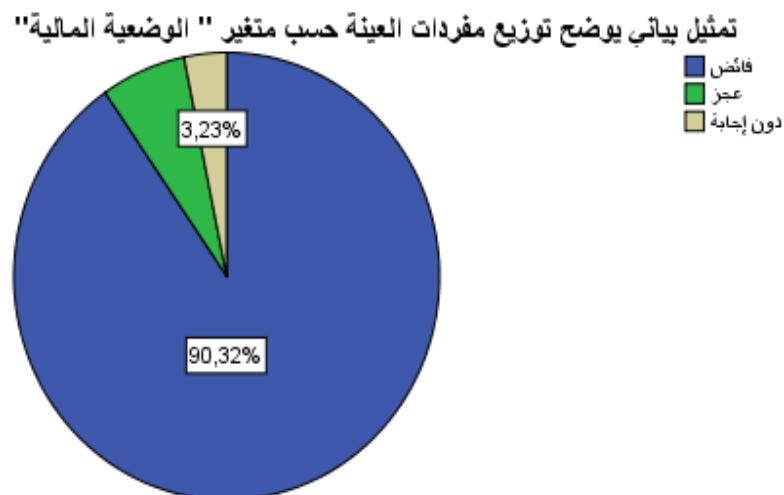
7-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير الوضعية المالية

الجدول رقم (25): التوزيع التكراري لمتغير الوضعية المالية

الوضعية المالية	التكرار	النسبة المئوية%
فائض	28	90.3
عجز	2	6.5
المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

بالنظر إلى الوضعية المالية للمؤسسات التي شملتها الدراسة، نجد أنها ذات مؤشرات إيجابية، حيث أن 90.3% من هذه المؤسسات تحقق فائضا، بينما فقط 6.5% أي مؤسستين تحققان عجزا؛ ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "الوضعية المالية":



2- الوصف الإحصائي لعينة الاستبيان الثاني وفق متغيرات المراقبة

فيما يلي، يتم وصف عينة الدراسة المعتمدة في الاستبيان الثاني المتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والموجه للمدير المالي، وفق متغيرات المراقبة المتمثلة في: الوظيفة المشغولة في المؤسسة، التخصص، السن، الخبرة، وهذا من خلال حساب التكرار والنسب المئوية؛ أما المتغيرات الثلاثة الأخيرة: نوع المؤسسة، الطابع القانوني، الوضعية المالية، لن يتم التطرق لها في هذا المبحث كونها تم إدراجها في المبحث السابق.

2-1- توزيع مفردات العينة حسب متغير الوظيفة المشغولة في المؤسسة

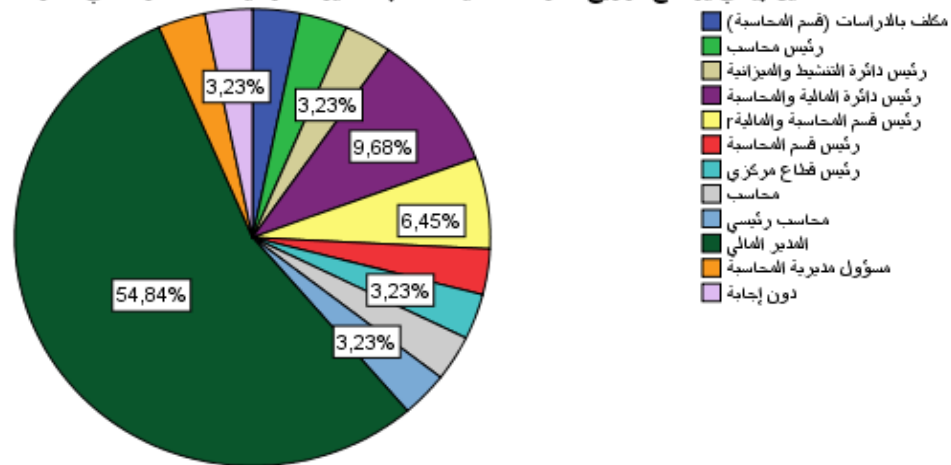
الجدول رقم (26): التوزيع التكراري لمتغير الوظيفة المشغولة في المؤسسة

النسبة المئوية %	التكرار	الوظيفة المشغولة في المؤسسة
54.8	17	المدير المالي
3.2	1	مسؤول مديرية المحاسبة
3.2	1	رئيس قطاع مركزي
9.7	3	رئيس دائرة المحاسبة والمالية
3.2	1	رئيس دائرة الإدارة والميزانية
6.5	2	رئيس قسم المحاسبة والمالية
3.2	1	رئيس قسم المحاسبة
3.2	1	محاسب رئيسي
3.2	1	رئيس محاسب
3.2	1	محاسب
3.2	1	مكلف بالدراسات (قسم المحاسبة)
3.2	1	دون إجابة
100	31	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن 54.8% من المستقصين يشغلون منصب "المدير المالي"، أما 45.2% الأخرى فقد توزعت بين رؤساء الدوائر والأقسام والمحاسبين، وهذا التعدد في رتب المستقصين أمر جد طبيعي بالنظر إلى العينة المختارة؛ حيث يصعب جدا في المؤسسات الكبيرة الوصول إلى المدير المالي للمؤسسة، ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة":

تمثيل بياني يوضح توزيع مفردات العينة حسب متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة"



2-2- توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص

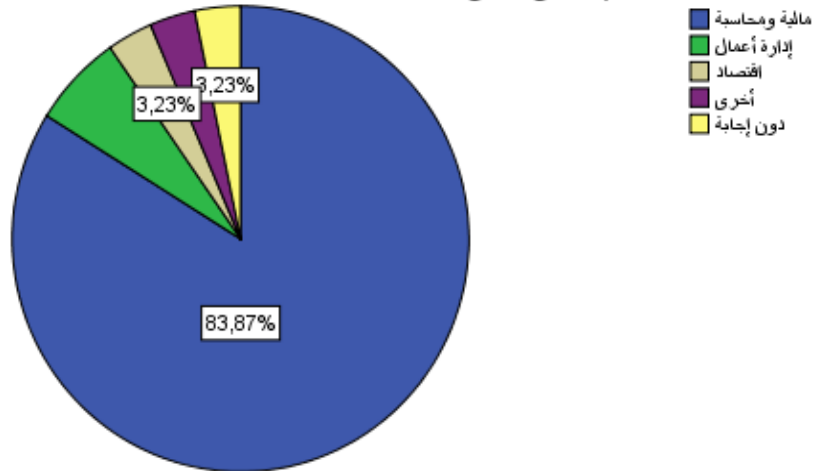
الجدول رقم (27): التوزيع التكراري لمتغير التخصص

النسبة المئوية %	التكرار	التخصص
83.87	26	مالية ومحاسبة
6.5	2	إدارة أعمال
3.2	1	اقتصاد
3.2	1	أخرى
3.2	1	دون إجابة
100	31	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه، توزيع مفردات العينة حسب متغير "التخصص"؛ حيث نلاحظ أن 83.87 % من المستقصين متخصصون في المالية والمحاسبة، وهو الأمر الذي يمنح ثقة ومصادقية أكبر للمعلومات المتحصل عليها كونها مستقاة من أشخاص متخصصين في المحاسبة، أما النسبة الباقية فقد توزعت بـ 6.5% لإدارة الأعمال، و3.2% لكل من الاقتصاد وأخرى، مع امتناع أحد المستقصين عن التصريح بمنصبه، ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "التخصص":

تمثيل بياني يوضح توزيع مفردات العينة حسب متغير "التخصص"



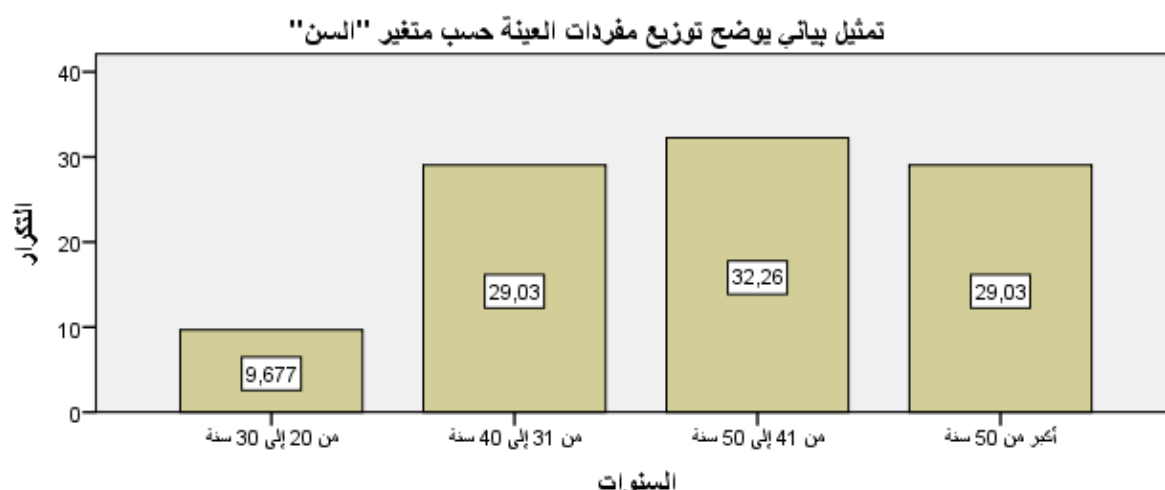
3-2- توزيع مفردات العينة حسب متغير السن

الجدول رقم (28): التوزيع التكراري لمتغير السن

النسبة المئوية %	التكرار	السن
9.7	3	من 20 إلى 30 سنة
29	9	من 31 إلى 40 سنة
32.3	10	من 41 إلى 50 سنة
29	9	أكبر من 50 سنة
100	31	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة فئة "من 41 إلى 50 سنة" هي النسبة الأعلى في المجموعة؛ حيث قدرت بـ 32.3%، تليها مباشرة فئة "أكبر من 50 سنة" وفئة "من 31 إلى 40 سنة" بنسبة 29%، بينما الفئة الأصغر، فقد حققت النسبة الأضعف 9.7%، ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "السن":



4-2- توزيع مفردات العينة حسب متغير الخبرة

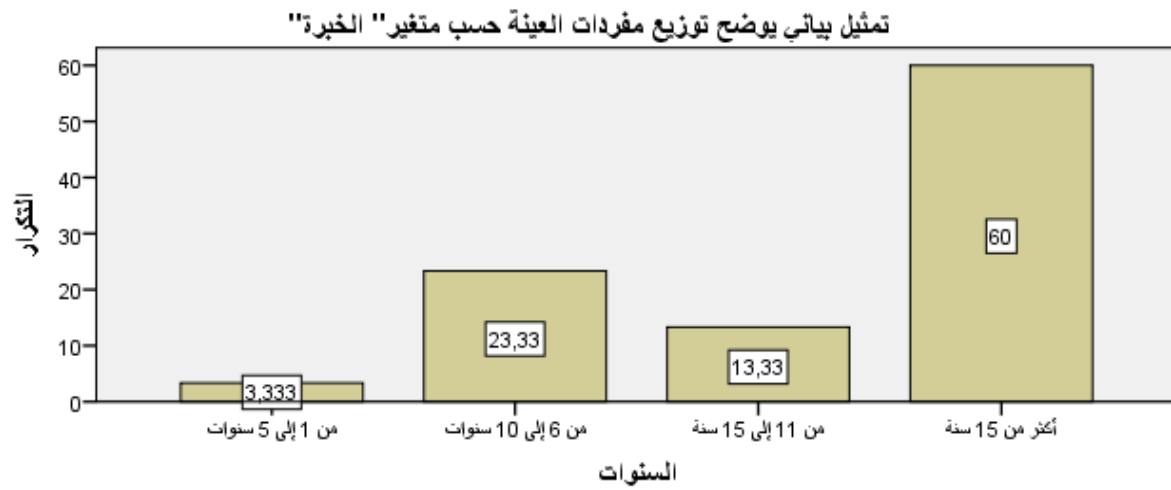
الجدول رقم (29): التوزيع التكراري لمتغير الخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	الخبرة
3.2	1	من 1 إلى 5 سنوات
22.6	7	من 6 إلى 10 سنوات
12.9	4	من 11 إلى 15 سنة
58.1	18	أكثر من 15 سنة
3.2	1	دون إجابة
100	31	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه، توزيع مفردات العينة حسب متغير "الخبرة"؛ حيث نلاحظ أن فئة "أكثر من 15 سنة" تحقق النسبة الأكبر 58.1%، الأمر الذي من المفروض أن يخدم الدراسة، كون المعلومات مستقاة من أشخاص ذوي خبرة كبيرة في الميدان المحاسبي في الجزائر، لكن بالنظر إلى حداثة الموضوع المدروس وضعف انتشاره في الجزائر، نعتقد أن هذه النقطة لن تشكل فارقا في الدراسة.

تتوزع باقي النسب بـ 22.6% لفئة "من 6 إلى 10 سنوات" و 12.9% لفئة "من 11 إلى 15 سنة" و 3.2% لفئة "من 1 إلى 5 سنوات"، كما امتنع أحد المستقيصين عن الرد، ويوضح الرسم البياني الموالي، توزيع مفردات العينة حسب متغير "الخبرة":



خلاصة:

تم في هذا الفصل شرح الإطار العام للدراسة التطبيقية والتي كانت موزعة على استبيانين، أحدهما موجه للمدير العام للمؤسسة والثاني موجه للمدير المالي في المؤسسة. وقد تم توزيع الاستبيانين باستخدام طريقة العينة القصدية، والتي وفقا لها تم استهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الكبيرة.

وقد تم بناء الاستبيانين وفق فرضيات البحث وبالاستناد على الفصول النظرية له؛ حيث صُمم الاستبيان الأول بهدف الإجابة على الفرضية الرئيسية الأولى، أما الاستبيان الثاني فيتم من خلاله الإجابة على الفرضية الرئيسية الثانية.

الفصل الخامس

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

مقدمة:

امتدادا لما تم شرحه وتوضيحه في الفصل السابق، سنقوم في هذا الفصل باختبار صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة، وهذا من خلال تطبيق الاختبارات الإحصائية المناسبة؛ حيث سنقوم في المبحث الأول باختبار الفرضية الأولى، وهذا استنادا إلى البيانات المحصل عليها من الاستبيان الأول الذي تم توجيهه للمدير العام للمؤسسة، بغرض جمع المعلومات المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

أما بالنسبة للمبحث الثاني، فسيتم فيه اختبار الفرضية الثانية، وهذا استنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيان الثاني الذي تم توجيهه للمدير المالي في المؤسسة.

المبحث الأول: اختبار الفرضية الأولى وتحليل نتائجها

يتم في هذا المبحث، تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان الأول والخاص بدراسة الفرضية الأولى المتمثلة في:

"تحتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية"

من أجل الإجابة على هذه الفرضية، نقوم بتطبيق اختبار ستيودنت Test t على المحاور الأربعة المكونة للاستبيان، واختبار كاي مربع من أجل التحقق من صحة الفرضية التي مفادها أن إجابات المستقصين تختلف وفقا لمتغيرات المراقبة.

وبناءً على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي التي أثبتت أنه يمكن استخدام اختبار ستيودنت، فقد تمت صياغة الجملة الإحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 2 "موافق نوعا ما" أو "أحيانا"
أو "مهم نوعا ما".
الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة يختلف جوهريا عن 2.

إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أكبر من 0.05)، يتم قبول الفرضية الصفرية، وبناءً عليه، فإن متوسط إجابات المستقصين حول الظاهرة المدروسة لا يختلف جوهريا عن درجة 2؛ أما إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أصغر من 0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن درجة 2، ويتم تحديد الجانب الذي ينتمي إليه متوسط الإجابات وفقا للوزن النسبي والمتوسط الحسابي للإجابة.

1- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الأول "إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية"

من خلال تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الأول، نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الأول

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. لديك فكرة جيدة عما يعنيه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"	2.39	2.555	79.67	0.016
2. يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية أخرى تتمثل في تفاعلها مع المجتمع والمساهمة	2.61	4.770	87	0.000

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

				في بناءه وتنميته، وهذا إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الربح.
0.004	82.33	3.165	2.48	3. تؤيد إدارة المؤسسة فكرة مساهمة المؤسسة الاقتصادية في العمل الخيري داخل المجتمع.
0.000	85	4.224	2.55	4. تؤيد إدارة المؤسسة فكرة تسطير سياسات ذات جوانب اجتماعية (سكن للعمال، مطعم، تكوين، بحوث التطوير...)
0.083	76.33	1.793	2.29	5. تعتبر إدارة المؤسسة تكاليف الأنشطة الاجتماعية استثمارا وليس عبئا.
0.000	82	5.239	2.46	المحور الأول

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

وفقا للمعطيات الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ أنه بالنسبة للعبارة الأولى، كان مستوى الدلالة 0.016 وهو أقل من 0.05، مما يسمح لنا برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة "موافق نوعا ما"، ووفقا للوزن النسبي المحصل عليه 79.67%، والذي هو أعلى من مجال درجة الموافقة المتوسطة [33.33 % - 66.67 %]، فإنه يمكننا القول بأن المديرين العاملين للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أو المفوضين للإجابة نيابة عنهم)، يملكون فكرة جيدة عما يعنيه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات".

بالنسبة للعبارة الثانية، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.000 هو أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والوزن النسبي 87 % يفوق مجال الوزن النسبي المتوسط، ومنه يمكننا أن نستنتج أن مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يدركون ويؤمنون بواجب مساهمة المؤسسة الاقتصادية في الحياة المدنية، وهذا طبعا إلى جانب العمل على تحقيق الهدف الرئيسي الذي وجدت المؤسسة من أجله وهو تعظيم الربح، كونه يمثل الضامن لاستمرارية المؤسسة وكذا استمرارية مساهماتها في مجال المسؤولية الاجتماعية.

فيما يتعلق بالعبارة الثالثة الخاصة بدراسة مدى تأييد إدارة المؤسسة لفكرة العمل الخيري داخل المجتمع، فنلاحظ أن مستوى الدلالة 0.004 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، كما أن الوزن النسبي المحقق 82.33 % والمتوسط الحسابي 2.48 أكبر من 2، يدلان على وجود تأييد كبير من قبل مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لهذه الفكرة.

بالنسبة للعبارة الرابعة، نلاحظ أن مستوى الدلالة المحصل عليه 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المحصل عليه 85% وهو أعلى من مجال الوزن النسبي لدرجة الموافقة المتوسطة؛ الأمر الذي يُستنتج منه وجود تأييد ووعي كبير من قبل مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية قيام المؤسسة بتسطير سياسات ذات جوانب اجتماعية، التي من شأنها تحسين مناخ العمل وزيادة تركيز العامل في المهام الموكلة إليه، تطوير المنتج وكذا الرفع من كفاءة العمال.

يمكننا أن نستنتج من العبارات 2،3،4 تأييد مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لفكرة الالتزام الطوعي أو المبادرة الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالعبارة الأخيرة، فإن مستوى الدلالة المحصل عليه 0.083 وهو أعلى من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة، ومنه يمكننا القول أن مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يوافقون نوعا ما على اعتبار التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية استثمارا.

يمكن تفسير هذه النتيجة التي لا تعكس بشكل جيد الاستنتاجات المستخلصة من العبارات السابقة، كون مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يميزون بين الأنشطة الاجتماعية داخل المؤسسة وخارجها، ويُقصد بالأنشطة الداخلية، السياسات الاجتماعية ذات العلاقة بالعامل والمنتج، التي تعتبر ضرورة من ضرورات العمل خصوصا الإطعام والنقل، لذا يتم اعتبارها استثمارا، بينما العمل الخيري فيعتبر نشاط خارجي أقل أهمية من سابقه، يتم القيام به في حدود الإمكانيات المالية للمؤسسة، وهذا ما لمسناه أثناء قيامنا بتوزيع الاستبيان والحديث مع المستقيمين.

وبالنسبة لنتيجة اختبار ستيودنت على المحور الأول ككل، فإن مستوى الدلالة المحقق هو 0.000 والوزن النسبي 82 %، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة التي مفادها أن مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

2- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثاني "الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة"

بتطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الثاني، المخصص لدراسة مدى اهتمام المديرين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة، حصلنا على النتائج التالية الملخصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الثاني

العبرة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. تقوم المؤسسة سنويا بتسطير مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تريد	1.87	-0.680	62.33	0.502

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

تحقيقها في السنة القادمة.				
2. يتوافر على مستوى المؤسسة قسم أو أقسام خاصة بالمسؤولية الاجتماعية. اذكر القسم إن وجد:	1.35	-3.321	45	0.002
3. تكون المؤسسة إطاراتها في مجال المسؤولية الاجتماعية (حضور الملتقيات والندوات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية...)	1.74	-1.858	58	0.073
4. تستند المؤسسة إلى "مدونات السلوك العالمية (SA8000; ISO ; ILO ؛ ميثاق كيوتو...)" في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية:	1.42	-2.970	47.33	0.006
5. تحرص إدارة المؤسسة على متابعة تطور أدائها الاجتماعي بصفة دورية.	1.81	-1.235	60.33	0.226
المحور الثاني	1.64	-3.398	54.67	0.002

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

مستوى الدلالة 0.05

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه، نلاحظ أنه بالنسبة للعبارة الأولى، الخاصة بالأهداف الاجتماعية، أنها تحقق مستوى دلالة 0.502 وهو أعلى من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف جوهريا عن درجة "أحيانا"، والوزن النسبي المحصل عليه 62.33 % يؤكد ذلك، ومنه يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقوم أحيانا وليس على وجه الدوام بوضع مجموعة من الأهداف الاجتماعية، ليتم العمل على تحقيقها في السنة القادمة.

فيما يتعلق بالعبارة الثانية الخاصة بتوافر أقسام ذات علاقة بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسة، فإنها قد حققت مستوى دلالة 0.002، الأمر الذي يسمح برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، كما أن الوزن النسبي المحقق 45%، والمتوسط الحسابي 1.35 أقل من 2، وبالتالي يمكننا القول أنه لا يتوافر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قسم أو أقسام ذات علاقة بالمسؤولية الاجتماعية.

ما لاحظناه أثناء قيامنا بتوزيع الاستبيان، أن المؤسسات التي تتوافر على قسم أو أقسام ذات علاقة بالمسؤولية الاجتماعية، هي في الغالب مؤسسات متحصلة على شهادة الإيزو، وأن هذه الأقسام تتمثل في: قسم البحث والتطوير، قسم الخدمات الاجتماعية، قسم التكوين والملتقيات، قسم جودة العمل، قسم البيئة.

بالنسبة للعبارة الثالثة الخاصة بتكوين إطارات المؤسسة في المسؤولية الاجتماعية؛ حيث أن عملية التكوين هذه قد تتخذ عدة أشكال مثل تنظيم دورات تكوينية، السماح للإطارات

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

بحضور الملتقيات والندوات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، المشاركة في التظاهرات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية...

حققت هذه العبارة مستوى دلالة 0.073 وهو أعلى من 0.05، نستنتج من هذه النتيجة أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم، ومنه، يمكننا القول أنه يتم أحيانا وليس على وجه الدوام تكوين الإطارات في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

بالنسبة للعبارة الرابعة، الخاصة بمدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على مدونات السلوك الدولية مثل ISO؛ ILO؛ SA8000؛ ميثاق كيوتو...، فقد حققت مستوى دلالة 0.006 وهو أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهرياً عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ووفقاً للوزن النسبي 47.33% والمتوسط الحسابي 1.42 الذي هو أقل من 2، يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تعتمد على مدونات السلوك العالمية في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية.

مع العلم أن مدونات السلوك العالمية التي وُجد أن بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتبناها هي: ISO 2000, ISO 9001, ISO 14001, HACCP (هو معيار لجودة المنتج، وهو أقل تشدداً من الايزو).

أما فيما يتعلق بالعبارة الخامسة، الهادفة لمعرفة مدى حرص إدارة المؤسسة على متابعة تطور أدائها الاجتماعي بصفة دورية، فقد حققت مستوى دلالة 0.226، مما يعني أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه نستنتج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقوم أحيانا وليس على وجه الدوام بمتابعة تطور أدائها الاجتماعي.

بالرجوع إلى المحور ككل، فقد حقق مستوى دلالة 0.002، مما يسمح برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ووفقاً للوزن النسبي المحصل 54.67% والمتوسط الحسابي 1.64 أي أقل من 2، يمكننا أن نستنتج أن مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يهتمون بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة.

3- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثالث "التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية"

بتطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الثالث، الخاص بقياس درجة التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية، نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار سيودنت للمحور الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
العلاقة مع المجتمع	1.69	-3.793	56.33	0.001
العلاقة مع الموارد البشرية	2.07	0.819	69	0.419
العلاقة مع المستهلك/ المنتج	2.21	1.366	73.67	0.182
المحافظة على البيئة	1.90	-0.771	63.33	0.446
المحور الثالث	1.96	-0.525	65.33	0.606

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

بالنسبة للمحور الثالث، فنلاحظ أنه يحقق مستوى دلالة 0.606، مما يعني أن الفرضية الصفرية مقبولة، أي أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف جوهرياً عن درجة التطبيق غير الدائم "أحياناً"، ومنه يمكننا القول أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يتميز بصفة الدوام، وإنما هي مجرد ممارسات يتم القيام بها من حين لآخر.

والتحليل التفصيلي لنتائج هذا المحور، يتم من خلال تحليل نتائج كل مجال من المجالات الأربعة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية:

3-1- مجال العلاقة مع المجتمع

من خلال تطبيق اختبار سيودنت على عبارات المجال الأول من المحور الثالث، مجال العلاقة مع المجتمع، نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار سيودنت لمجال العلاقة مع المجتمع

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. تتبرع المؤسسة للجمعيات الخيرية.	2.16	0.961	72	0.344
2. تتبرع المؤسسة للأندية الرياضية.	1.74	-1.680	58	0.103
3. تتبرع المؤسسة للجمعيات الثقافية.	1.58	-3.243	52.67	0.003
4. تساهم المؤسسة في بناء أو تجهيز المساجد، المراكز الصحية،...	1.77	-1.432	59	0.165
5. تساهم المؤسسة في رعاية البرامج التلفزيونية والإذاعية.	1.00	-9.644	33.33	0.000
6. توظف المؤسسة أفراداً من ذوي الاحتياجات الخاصة.	1.23	-6.013	41	0.000

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

0.000	35.33	6.100-	1.06	7. تسمح المؤسسة للمستثمرين الصغار بالحصول على فرصة تكوين داخلها.
0.002	84	3.376	2.52	8. تسمح المؤسسة للباحثين بإجراء تربية دراسية فيها.
0.493	72	0.694	2.16	9. تقوم إدارة المؤسسة باستشارة الملاك والمساهمين فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية.
0.001	56.33	3.793-	1.69	مجال العلاقة مع المجتمع

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS مستوى الدلالة 0.05

بالنسبة للعبارة الأولى، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.344 وهو أعلى من 0.05، مما يعني أن الفرضية الصفرية محققة، وبالتالي فإن متوسط إجابات المستقصين حول التطبيق لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتبرع أحيانا وليس على وجه الدوام للجمعيات الخيرية.

بالنسبة للعبارة الثانية، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.103، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية، ومنه يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتبرع أحيانا وليس على وجه الدوام للأندية الرياضية.

بالنسبة للعبارة الثالثة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.003 وهو أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر بـ 52.67 % ومتوسطا حسابيا 1.58 وهو أقل من 2، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تتبرع للجمعيات الثقافية.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة، فقد حققت مستوى دلالة 0.165، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تساهم أحيانا وليس على وجه الدوام في بناء أو تجهيز المساجد، المراكز الصحية...، لكن ما لمسناه، أن هذه المساهمات توجه في الغالب للمساجد.

تحقق العبارة الخامسة مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، أي أن الفرضية البديلة محققة، والوزن النسبي 33.33 % وزن ضعيف، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تساهم في رعاية البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

ينطبق الأمر نفسه على الفرضية السادسة؛ حيث أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 ووزنا نسبيا 41 % مع متوسط حسابي 1.23 وهو أقل من 2، ومنه يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا توظف أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو أمر خطير أين يتم تهميش هذه الفئة واستبعادها من التوظيف؛ حيث أنه رغم كون العينة المختارة عبارة عن

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

شركات كبيرة، إلا أنه لا يتم على مستواها توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن المنطقي أن تنخفض نسبة التوظيف هذه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للعبارة السابعة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.000، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، كما أن الوزن النسبي المحقق يقدر بـ 35.33 %، والمتوسط الحسابي 1.06 أقل من 2، ومنه، نستنتج أنه لا يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استقبال مستثمرين صغار بغرض التكوين، وهذا راجع للخوف من المنافسة.

بالنسبة للعبارة الثامنة التي تتعلق بفتح المجال أمام الباحثين لإجراء تربصات دراسية داخل المؤسسات، فقد حققت 0.002، مما يسمح لنا برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي 84 % والمتوسط الحسابي 2.25 أكبر من 2، فإننا نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تسمح للباحثين بإجراء تربصات دراسية فيها.

أما بالنسبة للعبارة التاسعة المتعلقة باستشارة الإدارة للملاك والمساهمين فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاستراتيجية، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.493، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه يمكننا القول أن مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يقومون أحيانا وليس على وجه الدوام باستشارة الملاك والمساهمين من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

بالنسبة لالتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية في مجال العلاقة مع المجتمع، نجد أن هذا المجال يحقق مستوى دلالة 0.001، الأمر الذي يسمح لنا برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، وبالنظر إلى الوزن النسبي المحقق 56.33 %، والمتوسط الحسابي 1.69 أقل من 2، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بمجال العلاقة مع المجتمع.

هذه النتيجة المتوصل إليها تعكس مدى تجاهل المؤسسات الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع، وعدم اهتمامها بالعمل من أجل النهوض بالجانب الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم مسؤوليات ونفقات الدولة مما يؤثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة للمواطن وكذا عدم قدرة الدولة على تغطية جميع النواحي الاجتماعية للمواطن.

3-2- مجال العلاقة مع الموارد البشرية

يمثل الجدول أدناه نتائج تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المجال الثاني من المحور الثالث، وهو مجال العلاقة مع الموارد البشرية.

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الجدول رقم (34): نتائج اختبار ستيودنت لمجال العلاقة مع الموارد البشرية

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. تجري المؤسسة دورات تكوينية لموظفيها للرفع من كفاءتهم.	2.61	5.115	87	0.000
2. تعتمد المؤسسة نظاما خاصا بالترقية في الرتب الوظيفية.	2.03	0.138	67.67	0.891
3. توفر المؤسسة السكن لإطاراتها.	1.87	-0.891	62.33	0.380
4. توفر المؤسسة السكن لعمالها.	1.23	-6.987	41	0.000
5. توفر المؤسسة وسائل النقل لإطاراتها.	2.29	1.662	76.33	0.107
6. توفر المؤسسة وسائل النقل لعمالها.	2.19	0.902	73	0.374
7. توفر المؤسسة وسائل الحماية للموظفين من أجل تفادي حوادث العمل.	2.84	8.011	94.67	0.000
8. تتوفر المؤسسة على مخارج للطوارئ.	2.48	2.468	82.67	0.020
9. تهتم المؤسسة بخلق فضاءات للترفيه والتسلية للموظفين(ملاعب، قاعة رياضية...)?	1.29	-5.706	43	0.000
10. تهتم المؤسسة بالجانب الأسري للموظف (منح جوائز لأطفالهم الناجحين، تسهيلات للعمرة والحج...)?	2.16	0.926	72	0.362
11. تتوفر المؤسسة على مصلى يمكن الموظفين من تأدية الصلاة.	1.77	-1.126	59	0.296
مجال العلاقة مع الموارد البشرية	2.07	0.751	69	0.419

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

مستوى الدلالة 0.05

حيث نجد أن العبارة الأولى تحقق مستوى دلالة 0.000، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ووفقا للوزن النسبي المحقق 87 %، والمتوسط الحسابي 2.61 أكبر من 2، يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تهتم بالتكوين وتعمل دوما للرفع من كفاءة موظفيها.

أما فيما يتعلق بالعبارة الثانية، الخاصة بما إذا كانت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعتمد نظاما خاصا بالترقية في الرتب الوظيفية، نجد أنها تحقق مستوى دلالة 0.891 أكبر من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا تختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعتمد أحيانا وليس على وجه الدوام على سلم خاص بالرتب الوظيفية.

السبب في هذه النتيجة، بناءً على تفسير أحد المديرين، يتمثل في كون العمالة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الخاصة، هي عمالة غير مستقرة خصوصا فئة الجامعيين؛ حيث تلتزم

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

هذه الفئة بالعمل في المؤسسات الخاصة مع البحث في الوقت نفسه عن وظائف في القطاع العام.

حققت العبارة الثالثة مستوى دلالة 0.380 أكبر من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، ومنه يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تؤمن أحيانا وليس على وجه الدوام السكن لإطاراتها، وهذا الامتياز في الغالب يمنح للإطارات السامية أو الإطارات التي يتم استخدامهما من مناطق أخرى من الوطن.

أما بالنسبة للعبارة الرابعة التي تتعلق بتأمين السكن للعمال، فقد حققت مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقسين تختلف عن الدرجة 2، ووفقا للوزن النسبي المحقق 41 % والمتوسط الحسابي 1.23 أقل من 2، يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تؤمن السكن لعمالها.

حققت العبارة الخامسة مستوى دلالة 0.107 أكبر من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، أي أن متوسط إجابات المستقسين لا تختلف عن درجة 2، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تؤمن أحيانا وليس على وجه الدوام النقل لإطاراتها، وهذا الأمر ينطبق على الإطارات العليا والسامية.

أما العبارة السادسة المتعلقة بتأمين النقل للعمال، فقد حققت مستوى دلالة 0.374 أكبر من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، أي أن متوسط إجابات المستقسين لا يختلف عن درجة 2، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقوم أحيانا وليس على وجه الدوام بتأمين النقل لعمالها، وفي الغالب، اتخاذ قرار بتوفير النقل للعمال من عدمه، يرتبط بموقع المؤسسة ومدى توافر وسائل النقل في محيطها، حيث غالبا ما تقوم المؤسسات الواقعة خارج المناطق الحضرية بتوفير النقل للعمال.

بالنسبة للعبارة السابعة، فقد حققت مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، وعلى أساس هذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ووفقا للوزن النسبي 94.67 %، والمتوسط الحسابي 2.84 أكبر من 2، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية توفر وسائل الحماية للموظفين من أجل تفادي حوادث العمل.

حققت العبارة الثامنة مستوى دلالة 0.020 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي المحقق 82.67 %، والمتوسط الحسابي 2.48 أكبر من 2، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتوفر على مخارج للطوارئ.

بالنسبة للعبارة التاسعة، فقد حققت مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية البديلة، أما الوزن النسبي المحصل عليه الذي يقدر بـ 43 % والمتوسط

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الحسابي 1.29 أقل من 2، يوصلان إلى الاستنتاج التالي: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بخلق فضاءات للترفيه والتسلية لموظفيها.

حققت العبارة العاشرة مستوى دلالة 0.362 أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن 2، إذا، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تهتم أحيانا وليس على وجه الدوام بالجانب الأسري للموظف، وهذا يتعلق بالوضع المالية للمؤسسة، ومدى كفاءة الموظف.

أما العبارة الحادية عشر والأخيرة، فقد حققت مستوى دلالة 0.296، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة 2، ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضا حسب موقع المؤسسة، فالمؤسسات الواقعة خارج المدينة في الغالب تتوفر على مصليات.

بالنسبة للالتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية في مجال العلاقة مع الموارد البشرية، نجد أن مستوى الدلالة المحقق 0.419، الأمر الذي يعني قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بدرجة متوسطة بمسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بمجال العلاقة مع الموارد البشرية، ومن الملاحظ أن الالتزام بالبنود الخاصة بهذا المجال يرتبط بعاملين أساسيين: موقع المؤسسة والوضع المالية لها.

3-3- مجال العلاقة مع المستهلك

من خلال تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المجال الثالث من المحور الثالث، مجال العلاقة مع المستهلك، نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (35): نتائج اختبار ستيودنت لمجال العلاقة مع المستهلك

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. تجري المؤسسة بحثا تسويقية لمعرفة آراء وأذواق المستهلكين.	1.87	-0.751	62.33	0.459
2. تهتم المؤسسة بالاقتراعات التي تستقبلها من قبل المستهلكين.	2.42	2.530	80.67	0.017
3. تعمل المؤسسة على التكفل الفوري بشكاوى المستهلكين.	2.52	2.886	84	0.007
4. تجري المؤسسة بحثا بهدف تطوير منتجاتها.	2.16	0.895	72	0.378
5. غلاف المنتج يحمل معلومات كافية عن المنتج ومكوناته وطرق استخدامه.	2.45	2.186	81.67	0.037

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

0.385	73	0.881	2.19	6. تعرض معلومات الغلاف بعدة لغات.
0.420	61.33	0.818-	1.84	7. تعتمد المؤسسة على وسائل الإعلام للتعريف بمنتجاتها.
0.182	73.67	1.366	2.21	مجال العلاقة مع المستهلك

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول، أنه بالنسبة للعبارة الأولى، مستوى الدلالة المحقق 0.459 أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، وبناءً عليه، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تجري أحيانا وليس على وجه الدوام بحوثا تسويقية لمعرفة آراء وأذواق المستهلكين.

أما بالنسبة للعبارة الثانية، فقد حققت مستوى دلالة 0.017 أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، وبالنظر إلى الوزن النسبي 80.67%، أكبر من مجال الوزن النسبي المتوسط الموافق للدرجة 2، يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تهتم دوما بالاقترحات التي تستقبلها من قبل المستهلكين.

نلاحظ أن العبارة الثالثة أيضا تحقق مستوى دلالة 0.007 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن الحسابي 84%، أكبر من مجال الوزن النسبي المتوسط الموافق للدرجة 2، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعمل دوما على التكفل الفوري بشكاوى المستهلكين.

بالنسبة للعبارة الرابعة، فقد حققت مستوى دلالة 0.378 أكبر من 0.05، الأمر الذي ينتج عنه قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تجري أحيانا وليس على وجه الدوام بحوثا بهدف تطوير منتجاتها.

أما العبارة الخامسة، فمستوى الدلالة المحقق 0.037 أقل من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، وبالنظر إلى الوزن النسبي 81.67 %، أكبر من مجال الوزن النسبي المتوسط الموافق للدرجة 2، نستنتج أنه على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، غلاف المنتج يحمل دوما معلومات كافية عن المنتج ومكوناته وطرق استخدامه.

بالنسبة للعبارة السادسة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.385 أكبر من 0.05، الأمر الذي ينتج عنه قبول الفرضية الصفرية، ومنه يمكننا القول أنه على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، معلومات غلاف المنتج تعرض أحيانا بعدة لغات، ويمكن تفسير هذه النتيجة حسب

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

نوع المؤسسة فالمؤسسات الخدمية والتجارية والمالية، في الغالب لا تضع غلاف للمنتجات، ماعدا بعض المطبوعات الاشهارية أو تلك التي يتم فيها شرح نوع وشروط المنتج المالي المعروف.

تحقق العبارة السابعة مستوى دلالة 0.420 أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، بمعنى أن متوسط إجابات المستقيين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلجأ أحيانا وليس على سبيل الدوام إلى استخدام وسائل الإعلام للتعريف بمنتجاتها.

بالنسبة للالتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية في مجال العلاقة مع المستهلك، نجد أن هذا المجال يحقق مستوى دلالة 0.182 أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، وبناءً عليه، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم أحيانا وليس على سبيل الدوام بالبنود الخاصة بمسؤوليتها الاجتماعية على مستوى مجال العلاقة مع المستهلك.

4-3- مجال المحافظة على البيئة

يمثل الجدول أدناه نتائج تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المجال الرابع من المحور الثالث، وهو مجال المحافظة على البيئة.

الجدول رقم (36): نتائج اختبار ستيودنت لمجال المحافظة على البيئة

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. تعمل المؤسسة على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.	1.77	-1.022	59	0.315
2. تعمل المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة.	2.19	0.972	73	0.339
3. تستخدم المؤسسة تكنولوجيا حديثة تخفض من نسبة التلوث.	1.90	-0.452	63.33	0.655
4. تعمل المؤسسة على اكتشاف مصادر جديدة للمواد المستعملة تكون غير ملوثة.	1.39	-3.058	46.33	0.005
5. تتجنب المؤسسة إقامة مصانعها في المناطق العمرانية.	2.06	0.279	68.67	0.782
6. تهتم المؤسسة بالآثار البيئية للمشاريع التي تستثمر فيها.	1.87	-0.626	62.33	0.536
7. يترتب عن نشاط المؤسسة فضلات مضرّة بالبيئة.	1.65	-2.006	55	0.054

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

0.363	60.33	0.924-	1.81	8. تتحمل المؤسسة تكاليف خاصة من أجل التخلص من النفايات الضارة بطريقة سليمة.
0.006	81.67	2.958	2.45	9. تساهم المؤسسة في تجميل وتشجير محيطها.
0.446	63.33	0.771-	1.90	المحافظة على البيئة

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

حيث نلاحظ أنه بالنسبة للعبارة الأولى، مستوى الدلالة المحقق 0.315 أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، وبناءً عليه، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تعتمد نظام تسيير دائم يتم بواسطته ترشيد عملية استهلاك الموارد الطبيعية، بل هي مجرد ممارسات منفردة.

الأمر نفسه بالنسبة للعبارة الثانية، التي حققت مستوى دلالة 0.339 أكبر من 0.05، مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تعتمد سياسة عقلانية ومدرسة الهدف منها ترشيد استهلاك الطاقة على مستوى المؤسسة بل هي مجرد ممارسات منفردة.

حققت العبارة الثالثة مستوى دلالة 0.655 أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم أحيانا تكنولوجيا حديثة تخفض من نسبة التلوث، ويرجع سبب هذه النتيجة إلى نوع المؤسسة، حيث أن المؤسسات المعنية بمثل هذه التكنولوجيا هي المؤسسات الصناعية بالدرجة الأولى.

بالنسبة للعبارة الرابعة، فقد حققت مستوى دلالة 0.005 أقل من 0.05، مما يعني قبول الفرضية البديلة، وبناءً على الوزن النسبي 46.33%، والمتوسط الحسابي 1.39 أقل من 2، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تعمل على اكتشاف مواد جديدة تكون غير ملوثة أو نسبة التلويث فيها منخفضة، كي يتم استعمالها في عملية الإنتاج أو التصنيع.

فيما يتعلق بالفرضية الخامسة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.782 أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف جوهريا عن درجة التطبيق غير الدائم "أحيانا"، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تلتزم بشكل دائم بإنجاز مصانعها خارج المناطق العمرانية.

هذه النتيجة جد منطقية حيث أن نشاط المؤسسة هو ما يحدد مكانها، فالمؤسسات الخدمية أو المالية لا يمكنها أن تنشط إلا في المناطق العمرانية كي تكون قريبة من المستهلك.

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

بالنسبة للعبارة السادسة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.536 أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم دوماً بالآثار البيئية للمشاريع التي تهتم فيها، وهذا أيضاً راجع إلى نوع المؤسسة.

حققت العبارة السابعة مستوى دلالة 0.054، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف جوهرياً عن درجة 2، وهذا راجع لكون المؤسسات المعنية بهذا البند هي المؤسسات الصناعية فقط.

بالنسبة للعبارة الثامنة، فقد حققت مستوى دلالة 0.363 أكبر من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، ومنه، تتحمل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أحياناً تكاليف التخلص السليم من النفايات الضارة، وهذه نتيجة جد منطقية كونها مرتبطة مباشرة بالعبارة السابعة.

بالنسبة للعبارة التاسعة، فقد حققت مستوى دلالة 0.006 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي المرتفع 81.67%، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تساهم دوماً في تجميل وتشجير محيطها.

بالنسبة لمجال المحافظة على البيئة ككل، فنجد أنه يحقق مستوى دلالة 0.446 أكبر من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، ومنه، فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تلتزم بشكل دائم بالبنود الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة.

4- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الرابع "الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية"

من أجل اختبار هذه الفرضية، قمنا بتطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الرابع، لتتوضح لنا درجة اهتمام المؤسسات بكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية على حدة، وبعدها قمنا بترتيب المجالات من ناحية الأهمية، حسب الوزن النسبي المحصل عليه في كل مجال.

الجدول رقم (37): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الرابع

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	الترتيب	مستوى الدلالة
العلاقة مع المجتمع	2.61	6.892	87	3	0.000
العلاقة مع الموارد البشرية	2.84	12.490	94.67	1	0.000
العلاقة مع المستهلك/ المنتج	2.84	10.277	94.67	1	0.000
المحافظة على البيئة	2.52	4.593	84	4	0.000

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

مستوى الدلالة 0.05

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

بناءً على ما سبق، نجد أن العبارة الأولى قد حققت مستوى دلالة 0.000، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي 87 % والمتوسط الحسابي 2.61 أكبر من 2، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعطي أهمية كبيرة لمجال العلاقة مع المجتمع.

بالنسبة للعبارات الثانية والثالثة والرابعة، فإنها تحقق مستويات دلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية المحصلة، نجد أنها كلها أكبر من 2، وكذلك الأوزان النسبية المحققة مرتفعة، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعطي أهمية كبيرة لجميع مجالات المسؤولية الاجتماعية باختلافها.

إذا، المحور الرابع " الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية"، يُبين أن جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية تستحوذ على نفس درجة الأهمية، وهي "مهم بدرجة كبيرة".

ومن خلال ترتيب المجالات فيما بينها، نجد أن مجالي العلاقة مع الموارد البشرية والعلاقة مع المستهلك، يحققان أوزان نسبية متساوية وهي الأعلى ضمن المجموعة، وفي المرتبة الثالثة نجد مجال العلاقة مع المجتمع يليه مجال المحافظة على البيئة.

5- اختبار وجود علاقة بين متغيرات المراقبة وإجابات المستقصين

من أجل اختبار هذه الفرضية، نقوم باستخدام اختبار كاي مربع، الذي يدرس وجود أو عدم وجود علاقة بين متغيرين اثنين، ونعتبر أنه توجد علاقة بين المتغيرين، إذا كان مستوى الدلالة المحقق أقل من 0.05.

5-1- توجد علاقة بين متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة" وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة"، نتحصل على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	159.133	120	0.010
الثاني	الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	187.636	150	0.020
الثالث	العلاقة مع المجتمع	178.422	195	0.797
	العلاقة مع الموارد البشرية	180.144	180	0.483
	العلاقة مع المستهلك/المنتج	189.617	180	0.297
	المحافظة على البيئة	252.736	255	0.528
	جميع المجالات	369.847	330	0.064

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

0.373	60	62.939	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	الرابع
المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS				مستوى الدلالة 0.05

نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة للمحور الأول 0.010 أقل من 0.05، أي أنه توجد علاقة بين المنصب الذي يشغله الشخص المستقصى في المؤسسة ومدى إدراكه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، أي أن إجابات المستقصين تختلف من منصب لآخر.

وبغرض معرفة قوة هذه العلاقة، قمنا بتطبيق اختبار V de Cramer، وقد كان المعامل المحصل عليه 0.801، وهو قريب من 1، إذا فالعلاقة قوية بين محور "إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية" ومتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة".

بالنسبة للمحور الثاني، فإن مستوى الدلالة المحقق 0.020 أقل من 0.05، وبالتالي توجد علاقة بين المنصب الذي يشغله الشخص المستقصى في المؤسسة والإجابات المحصلة في المحور الثاني.

وعند تطبيق اختبار V de Cramer، حصلنا على 0.778 وهو قريب من 1، إذا فالعلاقة قوية بين محور "الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة" ومتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة".

بالنسبة للمحورين الثالث بجميع محاوره الفرعية والرابع، فإنها تحقق مستويات دلالة أكبر من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين المنصب الذي يشغله الشخص المستقصى في المؤسسة والإجابات المحصلة.

5-2- توجد علاقة بين متغير " التخصص " وإجابات المستقصين

بتطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "التخصص"، توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (39): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "التخصص"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	22.255	24	0.564
الثاني	الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	36.406	30	0.193
الثالث	العلاقة مع المجتمع	38.228	39	0.505
	العلاقة مع الموارد البشرية	35.427	36	0.496
	العلاقة مع المستهلك/المنتج	35.612	36	0.487
	المحافظة على البيئة	42.925	51	0.782
	جميع المجالات	78.518	66	0.139
الرابع	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	13.331	12	0.345

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

مستوى الدلالة 0.05

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

يتضح من الجدول أعلاه أن مستويات الدلالة المحققة لجميع محاور الاستبيان أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "التخصص" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف تخصص الشخص المستقصى.

5-3- توجد علاقة بين متغير " السن " وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "السن"، حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (40): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "السن"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	22.423	24	0.554
الثاني	الاهتمام بتدريس المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	32.692	30	0.336
الثالث	العلاقة مع المجتمع	49.329	39	0.124
	العلاقة مع الموارد البشرية	47.417	36	0.097
	العلاقة مع المستهلك/المنتج	38.196	36	0.371
	المحافظة على البيئة	54.702	51	0.336
	جميع المجالات	81.181	66	0.099
الرابع	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	11.085	12	0.522

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ أن مستويات الدلالة المحققة لجميع محاور الاستبيان أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "السن" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف عمر المستقصى.

5-4- توجد علاقة بين متغير " الخبرة " وإجابات المستقصين

بتطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الخبرة"، توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (41): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الخبرة"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	18.660	24	0.770
الثاني	الاهتمام بتدريس المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	23.477	30	0.796
الثالث	العلاقة مع المجتمع	51.281	39	0.090
	العلاقة مع الموارد البشرية	41.225	36	0.253
	العلاقة مع المستهلك/المنتج	58.162	36	0.011
	المحافظة على البيئة	56.478	51	0.278

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

0.250	66	73.344	جميع المجالات	
0.788	12	7.959	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	الرابع

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يمكننا أن نستنتج من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن جميع المحاور الرئيسية للاستبيان تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "الخبرة" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف عدد سنوات الخبرة لدى المستقصى.

لكن، على مستوى المحور الفرعي الثالث للمحور الثالث (مجال العلاقة مع المستهلك)، نجد أنه يحقق مستوى دلالة أقل من 0.05، وبالتالي توجد علاقة بين خبرة المستقصى ورؤيته لالتزام المؤسسة في مجال المنتج.

ومن أجل معرفة مدى قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، قمنا بتطبيق اختبار V de Cramer، وقد كان المعامل المحصل عليه 0.791، وهو قريب من 1، إذا، فالعلاقة قوية بين مجال العلاقة مع المستهلك ومتغير "الخبرة".

5-5- توجد علاقة بين متغير " نوع المؤسسة " وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "نوع المؤسسة"، حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (42): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "نوع المؤسسة"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	23.617	24	0.484
الثاني	الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	26.643	30	0.642
الثالث	العلاقة مع المجتمع	45.294	39	0.226
	العلاقة مع الموارد البشرية	27.326	36	0.850
	العلاقة مع المستهلك/المنتج	51.494	36	0.045
	المحافظة على البيئة	59.531	51	0.193
	جميع المجالات	63.722	66	0.557
الرابع	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	10.667	12	0.558

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن جميع المحاور الرئيسية للاستبيان تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "نوع المؤسسة" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف نوع المؤسسة التي يعمل فيها المستقصى.

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

لكن، على مستوى المحور الفرعي الثالث للمحور الثالث (مجال العلاقة مع المستهلك)، نجد أنه يحقق مستوى دلالة أقل من 0.05، وبالتالي توجد علاقة بين هذين المتغيرين؛ حيث يؤثر نوع المؤسسة على كيفية تعامل المؤسسة مع مختلف بنود مجال العلاقة مع المستهلك.

ومن أجل قياس قوة العلاقة قمنا بتطبيق اختبار V de Cramer، وقد كان المعامل المحصل عليه 0.744، وهو قريب من 1، إذا فالعلاقة قوية بين مجال العلاقة مع المستهلك ومتغير "نوع المؤسسة".

5-6- توجد علاقة بين متغير "الطابع القانوني للمؤسسة" وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الطابع القانوني"، نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (43): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الطابع القانوني"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	11.175	16	0.799
الثاني	الاهتمام بتزسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	25.249	20	0.192
الثالث	العلاقة مع المجتمع	25.950	26	0.466
	العلاقة مع الموارد البشرية	17.562	24	0.824
	العلاقة مع المستهلك/المنتج	23.846	24	0.470
	المحافظة على البيئة	36.471	34	0.355
	جميع المجالات	57.090	44	0.089
الرابع	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	6.293	8	0.614

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول، أن مستويات الدلالة المحققة لجميع محاور الاستبيان أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "الطابع القانوني" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف القطاع الذي يعمل فيه المستقصى.

5-7- توجد علاقة بين متغير "الوضعية المالية" وإجابات المستقصين

بتطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الوضعية المالية"، توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (44): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوضعية المالية"

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	9.107	8	0.333
الثاني	الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	10.714	10	0.380
الثالث	العلاقة مع المجتمع	8.571	13	0.804
	العلاقة مع الموارد البشرية	6.429	12	0.893
	العلاقة مع المستهلك/المنتج	11.250	12	0.508
	المحافظة على البيئة	11.250	17	0.843
	جميع المجالات	13.929	22	0.904
الرابع	الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	3.701	4	0.448

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الوضعية المالية"، نجد أن مستويات الدلالة المحققة لجميع محاور الاستبيان أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "الوضعية المالية" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلفت الوضعية المالية للمؤسسة.

6- الإجابة على الفرضية الأولى

نستنتج من نتائج اختبار ستيودنت للمحاور الأربعة الموضوعية من أجل دراسة الفرضية الأولى المتمثلة في "تحترم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية"، أنها غير محققة؛ كونه يوجد إدراك لدى المديرين العاملين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، لكنه لا يتم الاهتمام بترسيخ هذا المفهوم داخل المؤسسات، كما أن الالتزام بالقيام بالأنشطة الاجتماعية لا يتسم بالدوام، بل يتم فقط من حين لآخر.

المبحث الثاني: اختبار الفرضية الثانية وتحليل نتائجها

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

يتم في هذا المبحث، تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان الثاني، واختبار الفرضيات وتحليل النتائج؛ حيث تتمثل الفرضية الثانية في:

"يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

سيتم في هذا المبحث اعتماد الخطوات نفسها التي تم اعتمادها في المبحث السابق؛ حيث سيتم استخدام اختبار ستيودنت للمحاور الخمسة التي يحتوي عليها الاستبيان، واختبار كاي مربع من أجل التحقق من صحة الفرضية التي مفادها أن إجابات المستقيمين تختلف وفقا لمتغيرات المراقبة.

وسيتم تحليل نتائج اختبار ستيودنت بالطريقة ذاتها المستخدمة في المبحث السابق؛ حيث يتم صياغة المشكل الإحصائي بالشكل التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 2 "موافق نوعا ما" أو "أحيانا" أو "محفز نوعا ما".
الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة يختلف عن 2.

1- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الأول "إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

بتطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الأول، نتحصل على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (45): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الأول

العبرة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. لديك فكرة جيدة عما يعنيه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"	2.23	1.488	77.67	0.147
2. يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية أخرى تتمثل في تفاعلها مع المجتمع والمساهمة في بناءه وتنميته، وهذا إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الربح.	2.55	3.978	85	0.000
3. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية المساهمة في العمل الخيري داخل المجتمع.	2.45	3.105	81.67	0.004
4. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية الاهتمام بالسياسات ذات الجوانب الاجتماعية (مطعم للعمال،	2.77	6.987	92.33	0.000

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

تكوين، بحوث التطوير...				
5. تُعتبر تكاليف الأنشطة الاجتماعية استثماراً وليس عبئاً.	2.45	2.618	81.67	0.014
إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	2.49	5.673	83	0.000
6. تكون المؤسسة محاسبية في "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" (من خلال حضور الملتقيات، الندوات، الدورات التكوينية...).	1.68	1.976-	56	0.057
7. لديك اطلاع كافي على المصطلحات المستخدمة في محاسبة المسؤولية الاجتماعية (التكاليف الاجتماعية، العوائد أو المنافع الاجتماعية...).	2.00	0.000	66.67	1.000
8. لديك اطلاع كافي حول النماذج المطورة في الميدان المحاسبي الدولي، والخاصة بالإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي.	1.68	1.773-	56	0.086
المحور الأول	2.22	2.933	74	0.006

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ أن العبارة الأولى تحقق مستوى دلالة 0.147 أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة 2، ومنه نستنتج أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لديهم فكرة نوعاً ما عن مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات".

بالنسبة للعبارة الثانية، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، وبناءً عليه، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة 2، وبالنظر إلى الوزن النسبي المحصل عليه 85% والمتوسط الحسابي 2.55 أكبر من 2، نستنتج أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يوافقون ويدركون واجب مساهمة المؤسسة في تطوير محيطها، وأنها يجب أن لا تكتفي فقط بالجانب الربحي.

حققت العبارة الثالثة مستوى دلالة 0.004 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي 81.67% والمتوسط الحسابي 2.45 أكبر من 2، نستنتج أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يوافقون ويؤيدون فكرة مساهمة المؤسسة الاقتصادية في العمل الخيري داخل المجتمع.

حققت العبارة الرابعة مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي، يتم قبول الفرضية البديلة، أما الوزن النسبي المحصل فقد كان جد مرتفع 92.33% والمتوسط الحسابي 2.77

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

أكبر من 2، مما يدل على إدراك المديرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأهمية تسطير سياسات ذات طابع اجتماعي داخل المؤسسة.

بالنسبة للعبارة الخامسة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.014 أقل من 0.05، والأمر الذي يترتب عليه قبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي المحقق 81.67% والمتوسط الحسابي 2.45 أكبر من 2، يتضح لنا مدى إدراك المديرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية تحمل المؤسسة لنفقات اجتماعية.

بالنسبة لإدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية، نجد أنه يحقق مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة، أما الوزن النسبي المحقق 83% وهو أعلى من الوزن النسبي الموافق للدرجة 2، فإنه يدل على أنه يوجد لدى المديرين الماليين إدراك جيد للمفهوم.

بالنسبة للعبارة السادسة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.057 أعلى من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، ومنه، نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم كثيرا بتكوين محاسبية فيم يتعلق بـ "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات".

الأمر نفسه بالنسبة للفقرتين 7 و 8؛ حيث يحقق كلاهما مستويي دلالة أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي نستنتج أن المديرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مطلعون نوعا ما على المصطلحات ونماذج الإفصاح المستعملة في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

بالرجوع إلى نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الأول ككل، نجد أن مستوى الدلالة المحقق 0.006 أقل من 0.05، كما أن الوزن النسبي 74% أعلى من الوزن النسبي المتوسط، ومنه، نستنتج أنه يوجد إدراك جيد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

2- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثاني "إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

من خلال تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الثاني، نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (46): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الثاني

العبارة	المتوسط	قيمة t	الوزن	مستوى
---------	---------	--------	-------	-------

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الدالة	النسبي %		الحسابي	
0.845	65.67	0.197-	1.97	1. بما أن "الجمهور" هو أحد مستخدمي القوائم المالية حسب المعايير الدولية، فإنه يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية التي تهمه.
0.014	78.33	2.617	2.35	2. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يعطي صورة أوضح عن الأداء الكلي للمؤسسة.
0.016	49.33	2.562-	1.48	3. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يلقي تفاعلا من قبل البيئة المحيطة.
0.002	44	3.407-	1.32	4. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يحقق لها مكاسب مالية.
0.090	59.33	1.753-	1.78	المحور الثاني

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ أن العبارة الأولى تحقق مستوى دلالة 0.845 أعلى من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة 2، ومنه نستنتج أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يؤيدون بدرجة متوسطة فكرة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية.

بالنسبة للعبارة الثانية، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.014 أعلى من 0.05، مما يعني قبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة 2، وبالنظر إلى الوزن النسبي المحصل عليه 78.33 % أعلى من الوزن النسبي المتوسط، ومنه، نستنتج أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يؤيدون الفكرة التي مفادها أن نشر قوائم ذات معلومات اجتماعية يعطي صورة أوضح عن الأداء الكلي للمؤسسة.

بالنسبة للعبارة الثالثة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.016 أعلى من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، ويشير الوزن النسبي المحقق 49.33 % والمتوسط الحسابي 1.48 أقل من 2، إلى أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يرون أن البيئة التي تعمل فيها المؤسسة لا تتفاعل مع المعلومات الاجتماعية التي تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها.

حققت العبارة الرابعة مستوى دلالة 0.002 أقل من 0.05، مما يعني قبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى الوزن النسبي المحقق 44% والمتوسط الحسابي 1.32 أقل من 2، نستنتج أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يرون أن نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة لا يحقق لها مكاسب مالية.

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

بالنسبة للمحور الثاني ككل، نجد أنه يحقق مستوى دلالة 0.090 أعلى من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة 2، ومنه نستنتج أن المديرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يوافقون بدرجة كبيرة على فكرة وجود حاجة وضرورة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الثالث "قياس المسؤولية الاجتماعية"

بتطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الثالث، نتحصل على النتائج الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (47): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. يتم على مستوى المؤسسة تصنيف المسؤولية الاجتماعية إلى عدة مجالات.	1.45	-2.373	48.33	0.024
2. يتم على مستوى المؤسسة مسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله المؤسسة من تكاليف تتعلق بالأنشطة الاجتماعية.	1.52	-2.231	50.67	0.033
3. تعتمد المؤسسة في قياسها للتكاليف الاجتماعية على مرجعيات أخرى (معايير دولية، مدونات السلوك العالمية... ISO; GRI) إلى جانب SCF	1.29	-3.926	43	0.000
4. لا يتم فقط الاكتفاء بالقياس النقدي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية، وإنما يتم أيضا التعبير عنها باستخدام المؤشرات الخاصة بذلك (مؤشر المساهمة في تطوير الأبحاث حول المنتج، مؤشر توافر الأمن الصناعي...)	1.06	-5.938	35.33	0.000
5. تقوم المؤسسة بقياس المنافع الاجتماعية التي يحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطة اجتماعية.	0.81	-7.616	27	0.000
6. تجد المؤسسة صعوبات في قياس تكاليف الأنشطة الاجتماعية.	0.55	-10.529	18.33	0.000
7. تجد المؤسسة صعوبات في قياس المنافع الناتجة عن قيام المؤسسة بأنشطة اجتماعية.	0.71	-7.385	23.67	0.000
المحور الثالث	1.06	-7.890	35.33	0.000

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

مستوى الدلالة 0.05

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

نلاحظ من الجدول، أن العبارة الأولى تحقق مستوى دلالة 0.024 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 1.45 أقل من 2، نستنتج أنه لا يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تصنيف المسؤولية الاجتماعية إلى مجالات.

بالنسبة للعبارة الثانية فإنها تحقق مستوى دلالة 0.033 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 1.52 أقل من 2، نستنتج أنه لا يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسك سجلات خاصة بالتكاليف الاجتماعية لوحدها.

بالنسبة للعبارة الثالثة، مستوى الدلالة المحقق 0.000، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، أما المتوسط الحسابي 1.29 أقل من 2، ومنه نستنتج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تعتمد على مرجعيات أخرى غير SCF، من أجل قياس التكاليف الاجتماعية، باستثناء المؤسسات الحاصلة على الإيزو.

بالنسبة للعبارة الرابعة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.000، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة، كما أن المتوسط الحسابي 1.06 أقل من 2، وعليه، فإنه لا يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استخدام المؤشرات بل يتم الاكتفاء بالقياس النقدي للتكاليف ذات الطبيعة المزدوجة (اجتماعية واقتصادية في آن واحد).

بالنسبة للعبارات 5، 6، 7، كلها تحقق مستويات دلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة، كما أن جميع المتوسطات الحسابية أقل من 2 بل أقل من 1، وهذا يشير إلى الخانة "دون جواب"، مما يعني أنه ليس فقط لا يتم تطبيق هذه البنود على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بل هذا يعني أن المديرين الماليين لا يدركون أصلاً معنى مصطلح "العوائد الاجتماعية"، وبالتالي فهم غير قادرين على تقييم الصعوبات.

بالرجوع إلى نتيجة المحور ككل، نجد أن مستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، مما يعني قبول الفرضية البديلة، وبما أن المتوسط الحسابي المحقق 1.06 أقل من 2، نستنتج أنه لا يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قياس المسؤولية الاجتماعية، بل يتم معاملة التكاليف الاجتماعية كغيرها من التكاليف؛ حيث تسجل وفق SCF، دون أي معاملة خاصة، بينما المنافع الاجتماعية فإنها مصطلح غير معروف على الإطلاق.

4- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الرابع "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

من خلال تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الرابع، نتحصل على النتائج الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (48): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الرابع

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1. تطلب إدارة المؤسسة معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي.	1.97	-0.205	65.67	0.839
2. تطلب الجهات المتعاملة مع المؤسسة معلومات تتعلق بالأداء الاجتماعي لها.	1.61	-2.179	53.67	0.037
3. يتم على مستوى المؤسسة إعداد تقارير دورية حول ما تقوم به المؤسسة من أنشطة اجتماعية في مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية.	1.77	-1.191	59	0.243
4. التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تهتم بكل من التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.	1.10	-4.546	36.67	0.000
5. يتم نشر التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في شكل مطبوعات توزع على الجهات التي تتعامل معها المؤسسة.	1.06	-6.400	35.33	0.000
6. يتم نشر التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال عرضها على موقع الانترنت.	1.00	-7.624	33.33	0.000
7. يتم عرض المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في شكل "ميزانية اجتماعية".	1.13	-5.481	37.67	0.000
8. تجد المؤسسة صعوبة في طريقة الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.	0.84	-6.670	28	0.000
المحور الرابع	1.31	-6.500	43.67	0.000

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS مستوى الدلالة 0.05

نلاحظ من الجدول أن العبارة الأولى تحقق مستوى دلالة 0.839 أعلى من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة 2، ومنه نستنتج أن الإدارة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أحياناً ما تطلب معلومات تتعلق بالأداء الاجتماعي.

بالنسبة للعبارة الثانية، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.037 أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة، ومن المتوسط الحسابي المحقق 1.61 أقل من 2، نستنتج أن الجهات الخارجية التي تتعامل معها المؤسسة لا تطلب معلومات عن الأداء الاجتماعي، وقد يكون هذا هو المبرر

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

لإجابات المستقصين فيما يتعلق بالسؤال الخاص بتفاعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة مع المعلومات الاجتماعية؛ حيث لا يوجد طلب أصلا لمثل هذه المعلومات، طبعاً مع استثناء المؤسسات الحاصلة على شهادة الإيزو.

الأمر نفسه ينطبق على العبارة الثالثة، التي تحقق مستوى دلالة 0.243 ومتوسط حسابي 1.77 أقل من 2.

بالنسبة للعبارة الرابعة، تحقق مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، ومتوسط حسابي 1.10 أقل من 2، أي أنه لا يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إعداد تقارير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية تحوي كلا من التكاليف والعوائد الاجتماعية معاً.

بل ما يتم إعداده من تقارير يتعلق فقط بجانب التكاليف، كما أنه لم تتم الإجابة عن السؤال الفرعي حول القسم الذي يقوم بإعداد هذه التقارير، وبشكل عام المؤسسات الحاصلة على شهادات الإيزو تعد تقارير وصفية وكمية خاصة ببعض بنود المسؤولية الاجتماعية ومنفصلة عن التقارير المالية الإلزامية، وهذا استجابة لمتطلبات المنظمة المانحة لشهادات الإيزو.

بالنسبة للعبارات 5 و 6 و 7 الخاصة بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية واستخدام نموذج الميزانية الاجتماعية في العرض، فكلها تحقق مستويات دلالة 0.000 أقل من 0.05، وكذا متوسطات حسابية أقل من 2، مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تقوم بنشر أي تقارير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية على شكل مطبوعات ولا على موقعها على شبكة الانترنت، كما أنها لا تستخدم نموذج "الميزانية الاجتماعية" في العرض، وهذا أمر طبيعي كونها أصلاً لا تقوم بإعداد مثل هذه التقارير.

بالنسبة للعبارة الثامنة، فإنها تحقق مستوى دلالة 0.000 ومتوسط حسابي أقل من 1، مما يعني الخانة "دون جواب"، وهي نتيجة طبيعية؛ حيث أن المستقصين لا يدركون ما صعوبات الإفصاح الاجتماعي، كونهم في الأصل لا يقومون به.

بالنسبة لنتيجة اختبار ستيودنت للمحور الرابع ككل، نجد أن مستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة، كما أن المتوسط الحسابي المحقق 1.31 أقل من 2، يعني أنه لا يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

5- نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الخامس "العوامل المحفزة"

يحتوي المحور الخامس على مجموعة من العوامل التي يرى الباحث بأنها محفزة للمؤسسات لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يهدف إلى ترتيبها فيما بينها على أساس

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

درجة التحفيز، وب تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات هذا المحور، نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (49): نتائج اختبار ستيودنت للمحور الخامس

العبارة	المتوسط الحسابي	الترتيب	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
بناء فكري متسق ومضبوط، يوضح المفاهيم وطرق القياس.	2.45	2	2.958	81.67	0.006
توافر نماذج للإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي.	2.32	5	1.901	77.33	0.067
عوامل تتعلق بالإطار النظري	2.39	1	2.617	79.67	0.014
سن قوانين تلزم المؤسسات بمسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	2.26	7	1.393	75.33	0.174
سوق مالي نشط يتفاعل مع المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسات.	1.84	9	0.867-	61.33	0.393
توافر هيئات مهنية تعمل على شرح محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتوضيح خطوات مسكها.	2.52	1	5.043	84	0.000
عوامل تتعلق ببيئة عمل المؤسسة	2.20	3	1.711	73.33	0.097
اهتمام مجلس الإدارة بأثر الأنشطة الاجتماعية على الأداء المالي.	2.32	5	1.901	77.33	0.067
الممارسة القوية والمستمرة للأنشطة الاجتماعية.	2.13	8	0.701	71	0.489
تنظيم دورات تكوينية للمحاسبين في مجال المحاسبة الاجتماعية.	2.42	3	3.243	80.67	0.003
الإدراك الكافي للمحاسبين بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	2.39	4	3.013	79.67	0.005
عوامل تتعلق بالتسيير	2.31	2	2.741	77	0.010

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لقاعدة البيانات في برنامج SPSS مستوى الدلالة 0.05

يمكننا أن نلاحظ من الجدول أعلاه، أن إجابات المستقصين محصورة في درجتين هما: "محفز بدرجة كبيرة" و "محفز نوعاً ما"؛ حيث يتم استبعاد جميع العوامل من درجة "غير محفز"، وفيما يلي تصنيف العوامل حسب الدرجات مع ترتيبها فيما بينها:

الجدول رقم (50): تصنيف العوامل حسب الدرجات وترتيبها فيما بينها

الدرجة	العوامل التابعة لها
محفز بدرجة كبيرة	1- توافر هيئات مهنية تعمل على شرح محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتوضيح خطوات مسكها؛ 2- بناء فكري متسق ومضبوط، يوضح المفاهيم وطرق القياس؛ 3- تنظيم دورات تكوينية للمحاسبين في مجال المحاسبة الاجتماعية؛ 4- الإدراك الكافي للمحاسبين بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
محفز نوعا ما	1- نماذج للإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي؛ 2- اهتمام مجلس الإدارة بأثر الأنشطة الاجتماعية على الأداء المالي؛ 3- سن قوانين تلزم المؤسسات بمسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛ 4- الممارسة القوية والمستمرة للأنشطة الاجتماعية؛ 5- سوق مالي نشط يتفاعل مع المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسات.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج الفرضية الخامسة

أما بالنسبة للتصنيف حسب المجموعات، فنلاحظ أن المجموعة الأولى "عوامل تتعلق بالإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" والمجموعة الثالثة "عوامل تتعلق بالتسيير" كلاهما يحققان مستويي دلالة أقل من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن 2، وبالنظر إلى المتوسطين الحسابيين المحققين 2.39 و 2.31 على الترتيب أعلى من 2، نستنتج أن عوامل هاتين المجموعتين محفزة بدرجة كبيرة.

بينما المجموعة الثانية "عوامل تتعلق ببيئة عمل المؤسسة" فتحقق مستوى دلالة 0.097 أعلى من 0.05، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف جوهريا عن 2، ومنه، نستنتج أن عوامل هذه المجموعة تعتبر محفزة بدرجة متوسطة "محفز نوعا ما".

مما سبق، يمكننا أن نستنتج أن درجة التحفيز للعوامل المقترحة تختلف فيما بينها من حيث قدرتها على تحفيز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

6- اختبار وجود علاقة بين متغيرات المراقبة وإجابات المستقصين

من أجل اختبار هذه الفرضية، نقوم باستخدام اختبار كاي مربع، كما فعلنا في المبحث السابق.

6-1- توجد علاقة بين متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة" وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة"، نتحصل على الجدول الموالي:

الجدول رقم (51): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	159.363	120	0.009
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	90.348	90	0.470
الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	132.941	140	0.651
الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	122.966	130	0.656
الخامس	العوامل المحفزة	133.183	120	0.194

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن أغلب المحاور تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف المنصب الذي يشغله المستقصى.

لكن نلاحظ أن المحور الأول يحقق مستوى دلالة 0.009 أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة بينه وبين المتغير المدروس؛ كما أن معامل V de Cramer المحسوب قُدر بـ 0.729 وهو قريب من 1، إذا فالعلاقة قوية بين متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة" والمحور الأول.

6-2- توجد علاقة بين متغير "التخصص" وإجابات المستقصين

بتطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "التخصص"، نتحصل على النتائج الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (52): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "التخصص"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	48.077	36	0.086
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	21.231	27	0.775
الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	30.385	45	0.953
الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	36.346	39	0.592
الخامس	العوامل المحفزة	60.962	36	0.006

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

الفصل الخامس..... اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

نلاحظ من الجدول أن أغلب المحاور تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "التخصص" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف تخصص الشخص المستقصى.

أما فيما يتعلق بالمحور الخامس، فإنه يحقق مستوى دلالة 0.006 أقل من 0.05، وبالتالي توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن الإجابات تختلف باختلاف تخصص الشخص المستقصى، وقد كان معامل V de Cramer المحسوب 0.823، أي أنه توجد علاقة قوية بين تخصص الشخص المستقصى والإجابات في المحور الخامس.

3-6- توجد علاقة بين متغير " السن " وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "السن"، نتحصل على الجدول الموالي:

الجدول رقم (53): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "السن"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	29.192	36	0.782
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	24.852	27	0.583
الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	44.606	45	0.489
الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	39.324	39	0.445
الخامس	العوامل المحفزة	44.982	36	0.145

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن جميع المحاور تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "السن" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف سن المستقصى.

4-6- توجد علاقة بين متغير " الخبرة " وإجابات المستقصين

بتطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الخبرة"، نتحصل على النتائج الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (54): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الخبرة"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	39.206	36	0.328
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	32.131	27	0.227

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

0.727	45	38.889	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	الثالث
0.589	39	36.399	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الرابع
0.834	36	27.798	العوامل المحفزة	الخامس

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول أن جميع المحاور تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "الخبرة" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف عدد سنوات الخبرة لدى المستقصى.

5-6- توجد علاقة بين متغير " نوع المؤسسة " وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "نوع المؤسسة"، نتحصل على الجدول الموالي:

الجدول رقم (55): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "نوع المؤسسة"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	49.924	36	0.061
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	27.545	27	0.435
الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	27.392	45	0.982
الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	43.804	39	0.275
الخامس	العوامل المحفزة	34.272	36	0.551

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

يمكننا أن نستنتج من النتائج الواردة في الجدول، أن جميع المحاور تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "نوع المؤسسة" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف نوع المؤسسة التي يعمل فيها المستقصى.

6-6- توجد علاقة بين متغير " الطابع القانوني للمؤسسة " وإجابات المستقصين

بتطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الطابع القانوني"، نتحصل على النتائج الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (56): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الطابع القانوني"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	27.748	24	0.271
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	23.458	18	0.174

الفصل الخامس.....اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

0.770	30	24.034	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	الثالث
0.813	26	19.536	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الرابع
0.186	24	29.972	العوامل المحفزة	الخامس

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

من الجدول، نلاحظ أن جميع المحاور تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "الطابع القانوني" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلف القطاع الذي يعمل فيه المستقصى.

6-7- توجد علاقة بين متغير "الوضعية المالية" وإجابات المستقصين

من خلال تطبيق اختبار كاي مربع بين مختلف محاور الاستبيان ومتغير "الوضعية المالية"، نتحصل على الجدول الموالي:

الجدول رقم (57): نتائج اختبار كاي مربع بالنسبة لمتغير "الوضعية المالية"

المحور	العنوان	قيمة K	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	15.801	22	0.826
الثاني	إدراك الحاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	10.485	18	0.915
الثالث	قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	27.327	30	0.606
الرابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	39.782	26	0.041
الخامس	العوامل المحفزة	20.635	24	0.660

مستوى الدلالة 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لقاعدة البيانات في برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المحاور تحقق مستويات دلالة أعلى من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين متغير "الوضعية المالية" والإجابات المحصلة، ومنه فإن إجابات المستقصين لا تختلف إذا اختلفت الوضعية المالية للمؤسسة التي يعمل فيها المستقصى.

إلا أنه فيما يتعلق بالمحور الرابع؛ الذي حقق مستوى الدلالة 0.041، فهذا يعني وجود علاقة بين المتغيرين أي أن إجابات المستقصين تختلف باختلاف الوضعية المالية للمؤسسة، وقد كان معامل V de Cramer المحسوب 0.828 وهو قريب من 1، إذا توجد علاقة قوية بين الوضعية المالية للمؤسسة والإجابات في المحور الرابع.

7- الإجابة على الفرضية الثانية

من النتائج المتوصل إليها نستنتج أن الفرضية الثانية المتمثلة في "يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" غير محققة.

خلاصة:

تم في هذا الفصل اختبار الفرضيات وتحليل النتائج؛ حيث اعتمدت الدراسة على فرضيتين رئيسيتين، والجدول التالي يلخص نتائج اختبارهما:

الجدول رقم (58): ملخص نتائج اختبار فرضيتي البحث

المحاور الخاصة بالفرضية الأولى	الإجابة	درجة الإجابة
إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية	محقق	موافق بدرجة كبيرة
الاهتمام بترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	غير محقق	لا يقوم بذلك
التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية	محقق نسبيا	أحيانا
الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	لا تختلف	مهم بدرجة كبيرة
"تحتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية"	غير محققة	—
المحاور الخاصة بالفرضية الثانية		درجة الإجابة
إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	محقق	موافق بدرجة كبيرة
إدراك وجود حاجة لمسك المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	غير محقق	غير موافق بدرجة كبيرة
قياس المسؤولية الاجتماعية	غير محقق	لا تقوم بذلك
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	غير محقق	لا تقوم بذلك
العوامل المحفزة	تختلف	محفز بدرجة كبيرة/ محفز نوعا ما
"يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"	غير محققة	—

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لنتائج قاعدة البيانات SPSS

الختامة

الخاتمة:

تم في هذه الدراسة مناقشة موضوع "المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، من خلال تقسيم البحث إلى خمسة فصول، الثلاثة الأولى منها تمثل الجانب النظري، أما الفصلين الآخرين، فيمثلان الجانب التطبيقي، وقد تمكن الباحث في نهاية هذا البحث من استخلاص مجموعة من النتائج، سيتم عرضها بالشكل التالي:

- النتائج في ضوء الدراسة النظرية؛
- النتائج في ضوء فرضيات البحث؛
- النتائج في ضوء إشكالية البحث.

1. النتائج في ضوء الدراسة النظرية

بغرض التوضيح، سيتم عرض نتائج كل فصل من فصول الدراسة النظرية على حدة:

1-1- نتائج الفصل الأول

- أ. يوجد إجماع حول فكرة طوعية المبادرة فيما يتعلق ببرامج المسؤولية الاجتماعية، لكن فيما يخص بنود المسؤولية الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على حياة الأفراد فيجب أن تحدد بقوانين؛
- ب. يتم تصنيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفقا لأهداف الجهة الواضحة للتصنيف، وهذا ما يفسر تنوع وتعدد التصنيفات الموضوعية له؛
- ج. لا تزال جميع المبادرات والمدونات الصادرة من قبل الهيئات الدولية والخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، مجرد محاولات فردية تفتقد للإجماع وصفة الالتزام؛
- د. تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإطلاق مبادرات اجتماعية بغرض التمويه وتحويل أنظار الرأي العام عن الخروقات والتجاوزات التي تمارسها في الدول المضيفة؛
- هـ. تحديات تطبيق المسؤولية الاجتماعية ترتبط مباشرة بدرجة الوعي المنتشر في المجتمع وقوة وصرامة المنظومة القانونية للدولة؛ حيث كلما كان وعي أفراد المجتمع مرتفعاً، كانت المؤسسة مطالبة بالعمل بشكل أفضل في مجال المسؤولية الاجتماعية، كما أن قوة المنظومة القانونية تمنع المؤسسات من استغلال موارد المجتمع بشكل غير مشروع.

1-2- نتائج الفصل الثاني

- أ. لا تزال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرعاً محاسبياً حديثاً قيد التطوير، يحتاج إلى ضبط مفاهيمه وتوضيحها وتحديد نطاقها بشكل أكثر دقة؛
- ب. تتبع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الأسس والمبادئ نفسها المتبعة في المحاسبة المالية، طبعاً مع مراعاة طبيعة العناصر الاجتماعية؛

ج. في الواقع العملي، لا يتم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالشكل المعروف في المحاسبة المالية، بل ما نجده، مجرد ممارسات متفرقة تمس بعض الجوانب دون غيرها، وهذا راجع لكون هذا الفرع المحاسبي لا زال حديث التكوين وغير مكتمل البناء.

3-1- نتائج الفصل الثالث

أ. لا زالت وسائل القياس المتاحة في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بعيدة عن قياس العائد الاجتماعي بشكل ملائم وموضوعي، وما يوجد منها يكون في غالب الأحيان صعب التطبيق إن لم يكن مستحيلا؛

ب. لا تزال النماذج المعتمدة في الإفصاح الاجتماعي غير متطورة، وتثير جدلا واسعا حول النموذج الأكثر ملائمة لاحتياجات المستخدمين، وهذا راجع لعدم الاتفاق على مجالات المسؤولية الاجتماعية ولا على العناصر المتعلقة بكل مجال.

2. النتائج في ضوء فرضيات البحث

سنقوم في هذا العنصر، بعرض نتائج اختبار الفرضيات المعتمدة في البحث، علما أنه قد تم الاعتماد على فرضيتين رئيسيتين.

1-2- الفرضية الأولى

"تحترم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية"

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية، نقوم أولا بعرض نتائج اختبار ستيودنت للمحاور الخاصة بها، كما يلي:

أ. يدرك مديرو المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويؤيدون فكرة المبادرة الطوعية في ممارسة الأنشطة الاجتماعية وليس الاكتفاء فقط بالمتطلبات القانونية؛

ب. لا تهتم إدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة؛

ج. لا يتسم التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية بصفة الدوام، بل هي مجرد ممارسات غير منتظمة، تقوم بها المؤسسة من حين لآخر؛

د. تنظر إدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمجالات المسؤولية الاجتماعية بنفس درجة الأهمية؛ حيث تُصنف كلها في خانة "مهم بدرجة كبيرة"؛ أما بالنسبة للترتيب داخل هذه الخانة، فإننا نجد أن مجالي العلاقة مع الموارد البشرية والعلاقة مع المستهلك/المنتج يُرتَّبان في المرتبة الأولى، بينما مجال العلاقة مع المجتمع يُرتَّب ثالثا، ومجال المحافظة على البيئة رابعا؛

هـ. في أغلب الحالات، لم نجد أي علاقة بين متغيرات المراقبة وإجابات المستقيمين، ما عدا فيما يتعلق بـ:

- متغير "الوظيفة المشغولة بالمؤسسة" والذي ثبت أن له علاقة قوية بالإجابات على محوري "إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية" و"الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة"؛
- متغيري "الخبرة" و"نوع المؤسسة" اللذان وُجد أن لهما علاقة قوية بالإجابات على مجال العلاقة مع المستهلك.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن الفرضية الأولى غير محققة، كونه لا يتم الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات، كما أن تطبيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا يتم بصفة دائمة ومنتظمة.

2-2- الفرضية الثانية

"يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

سنقوم أولاً بعرض نتائج اختبار ستيودنت للمحاور الخاصة بهذه الفرضية، كما يلي:

- أ. يدرك المديرون الماليون في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والذي يشتمل بالضرورة على إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- ب. يدرك المديرون الماليون نوعاً ما وجود حاجة لمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- ج. لا يتم قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ حيث أنه لا يتم اعتماد أي تبويب خاص بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنه لا يتم التمييز بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الأخرى للمؤسسة؛ بل يتم الاكتفاء بمعالجتها حسب النظام المحاسبي المالي، بينما "العوائد الاجتماعية" فإنها مصطلح غير معروف على الإطلاق بين المحاسبين؛
- د. لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام، لكن ما تم ملاحظته، أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو، تقوم بتبويب التكاليف الاجتماعية وقياسها والإفصاح عنها في شكل تقارير خاصة منفصلة عن التقارير المالية للمؤسسة؛
- هـ. تختلف درجة التحفيز بين العوامل المرتبطة بمسك المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ حيث أن العوامل الخاصة بـ "الإطار النظري للمحاسبة" و"الإدارة في المؤسسة" تعتبر محفزة بدرجة كبيرة، في حين أن العوامل المتعلقة بـ "بيئة عمل المؤسسة" تعتبر محفزة نوعاً ما.
- و. في أغلب الحالات، لم نجد أي علاقة بين متغيرات المراقبة وإجابات المستقيصين، ما عدا فيما يتعلق بـ:

- متغير "الوظيفة المشغولة في المؤسسة" له علاقة قوية بالإجابات على المحور الأول "إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية"؛
- متغير "التخصص" له علاقة قوية بالإجابات على المحور الخامس "العوامل المحفزة"؛
- متغير "الوضع المالية" له علاقة قوية بالإجابات على المحور الرابع "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية".

من خلال نتائج اختبار ستيودنت لمختلف المحاور التابعة لهذه الفرضية، يمكننا أن نستنتج أن الفرضية الثانية غير محققة.

3. النتائج في ضوء إشكالية البحث

من خلال النتائج التي تم عرضها، يمكننا الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في:

ما واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ وما مدى الاهتمام بالمحاسبة عنها على مستوى هذه المؤسسات؟

حيث يمكننا القول أنه يوجد إدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، لكن فيما يتعلق بتطبيقه على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فإننا نلاحظ أن هذا التطبيق مبني أساسا على تمييز نوع الأنشطة الاجتماعية، ما إذا كانت داخلية أو خارجية.

ويُقصد بالأنشطة الاجتماعية الداخلية، كل السياسات التي تساهم مباشرة في تحقيق الربح للمؤسسة، وهي في العموم السياسات ذات العلاقة بمجالي الموارد البشرية والمنتج، والتي تُعتبر ضرورة من ضرورات العمل خصوصا الإطعام والنقل، لذا يُنظر إليها على أنها استثمار.

بينما العمل الخيري فيعتبر نشاط خارجي أقل أهمية من سابقه، يتم القيام به في حدود الإمكانيات المالية للمؤسسة، أما فيما يتعلق بمجال البيئة، فإن المؤسسات في الغالب تلتزم بالحد الأدنى منه والذي له تأثير مباشر على وضعيتها المالية، ونقصد هنا أن المؤسسات تقوم بالالتزام بالبنود البيئية التي من الممكن أن يترتب عن مخالفتها عقوبات وغرامات مالية، فيما عدا ذلك فإن التزامها ضعيف.

أما بالنسبة للجزء الثاني من الإشكالية، المتعلق بمدى الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، فقد توصلنا إلى أنه لا يوجد اهتمام بها، رغم وجود الإدراك لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لكن لا يتوافر الإدراك بوجود حاجة لمسك هذا النوع من المحاسبة.

كما أنه لا توجد أية مبادرات من الجهات المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في الدولة لنشر هذه الفكرة و متابعتها، مما أدى إلى إهمالها تماما، ما عدا في المؤسسات الحاصلة على شهادة

الإيزو، والتي تخضع لمراقبة المنظمة العالمية للمعايير ISO؛ حيث تطالب هذه الأخيرة المؤسسات بإعداد تقارير سنوية حول الأنشطة المالية وغير المالية للمؤسسة، كما أنها تضع معايير خاصة تمس العديد من جوانب العمل في المؤسسة، يجب على المؤسسات احترامها من أجل الحصول على شهادة الإيزو والاحتفاظ بها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد فرغلي محمد (1980): "اتجاهات الفكر المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية"، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض، م 7، المملكة العربية السعودية
2. أحمد فرغلي محمد حسن، دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. ابراهيم خليل حيدر السعدي (2009): "مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 21، العراق.
4. أحمد رياحي، البلقاوي (2009): نظرية محاسبية؛ تعريب رياض العبد الله، طلال الجاوي؛ ج 1؛ الأردن.
5. احمد يوسف (1990): القيم الاسلامية في السلوك الاقتصادي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، ص 44.
6. اسماعيل محمود اسماعيل (1997): "التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة بين الفكر وإجراءات القياس المحاسبي"، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، ع 20، سوريا.
7. الدون هندريكسن (2008): النظرية المحاسبية، تعريب كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية جورج عوض، ط 4، مصر.
8. السيد مرسي (1999)، " المحاسبة الاجتماعية في البنوك المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية"، المجلة العربية للإدارة، مجلد 13، اليمن.
9. الصبان محمد عبد السلام (1987): "المحاسبة الاجتماعية"، مجلة كلية التجارة، للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، ع 1، السنة 15، مصر.
10. العاني حارس (2005): "دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية-دراسة تطبيقية في مملكة البحرين"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا.
11. الفضل وآخرون (2002): المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن.
12. القاضي حسين، حمدان مأمون (2001): النظرية المحاسبية، الدار العلمية الدولية للنشر، ط 1، الأردن.
13. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المادة 5، 6، 7، الجريدة الرسمية رقم 77، المنشورة في 2001/12/15.
14. المخادمة أحمد، العيسى ياسين (2006): "مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن التلوث البيئي- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، القاهرة، ع 67، مصر.

15. أمجد قاسم (2011): "تعريف العينات وأنواعها وأهميتها في البحث العلمي"،
<http://al3loom.com/?p=1001> (15/12/2014)
16. بابا عبد القادر، وهيبه مقدم (2008): المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة- حالة سونطراك، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
17. ثامر ياسر البكري (2001): التسويق والمسؤولية الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
18. جمال الدين محمد محمود (1992): أصول المجتمع الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، www.Kuwait660.com (2012/10/25)
19. حسين الأسرج (2010): "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 90، الكويت.
20. حنان رضوان حلوة (2003): بدائل القياس المحاسبي المعاصر؛ دار وائل للنشر؛ الأردن.
21. حنان رضوان (2003): تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن.
22. حنان رضوان (2001): تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23. ذوقان عبيدات وآخرون (دت): "مذكرات عن مناهج البحث"، عن كتاب: البحث العلمي - مفهومه، أدواته، أساليبه، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
24. رجب عبد العزيز (1981): "الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 4، الكويت.
25. روبرت ميچيز وآخرون، ترجمة مكرم الباسيلي ومحمد الديسطي (2006): المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، دار المريخ، السعودية.
26. سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور (2000/01/15): "محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، ندوة علمية، جامعة الإسرائ، الأردن.
27. سلامة نبيل فهمي (1999): بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية؛ مكتبة الجلاء الحديثة؛ ط 2، بور سعيد، مصر.
28. سويلم حسن (2001): "المتطلبات النظرية والعملية للتقرير عن التكاليف البيئية"، مجلة البحوث التجارية جامعة الزقازيق، المجلد 23، ع 2، مصر.
29. صباح أبو تايه (2008): التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن.
30. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري (2005): المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال_ الأعمال والمجتمع؛ دار وائل للنشر؛ ط 1؛ الأردن.
31. عباس مهدي الشيرازي (1990): نظرية المحاسبة، دار السلاسل، ط 1، الكويت.

32. عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الناصر (2005): مفهوم قاعد الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي. www.kantakji.com/fiqh/files/.../7807.doc (08/11/2012)
33. عبد الله بن محمد الطيار: التكافل الاجتماعي في الفقه الإسلامي مقارنة بنظام المملكة العربية السعودية؛ المملكة العربية السعودية. www.m-islam.com
34. عبد المجيد محمد (1986): "الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة- نموذج مقترح للشركات الكويتية"، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية، ع 43، الكويت.
35. علام محمد نبيل (1991): "حدود المسؤولية الاجتماعية - إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي في منظمات الأعمال في دول العالم النامي"؛ مجلة الإدارة العامة ؛ معهد الإدارة العامة؛ ع 7؛ الرياض؛ السعودية.
36. علي رمضان محمد (1997): المدخل الكمي والسلوكي في المحاسبة الإدارية، دار الحامد، عمان، الأردن.
37. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (20-22 جوان 2012)، ريو 20+ "المستقبل الذي نبتغيه"، ري ودي جانيرو، البرازيل.
38. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004): كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع- الاتجاهات والقضايا الراهنة؛ الأمم المتحدة نيويورك وجنيف.
39. محمد عباس بدوي (2007): المحاسبة البيئية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
40. محمد عباس بدوي، عثمان إبراهيم (2000): دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة؛ منشأة المعارف؛ مصر.
41. محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان (2009): تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.
42. محمد محمود عبد المجيد (1983): الاتجاهات الحديثة في المراجعة، المراجعة الاجتماعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
43. مرعي عبد الحي، الصبان محمد (1990): دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشكلات المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت.
44. مطر محمد، السويطي موسى (2008): التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن.
45. نورا محمد عماد الدين أنور (2010): "المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية دراسة تطبيقية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر.
46. نوفان حامد محمد العليمات (2010): "القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية - حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة"؛ أطروحة دكتوراه في المحاسبة؛ المشرف الرئيسي: نواف فخر؛ المشرف المشارك: محمد الرحاحلة؛ جامعة دمشق؛ سوريا.

47. إيدون هندريكسن (2008): النظرية المحاسبية، ط 4، ترجمة: كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر.
48. وفاء تارنوسكا (أفريل 2010): المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في ظروف الكساد الاقتصادي؛ DLA PIPER؛ الإمارات العربية المتحدة.
49. وليد ناجي الحياي (2007): نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
50. وليد ناجي الحياي (2007): المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك.
51. وهيبه مقدم (2012/08/22): "المسؤولية الاجتماعية ضرورة في الشركات الكبيرة وخيار يجب دعمه في الشركات الصغيرة والمتوسطة"؛ الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية؛ www.csr.sa.net (11/11/2012).
52. نمر حلمي محمود (1981): نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
53. يوسف جربوع (2007): "مدى تطبيق القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة- دراسة استكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، ع 1، فلسطين.

المراجع باللغات الأجنبية:

54. Abubakar Idris Oseni et al (April 2011): "accounting theory formulation as a tool for enhancing international harmonization of accounting standards", Journal of innovation research in management and humanities 2(1).
55. Abubaker Nafes and Abdel Karim Mohammed (1998): "Corporate social responsibility and accountability as a comprehensive approach for developing reporting and disclosure practice in Jordan"; Derasat; vol 25; n 2; Jordan.
56. Alain Chaveau, Jean Jacques Rosé (2003) : l'entreprise responsable ; édition d'organisation ; France .
57. Alexander Dahlsrud (2006) : How corporate social responsibility is defined – an analysis of 37 definitions; Corporate Social Responsibility & Environmental Management; published online in Wiley InterScience, www.interscience.wiley.com

58. American Accounting association AAA (1971): "Report of the committee on the foundations of accounting measurement"; the Acc.Review.Suppl; Vol 46.
59. American Accounting association AAA (1976): "Report of the committee on the measurement of social costs", the accounting review, supplement volume, accounting for social performance.
60. Andrew L. Freeman, Samantha Miles (2006): «Stakeholders theory and practice", Oxford University press, U.K.
61. Anik Veilleux (29/04/2003) : "Régulation des FMS par le biais des codes de conduite" ; présentation faite au Grama, concurrence et régulation, CEIM.
62. Aurélian ACQUIER, Jean-pascal GOND et Jacques IGALENS (2005) : " Des fondements religieux de la responsabilité sociale de l'entreprise à la responsabilité sociale de l'entreprise comme religion ", CRG : centre de recherche en gestion, Toulouse, France.
63. Bansal, Pratima, Sonia Kondola (2003): Corporate social responsibility- why good people behave badly in organizations, Ivey Business Journal.
64. Barry Elliott, Jamie Elliott (2011): Financial Accounting and Reporting; Prentice Hall; 4th edition; U.K .
65. Bernard Colass; encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, France.
66. Campell Norman R (1957): Fondations of science; Dover Publications.
67. Chambers, R.J (1960): "accounting evaluation and economic behavior"; Prentice Hall.
68. Carl Divine M (1961) "Some conceptual problems in accounting measurement "; Research in accounting measurement, AAA Evanston.
69. Charles W.L. Hill, Tomas M. Jones (1992): "Stakeholders-Agency Theory", Journal of Management Studies 29.2.
70. Charmaine Serimnger Christian; S.Wedzerai Musvoto (May 2011):"the accounting concept of measurement and the thin line between representational measurement theory and the classical theory of measurement;« International business & economics research journal; vol 10; n°5 .
71. Comité de Bale sur le contrôle bancaire (Septembre 1999) : Renforcement de la gouvernance d'entreprise pour les organisations bancaires ; Banque des règlements internationaux, Bale ; Suisse.
72. Commission des communautés Européennes (18/07/2001) : livre vert_ promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises ; Bruxel.
73. D.Dhalawal (1980): "The effects of the firm's capital structure on the choice of accounting methods", accounting review.

74. D. Wight, W. Justice (01/2003): "corporate social responsibility _ challenges and opportunities for trade unionists; « corporate social responsibility_ myth or reality?; labour education; ILO, n 130.
75. Dalia Petcu, Vasile Gherhes, Sorin Suciu (2011): "Corporate social responsibility – A conceptual approach", The AMFITEATRU Economic journal, vol 13, issue 29, Romania.
76. Denie Comier, Amel Ben Rhouma (2007): "Déterminants de la communication sociale et environnementale des entreprises Françaises", Association francophone de la comptabilité, France.
77. Dima Jamali, Asem. M. Safieddine, Myriam Rabbath (09/2008): "Corporate governance & corporate social responsibility synergies & interrelationships"; Journal compilation; Blackwell publishing Ltd; V 16; N 5; U.K .
78. Diemer Arnaud (SD): Economie d'entreprise; IUFM D'auvergne; France.
79. Dodge Yadolah (2003) : Premiers pas en statistique, Springer Verlag, France.
80. Doona J.Wood (Oct 1991): "Corporate social performance", The Academy of Management Review, vol 16, N°4.
81. Erwin Diewert (2005): "the measurement of business capital, income and performance"; Tutoriol presented at the University Autonoma of Barcelona; Spain .
82. Filios Vassilios (1984): "corporate social responsibility and public accountability"; reidel publishing company; vol 3; n 4 .
83. Frederick W, Post J, Davis KE. 1992. Business and Society. Corporate Strategy, Public Policy, Ethics, 7th edn. McGraw-Hill; London.
84. Gaju George Ciprain (2006): social accounting to make the social results visible; Valahia University of Targoviste; Romania .
85. Gérard Fonteneau (October 2003): « corporate social responsibility_ envisioning its social implication », the jus Semper Global Alliance living wages North & South.
86. Gionarlo Pietersz (2011): corporate social responsibility is more than just donation money; KPMG; Swiss.
87. George Sorter (1969): «An "Events" approach to basic accounting theory", accounting review.
88. Global Reporting Initiative (2002): Sustainability reporting guidelines, USA.
<http://www.epeat.net/documents/EPEATreferences/GRIguidelines.pdf>

89. Gray (1992): "accounting and environment- an exploration of the challenge of gently accounting for accountability, transparency and sustainability", accounting organization and society, vol 17.
90. Gray, R (1999): "The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society", Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique? » Accounting Organizations and Society, Vol. 27, university of Glasgow, Scotland.
91. Groux IGS(2009) : la responsabilité sociétale de l'entreprise(RSE) sous le prisme du développement durable, AfarnaudFanel édition, France.
92. Hendriksen (1982): Accounting Theory, 4th edition, Eldon Richard & Irwin Inc, U.S.A.
93. Holdaway M.G: "social accounting –Australian stories from a social accounting practitioner"; accounting for life; Queensland; Australia.
94. International Accounting Standards Board (Sep 2010): "conceptual Framework for Financial Reporting 2010"; U.K.
95. Jack Iglens, Jean-Marie Peretti (2008):Audit Social- meilleures pratiques, méthode et outils; Groupe Eyrolles; France .
96. Jean- Pascal Gond, Samuel Mercier (2005) : "les théories des parties prenantes : une synthèse critique de la littérature", LIRHE, Université de Toulouse, France.
97. Jennier Griffin, John Mahon (1997): "The corporate social performance and corporate financial performance debate", Boston University, vol 36, N 1.
98. Jerold Zimmerman (1980): positive research in accounting, perspective on research, edited by R Nair & T.Williams, U.S.A.
99. Kaya Ugur, YalYa Hilmi Erdogan (November 2007):Remembering thirty five years of social accounting-A Review of literature and practice; presented at The Balkan countries- 1st international conference on accounting and auditing; in Turkey (8-9 March 2007); published in MPRA; N 3454; Turkey.
100. Kim Kercher (2007): "corporate social responsibility_ impact of globalization & international business"; corporate governance ejournal; Bond University; Australia.
101. L.S.Porwal (2008): accounting theory", Tata McGraw-Hill, India.
102. Larry O'connor (2006): Empirical research in social and environmental accounting- a meta review; Australia.
103. Lisa Whitehouse (2003) :“corporate social responsibility, corporate citizenship and the global compact”; global social policy; vol 3(3); U.K;
<http://gsp.sagepub.com/content/3/3/299>

104. Mi Zmijewski & R Hagerman (1981): "An income strategy approach to the positive theory of accounting standard setting / choice", Journal of accounting and economics.
105. Michel Capron (2000): la comptabilité social et sociétal; encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit; sous la direction de Bernard colasse; economica; France.
106. Michel N Chetcovick M (1965): "Standards of disclosure and their development,« the journal of accountancy.
107. Milton Friedman (13/09/1970): "The social responsibility of business into increase its profits ", the New York Times Magazine, U.S.A .
108. Mobley.S.C (1970): "the challenges of social-economic accounting"; the accounting review; vol 45; n 4; October .
109. Mohammed Yassein Rahehla and Jamel Adel Sharairi (2008): "The extent of social responsibility accounting application in the qualified industrial zones in Jordan"; International Management review; Vol 4; N 2; Jordan.
110. Mostafa.F.Abdel-Magid (1979): "towards a better understanding of the role of accounting measurement "; the Ace Review; vol 2.
111. N.Gaig Smith (1990): arguments for & against corporate social responsibility; excerpted from Morality and the Market, Routledge; New York; U.S.A.
112. Norton M. Bedford (1965): "Income determination theory- an accounting framework"; Addison Wesley Publishing Company; ch 2.
113. OECD (2001): Corporate social responsibility – partners for progress; France.
114. Parkash Sethi (1972/1973): "Getting a handle on social audit"; Business and society review; Blackwell publishers; Vol 4; Boston. U.S.A .
115. Paul hohnen (2007): corporate social responsibility_ an implementation guide for business; iisd; Canada.
116. Ramanathan, Kvasseri V (1976): " towards a theory of corporate social accounting"; the accounting review; vol 51; N 3 .
117. Ramousse R et al (1996) : Introduction aux statistiques.
<http://www.cons-dev.org/elearning/stat/parametrique/5-2/5-2.html>
(27/02/2015).
118. Ran Goel (2005): Guide to instruments of corporate responsibility; Pensions at work; New York; U.S.A.

119. Reynaud. E., Développement durable et entreprise : Vers une relation symbiotique, Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, Angers.
120. Sajade Gholami et al (2012): "Social responsibility accounting from the theory to practice"; Journal of basic and applied scientific research; Vol 2; n 10; Iran.
121. Saleem Sheikh, William Rees (May 1995): Corporate governance & corporate control; Cavendish publishing limited; U.K.
122. Savage; C.Wade (1970): "The measurement of sensation"; University of California press, U.S.A .
123. See e.g, Estes, Ralph W (1975): a comprehensive corporate social reporting model", in Lee J.Seidler and Lynn L. Seidle; Social accounting theory; issues and cases; Los Angeles; U.S.A.
124. Spence Crawford (2007):" social accounting's emancipatory potential agramscian critique", vol 6, N 03, U.K.
125. Steve Lydenberg; Kati Grace (November 2008):"innovation in social and environmental disclosure outside the United State"; domini social investment; New York; U.S.A .
126. T.R. Dyckman, D.H. Downes and R.P. Magee (1975):" Efficient Capital Markets and Accounting; A Critical analysis", Prentice-Hall, Englewood Cliffs.
127. Tarik El Malki(2010) : "environnement des entreprises, responsabilité sociétale et performance : analyse empirique dans le cas du Maroc", Thèse de Doctorat, directeurs de thèse : Bouchra M'Zali, Patricia Augier ; Université de la méditerranée Aix_ Marseille 2, France.
128. The SEEP network (October 2006): "social performance glossary", social performance working group.
129. United Nation (2011): The Global Compact; UN Global Compact Office; New York; U.S.A .
130. U.S.EPA, United States Environmental Protection Agency (1996): Cleaner Technologies Substitutes Assessment- A Methodology & Resource Guide, Chapter 10-social benefits/costs assessment, U.S.A.
131. Vidya N.Awashi, Erwin Stachelin (1995): "Ethics and management accounting-Teaching note for a video case, the order: a progressive disclosure vignette", Journal of accounting education, vol 13, U.S.A .
132. Walmart (2011), Global Responsibility Report, Building the Next Generation Walmart Responsibility.
<http://walmartstores.com/CommunityGiving/223.aspx>

133. Walter B.Meigs, A.N.Mosich, and Charle E.Johnson, Tomas Keller (1974): accounting worksheets for use with intermediate accounting, 3^{er} edition, McGraw-Hill.
134. William A.Paton, A.C.Littleton (1940): an introduction to corporate accounting standards; American accounting association, U.S.A.
135. Watts and Zimmerman (1986): positive accounting theory, Prentice -hall, Englewood cliffs, U.S.A.
136. <http://www.jmasi.com/ehsa/correlation/linearsrt.htm> (27/02/2015).
137. Zerrouk Fayçal (2011-2012) : cours (8) statistique à distance, ISSEP Ksar-Said.
http://www.issep-ks.rnu.tn/fileadmin/templates/Fcad/Test_de_Khi_carre.pdf (27/02/2015).
138. <http://e-rse.net/definitions/rse-definition/>

الملاحق

الملحق رقم (1): التقرير الاجتماعي لشركة Estern Gaz & Fuel Associates

1- الأمن الصناعي

حالات الوفاة		الحوادث				مصدر الحوادث
		معدل شدة الحادث		معدل التكرار		
		السنة ن	السنة ن-1	السنة ن	السنة ن-1	
3	8	2826	4822	82	76	استخدام الفحم
-	-	59	60	11	10	استخدام الغاز
3	8	1442.5	2441	46.5	43	المتوسط العام

2- توظيف الأقليات

مقارنات توظيف الأقليات				المستوى الوظيفي
السنة ن		السنة ن-1		
نسبة العاملين %	العدد	نسبة العاملين %	العدد	
1.6	21	1.5	20	الإداريين
4.8	30	4.2	27	المهنيين والفنيين
6.4	51	5.7	47	الإجمالي

3- المساهمات الخيرية

إجمالي المساهمات الخيرية		البيان
السنة ن	السنة ن-1	
600000	540000	إجمالي قيمة المساهمات
4.06	1.4	النسبة المئوية من الربح بعد الضريبة
40	-	نسبة الموزع على المؤسسات الصحية
60	-	نسبة الموزع على المؤسسات العلمية

4- رواتب التقاعد

بيان	إجمالي المعاشات السنوية (ألف دولار)
------	---------------------------------------

السنة ن	السنة ن-1	
6155	7519	المسدد لنقابات العمال
5773	4040	المسدد لجهات أخرى
11928	11559	الإجمالي

5- مجالات أخرى

تهتم الشركة بالشؤون البيئية، فالعمليات المرتبطة باستخدام البحار تخضع للرقابة من قبل الشركة لمنع أي إضرار بالبيئة، كما تتبع الشركة برامج لضمان أمان استخدام المناجم بما يتماشى مع المعدلات المطلوبة.

6- الأهداف المرغوب تحقيقها في السنة القادمة

- زيادة النسبة العامة في الأمن الصناعي بـ 10%.
- زيادة نسبة توظيف الأقليات بـ 8%.
- زيادة قيمة المساهمات الخيرية حتى تصل إلى 680000.

المصدر: محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 102-104.

الملحق رقم (2): تقرير العمل الاجتماعي (نموذج SMFC)

<u>المطلوبات</u>	<u>الموجودات</u>
– ترقية العاملين من الأقليات إلى مراكز أعلى لا تزال دون المستوى المطلوب. – تقدم العجزة من كسب المهارات والخبرات لا تزال في الحدود الدنيا. – لا تزال الشركة ترمي بنفاياتها من العمليات الإنتاجية في الأراضي الزراعية المجاورة. – البرامج الخاصة بقيام الشركة في بناء مساكن لمحدودي الدخل غير فعالة بدرجة كافية قياساً بالوقت المستنفد بالبناء والمبالغ المنفقة عليها.	- فرص التوظيف: لقد أدى توسع الشركة في نشاطها التشغيلي إلى خلق 10000 فرصة عمل جديدة الخطط الأساسية للتطوير: – برنامج توفير فرص التوظيف للأقليات حيث ساعدت هذه البرامج على رفع نسبة الأقليات من 6% سنة 1962 إلى حوالي 19% سنة 1972. – برنامج تشغيل العجزة. - حماية البيئة ومكافحة التلوث: – تم وضع جهاز لقياس درجة تلوث الجو بالدخان والرماد المتطاير من فتحات المصانع. – قامت الشركة بتخصيص 1.3% من صافي الربح قبل الضرائب لتنظيف مجرى النهر في المدينة. - التفاعل مع المجتمع: – كانت تبرعات الشركة للمؤسسات الخيرية في حدود 1.2% من صافي الربح قبل الضرائب خلال الخمس سنوات الماضية.

المصدر: مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص 190.

الملحق رقم (3): تقرير النشاط الاقتصادي-الاجتماعي

1- مجال الموارد البشرية			
(أ) التحسينات:			
1- برامج تدريب العاملين	XX		
2- مساهمة في الهيئات التعليمية	XX		
3- الزيادة في التكاليف بسبب تنفيذ برنامج تشغيل الأقليات	XX		
4- مصاريف حضانة أطفال العاملين	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
(ب) الأضرار:			
1- التكاليف المؤجلة التي تخص تركيب أجهزة الأمن الصناعي		(XX)	
(ج) صافي التحسينات في مجال الموارد البشرية			XX
2- مجال الموارد الطبيعية			
(أ) التحسينات:			
1- تكاليف استصلاح أراضي تستخدم للتخلص من المخلفات	XX		
	XX		
2- تكاليف تركيب أجهزة الرقابة على التلوث	XX		
3- تكاليف التخلص من النفايات السامة	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
(ب) الأضرار:			
1- تكاليف مؤجلة لإعادة استصلاح موقع المشروع	(XX)		
2- تكاليف مقدرة لتركيب وحدة تنقية المخلفات	(XX)		
إجمالي الأضرار		(XX)	
(ج) صافي العجز في مجال الموارد الطبيعية			(XX)
3- مجال المنتج			
(أ) التحسينات:			
1- مرتبات القائمين باختيار أمان المنتج	XX		
2- تكلفة استخلاص السموم من المواد المستخدمة في التغليف	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
(ب) الأضرار:			
1- تكلفة جهاز اختبار أمان المنتج لم يتم تركيبها		(XX)	
(ج) صافي التحسينات في مجال المنتج			XX
إجمالي الأضرار الاقتصادية - الاجتماعية عن العام		(XX)	
يضاف:			
مجموع صافي التحسينات كما ظهرت في 1/1/		XX	
الصافي الكلي للعمليات الاقتصادية الاجتماعية للمشروع في			XX
12/31			

--	--	--	--

المصدر: مؤيد الفضل وآخرون, مرجع سابق, ص191.

الملحق رقم (4): تقرير الأرباح والخسائر المالي- الاجتماعي

<u>إيرادات خاصة بالنشاط الاقتصادي</u>			<u>تكاليف خاصة بالنشاط الاقتصادي</u>		
مجمّل الربح		XX	مصاريف إدارية		XX
إيراد أوراق مالية شركات تابعة	XX		فوائد السندات والقروض		XX
إيراد أوراق مالية أخرى	XX		استهلاكات (بيان أو كشف مرفق)		XX
إيرادات متنوعة			خسائر أو مصاريف عرضية		XX
صافي الربح		XX	مخصصات (بيان أو كشف مرفق)		XX
إيرادات تخص سنة سابقة		XX	صافي الربح		XX
محول من مخصصات أو احتياطات			مخصصات إضافية		XX
			(استهلاكات إضافية)		XX
صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية		XX	مخصص ضرائب		
			صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية	XX	
			<u>تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي</u>	XX	XX
			أنشطة خاصة بالعاملين:	—	
			استهلاك أصول	-	
			تكاليف أخرى	XX	XX
			أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة:	XX	XX
			تبرع للمؤسسة...	XX	XX
			تكاليف أخرى	XX	XX
			أنشطة خاصة بحماية المستهلك		XX
			أنشطة خاصة بالرقابة على التلوث		XX
			استهلاك معدات الرقابة		XX
صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية		XX	تكاليف أخرى		XX
			تكاليف علاج أضرار بيئية		XX

			خاصة بالسنة الحالية		
			غرامات مخالفة قوانين خاصة		XX
			بحماية البيئة والمجتمع		
			مخصص التزامات اجتماعية		XX
			صافي الربح بعد خصم		XX
			تكاليف الأنشطة الاجتماعية		XX
			تكاليف علاج أضرار بيئية		XX
			خاصة بسنوات سابقة		
			صافي الربح القابل للتوزيع		XX

المصدر: محمد محمود عبد المجيد (1983) الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، المراجعة الاجتماعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ص 284-285.

الملحق رقم (5): قائمة التأثير الاجتماعي

المنافع الاجتماعية			
السلع أو الخدمات التي تم توفيرها	XX		
مدفوعات للعناصر الاجتماعية:	XX		
عمالة متاحة (أجور ومرتببات)	XX		
مدفوعات لموردي السلع والخدمات	XX		
ضرائب مسددة	XX		
توزيعات خيرية	XX		
توزيعات وأرباح موزعة	XX		
قروض ومدفوعات أخرى	XX		
منافع إضافية مباشرة للعاملين		XX	
هبات للغير في شكل خدمات بشرية ومعدات وتسهيلات	XX		
تحسينات بيئية	XX		
منافع أخرى	XX		
إجمالي المنافع الاجتماعية		—	XX
التكاليف الاجتماعية			
سلع ومواد أولية تم الحصول عليها	XX		
مباني ومعدات مشتراه	XX		
عمل وخدمات مستخدمه	XX		
فروق وظيفية:	XX		
في التعيين (خارجية)	XX		
في المركز الوظيفي والترقية (داخلية)	XX		
أضرار وأمراض تسببها عمليات المشروع	XX		
خدمات وتسهيلات عامة مستخدمة	XX		

أضرار بيئية	XX		
أضرار للأراضي	XX		
تلوث المياه	XX		
ضوضاء	XX		
مخلفات صلبة	XX		
تشويه الشكل الجمالي للبيئة	XX		
أضرار أخرى للبيئة	<u>XX</u>		
مدفوعات من عناصر أخرى للمجتمع	XX		
مدفوعات مقابل سلع وخدمات	XX		
زيادة في رأس المال	XX		
سلف	XX		
مدفوعات أخرى	<u>XX</u>		
تكاليف أخرى	XX		
إجمالي التكاليف الاجتماعية		<u>XX</u>	
الفائض (العجز) الاجتماعي العام			XX
الفائض (العجز) الاجتماعي المتجمع في بداية العام			XX
الفائض (العجز) الاجتماعي المتجمع في آخر العام			<u>XX</u>
ملاحظات عن: 1- التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمدخلات (مثل التلوث في الهواء الذي يسببه العاملون عند قيادتهم لسياراتهم لمكان العمل) 2- التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمخرجات (مثل تلوث الهواء المتسبب عن السيارات التي باعته الشركة للغير) 3- أسس القياس والتقدير المستخدمة في إعداد القائمة. 4- مدى التقدم في مجالات الاهتمام الاجتماعي الحالية. المصدر: مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص 194.			

الملحق رقم (6): قائمة الدخل الاجتماعي (نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية)

XXX XXX	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي + مخرجات مرغوبة اجتماعياً ولا يمكن بيعها - آثار غير مرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها
XXX	= صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

المصدر: مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص 196.

الملحق رقم (7): قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

xx				صافي الربح المحاسبي يضاف إليه أولاً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية (1) مجال المساهمة البيئية: تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء تكلفة معالجة المخلفات السائلة تكلفة تحسين المظهر الجمالي للبيئة
		xx	x x x	(2) مجال المساهمات العامة: فروق توظيف عمالة زائدة فروق توظيف معوقين إعانات ومنح إضافية للعاملين فروق خدمات النقل والمواصلات تكلفة خدمات إسكان للعاملين تكلفة مركز حضانة أطفال العاملين خسائر التسعيرة الجبرية
		xx	x x x x x x x	(3) مجال الموارد البشرية: تكلفة تدريب العاملين تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي
		xx	x x	(4) مجال المنتج: تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج
(xx)	xx			إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية

الملحق رقم (8): قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

xx			مجموع صافي الأصول (يخصم منه) (1) صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية: مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث أجهزة الرقابة على تلوث الهواء معدات تنقية المخلفات السائلة نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة مخزون مواد تنقية المخلفات الصناعية
	xx	x x x x x	مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية (2) صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة: مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة مباني سكنية للعاملين منشآت ووسائل الترفيه منشآت الرعاية الصحية وسائل نقل ومواصلات معدات وأجهزة طبية مخزون المستلزمات الطبية
	xx	x x x x x x	مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة (3) صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية: مباني وإنشاءات مركز التدريب وسائل ومعدات التدريب معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل مخزون مهمات وقاية العاملين
	xx	x x x x	مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية (4) صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج: أجهزة الرقابة على جودة المنتج أجهزة اختبار أمان المنتج مخزون ملصقات ونشرات
(xx)	xx		مجموع صافي أصول مجال المنتج مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية
xx			مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية
xx			مجموع الخصوم (يخصم منه)
(xx)			
xx			

			مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية
--	--	--	--

المصدر: محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 290-291.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة فرحات عباس- سطيف 01

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

سنة خامسة دكتوراه

تخصص محاسبة، مالية وتدقيق

استبيان موجه للمدير العام أو من يوكله المدير العام للإجابة نيابة عنه

بغرض إعداد أطروحة دكتوراه بعنوان

" المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في
المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

تحت إشراف الأستاذ : ذوادي مهدي

من إعداد الباحثة: شهرزاد بلهامل

تمهيد للموضوع:

يهدف الباحث من خلال هذا الاستبيان إلى معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ حيث أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل عام تتجسد في أربع مجالات: العلاقة مع المجتمع (تبرعات، منح...)، الموارد البشرية (تكوين، نقل...)، العلاقة مع المستهلك (تطوير المنتج، الجودة...)، الحفاظ على البيئة (خفض التلوث، ترشيد استهلاك الطاقة...). ولن تحقق هذه الدراسة أهدافها إلا بتعاونكم من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان، ويؤكد الباحث على سرية البيانات وأنه لن يتم استعمالها إلا لأغراض البحث العلمي؛ ولكم جزيل الشكر.

القسم الأول: معلومات عامة

1. الوظيفة المشغولة في المؤسسة:
2. التخصص: مالية ومحاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ أخرى ☐ أذكرها:
3. السن: من 20 إلى 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐
4. الخبرة: من 1 إلى 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐
5. نوع المؤسسة: صناعية ☐ تجارية ☐ خدمية ☐ مالية ☐
6. الطابع القانوني: عمومية ☐ خاصة ☐ مختلطة ☐
7. الوضعية المالية للمؤسسة: فائض ☐ عجز ☐

يرجى قراءة التمهيد قبل البدء في الإجابة. (ملاحظة: مصطلح "اجتماعي" يقصد به "اجتماعي بيئي")

القسم الثاني: أسئلة الدراسة				(ضع إشارة x في الخانة المناسبة)
المحور الأول: إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية				
موافق بدرجة كبيرة	موافق نوعا ما	معارض بدرجة كبيرة	دون جواب	
				1. لديك فكرة جيدة عما يعنيه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"
				2. يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية أخرى تتمثل في تفاعلها مع المجتمع والمساهمة في بناءه وتنميته، وهذا إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الربح.
				3. تؤيد إدارة المؤسسة فكرة مساهمة المؤسسة الاقتصادية في العمل الخيري داخل المجتمع.
				4. تؤيد إدارة المؤسسة فكرة تسطير سياسات ذات جوانب اجتماعية (سكن للعمال، مطعم، تكوين، بحوث التطوير...)
				5. تعتبر إدارة المؤسسة تكاليف الأنشطة الاجتماعية استثمارا وليس عبئا.
المحور الثاني: الاهتمام بترسيخ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة				
نعم دوما	أحيانا	لا تقوم بذلك	دون جواب	
				1. تقوم المؤسسة سنويا بتسطير مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تريد تحقيقها في السنة القادمة.
				2. يتوافر على مستوى المؤسسة قسم أو أقسام خاصة بالمسؤولية الاجتماعية. ما هي هذه الأقسام:
				3. تكون المؤسسة إطاراتها في مجال المسؤولية الاجتماعية (حضور الملتقيات والندوات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية...)
				4. تستند المؤسسة إلى "مدونات السلوك العالمية (ISO ; SA8000; ILO ؛ ميثاق كيوتو...)" في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية:
				5. تحرص إدارة المؤسسة على متابعة تطور أدائها الاجتماعية بصفة دورية.
المحور الثالث: التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية في مختلف المجالات				
أولا: مجال العلاقة مع المجتمع (منظمات المجتمع المدني، الباحثين، ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاك...)				
نعم دوما	أحيانا	لا تقوم بذلك	دون جواب	
				1. تتبرع المؤسسة للجمعيات الخيرية.
				2. تتبرع المؤسسة للأندية الرياضية.
				3. تتبرع المؤسسة للجمعيات الثقافية.
				4. تساهم المؤسسة في بناء أو تجهيز المساجد، المراكز الصحية،...
				5. تساهم المؤسسة في رعاية البرامج التلفزيونية والإذاعية.

				6. توظف المؤسسة أفرادا من ذوي الاحتياجات الخاصة.
				7. تسمح المؤسسة للمستثمرين الصغار بالحصول على فرصة تكوين داخلها.
				8. تسمح المؤسسة للباحثين بإجراء تربصات دراسية فيها.
				9. تقوم إدارة المؤسسة باستشارة الملاك والمساهمين فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية.
دون جواب	لا تقوم بذلك	أحيانا	نعم دوما	<u>ثانيا: مجال العلاقة مع الموارد البشرية</u>
				1. تجري المؤسسة دورات تكوينية لموظفيها للرفع من كفاءتهم.
				2. تعتمد المؤسسة نظاما خاصا بالترقية في الرتب الوظيفية.
				3. توفر المؤسسة السكن لإطاراتها.
				4. توفر المؤسسة السكن لعمالها.
				5. توفر المؤسسة وسائل النقل لإطاراتها.
				6. توفر المؤسسة وسائل النقل لعمالها.
				7. توفر المؤسسة وسائل الحماية للموظفين من أجل تفادي حوادث العمل.
				8. تتوفر المؤسسة على مخارج للطوارئ.
				9. تهتم المؤسسة بخلق فضاءات للترفيه والتسلية للموظفين (ملاعب، قاعة رياضية...)?
				10. تهتم المؤسسة بالجانب الأسري للموظف (منح جوائز لأطفالهم الناجحين، تسهيلات للعمرة والحج...)?
				11. تتوافر المؤسسة على مصلى يمكن الموظفين من تأدية الصلاة.
دون جواب	لا تقوم بذلك	أحيانا	نعم دوما	<u>ثالثا: مجال العلاقة مع المستهلك</u>
				1. تجري المؤسسة بحوثا تسويقية لمعرفة آراء وأذواق المستهلكين.
				2. تهتم المؤسسة بالاقترحات التي تستقبلها من قبل المستهلكين.
				3. تعمل المؤسسة على التكفل الفوري بشكاوى المستهلكين.
				4. تجري المؤسسة بحوثا بهدف تطوير منتجاتها.
				5. غلاف المنتج يحمل معلومات كافية عن المنتج ومكوناته وطرق استخدامه.
				6. تعرض معلومات الغلاف بعدة لغات.
				7. تعتمد المؤسسة على وسائل الإعلام للتعريف بمنتجاتها.
دون جواب	لا تقوم بذلك	أحيانا	نعم دوما	<u>رابعا: مجال المحافظة على البيئة</u>
				1. تعمل المؤسسة على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.
				2. تعمل المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة.
				3. تستخدم المؤسسة تكنولوجيا حديثة تخفض من نسبة التلوث.
				4. تعمل المؤسسة على اكتشاف مصادر جديدة للمواد

				المستعملة تكون غير ملوثة.
				5. تتجنب المؤسسة إقامة مصانعها في المناطق العمرانية.
				6. تهتم المؤسسة بالآثار البيئية للمشاريع التي تستثمر فيها.
				7. يترتب عن نشاط المؤسسة فضلات مضرّة بالبيئة.
				8. تتحمل المؤسسة تكاليف خاصة من أجل التخلص من النفايات الضارة بطريقة سليمة.
				9. تساهم المؤسسة في تجميل وتشجير محيطها.

المحور الرابع: الأهمية النسبية للمجالات: يتم على مستوى مؤسستكم اعتبار

دون جواب	غير مهم بدرجة كبيرة	مهم نوعا ما	مهم بدرجة كبيرة	المجال
				1. مجال العلاقة مع المجتمع
				2. مجال تنمية الموارد البشرية
				3. مجال العلاقة مع المستهلك
				4. مجال المحافظة على البيئة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة فرحات عباس- سطيف 01

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

سنة خامسة دكتوراه

تخصص محاسبة، مالية وتدقيق

استبيان موجه للمدير المالي في المؤسسة أو من يوكله المدير المالي للإجابة نيابة عنه
بغرض إعداد أطروحة دكتوراه بعنوان

" المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في
المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "

تحت إشراف الأستاذ : ذواوي مهدي

من إعداد الباحثة: شهرزاد بلهامل

تمهيد للموضوع:

يهدف الباحث من خلال هذا الاستبيان إلى معرفة واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ حيث أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تتجسد في أربع مجالات: العلاقة مع المجتمع (تبرعات، منح...)، الموارد البشرية (تكوين، نقل...)، العلاقة مع المستهلك (تطوير المنتج، الجودة...)، الحفاظ على البيئة (خفض التلوث، ترشيد استهلاك الطاقة...)، ونظرا لأن المعايير المحاسبية الدولية تدرج فئة "الجمهور" من بين مستخدمي القوائم المالية، فإن القوائم المفصح عنها من قبل المؤسسات يجب أن تحتوي معلومات تبرز جهود المؤسسة في الجانب الاجتماعي.

لن تحقق هذه الدراسة أهدافها إلا بتعاونكم من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان، ويؤكد الباحث على سرية البيانات وأنه لن يتم استعمالها إلا لأغراض البحث العلمي؛ ولكم جزيل الشكر.

القسم الأول: معلومات عامة

1. الوظيفة المشغولة في المؤسسة:
2. التخصص: مالية ومحاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ أخرى ☐ أذكرها:
3. السن: من 20 إلى 30 سنة ☐ بين 31 و40 سنة ☐ بين 41 و50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐
4. الخبرة: من 1 إلى 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐
5. نوع المؤسسة: صناعية ☐ تجارية ☐ خدمية ☐ مالية ☐
6. الطابع القانوني: عمومية ☐ خاصة ☐ مختلطة ☐
7. الوضعية المالية للمؤسسة: فائض ☐ عجز ☐

يرجى قراءة التمهيد قبل البدء في الإجابة. (ملاحظة: مصطلح "اجتماعي" يقصد به "اجتماعي بيئي")

القسم الثاني: أسئلة الدراسة				(ضع إشارة x في الخانة المناسبة)
دون جواب	معارض بدرجة كبيرة	موافق نوعا ما	موافق بدرجة كبيرة	المحور الأول: إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
				1. لديك فكرة جيدة عما يعنيه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"
				2. يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية أخرى تتمثل في تفاعلها مع المجتمع والمساهمة في بناءه وتنميته، وهذا إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الربح.
				3. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية المساهمة في العمل الخيري داخل المجتمع.
				4. في رأيك، يجب على المؤسسة الاقتصادية الاهتمام بالسياسات ذات الجوانب الاجتماعية (مطعم للعمال، تكوين، بحوث التطوير...)
				5. تعتبر تكاليف الأنشطة الاجتماعية استثمارا وليس عبئا.
				6. تكون المؤسسة محاسبها في "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" (من خلال حضور الملتقيات، الندوات، الدورات التكوينية...).
				7. لديك اطلاع كافى على المصطلحات المستخدمة في محاسبة المسؤولية الاجتماعية (التكاليف الاجتماعية، العوائد أو المنافع الاجتماعية...)
				8. لديك اطلاع كافى حول النماذج المطورة في الميدان المحاسبي الدولي، والخاصة بالإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي.
<u>المحور الثاني: إدراك الحاجة لمسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية في رأيك:</u>				
				1. بما أن "الجمهور" هو أحد مستخدمي القوائم المالية حسب المعايير الدولية، فإنه يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية التي تهتم.
				2. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يعطي صورة أوضح عن الأداء الكلي للمؤسسة.
				3. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يلقي تفاعلا من قبل البيئة المحيطة.
				4. نشر قوائم تبرز الأداء الاجتماعي للمؤسسة يحقق لها مكاسب مالية.
دون جواب	لا	أحيانا	نعم دوما	<u>المحور الثالث: قياس المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية</u> (لقد تم تغيير السلم المستعمل ←
				1. يتم على مستوى المؤسسة تصنيف المسؤولية الاجتماعية إلى عدة مجالات. يرجى ذكر هذه المجالات إن وجدت:
				2. يتم على مستوى المؤسسة مسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله

				المؤسسة من تكاليف تتعلق بالأنشطة الاجتماعية.
				3. تعتمد المؤسسة في قياسها للتكاليف الاجتماعية على مرجعيات أخرى (معايير دولية، مدونات السلوك العالمية... ISO; GRI) إلى جانب SCF أذكر هذه المرجعيات إن وجدت:
				4. لا يتم فقط الاكتفاء بالقياس النقدي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية، وإنما يتم أيضا التعبير عنها باستخدام المؤشرات الخاصة بذلك (مؤشر المساهمة في تطوير الأبحاث حول المنتج، مؤشر توافر الأمن الصناعي...)
				5. تقوم المؤسسة بقياس المنافع الاجتماعية التي يحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطة اجتماعية.
				6. تجد المؤسسة صعوبات في قياس تكاليف الأنشطة الاجتماعية. أذكر هذه الصعوبات إن وجدت:
				7. تجد المؤسسة صعوبات في قياس المنافع الناتجة عن قيام المؤسسة بأنشطة اجتماعية. أذكر هذه الصعوبات إن وجدت:
دون جواب	لا	أحيانا	نعم دوما	<u>المحور الرابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية</u>
				1. تطلب إدارة المؤسسة معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي.
				2. تطلب الجهات المتعاملة مع المؤسسة معلومات تتعلق بالأداء الاجتماعي لها.
				3. يتم على مستوى المؤسسة إعداد تقارير دورية حول ما تقوم به المؤسسة من أنشطة اجتماعية في مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية. ما هو القسم المسؤول عن إعداد هذه التقارير:
				4. التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تهتم بكل من التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.
				5. يتم نشر التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في شكل مطبوعات توزع على الجهات التي تتعامل معها المؤسسة.
				6. يتم نشر التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال عرضها على موقع الانترنت.
				7. يتم عرض المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في شكل "ميزانية اجتماعية".
				8. تجد المؤسسة صعوبة في طريقة الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية. أذكر هذه الصعوبات إن وجدت:

المحور الخامس: العوامل المحفزة

في رأيك، ترتبط إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بتوافر العوامل المحفزة التالية:

العوامل	محفز بدرجة كبيرة	محفز نوعا ما	غير محفز بدرجة كبيرة	دون جواب
1. بناء فكري متسق ومضبوط، يوضح المفاهيم وطرق القياس.				
2. نماذج للإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي.				
3. سن قوانين تلزم المؤسسات بمسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية.				
4. سوق مالي نشط يتفاعل مع المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسات.				
5. توافر هيئات مهنية تعمل على شرح محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتوضيح خطوات مسكها.				
6. اهتمام مجلس الإدارة بأثر الأنشطة الاجتماعية على الأداء المالي.				
7. الممارسة القوية والمستمرة للأنشطة الاجتماعية.				
8. تنظيم دورات تكوينية للمحاسبين في مجال المحاسبة الاجتماعية.				
9. الإدراك الكافي للمحاسبين بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.				

République Algérienne Démocratique populaire

Université Farhat Abbass _ Sétif 01

Faculté du Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Département de Commerce

5eme année Doctorat

Spécialité comptabilité, Finance et Audit

**Questionnaire destiné au directeur général ou une personne procuré par
lui**

Pour le but d'établir une thèse de doctorat au titre de

**La responsabilité sociétale et l'intérêt porté pour la comptabilité
sociétale au niveau des entreprises économiques algériennes**

Le chercheur : Chahrazed BELHAMEL

le superviseur : Douadi Mhidi

Préface :

La responsabilité sociétale des entreprise se répartit dans 4 dimensions: Relation avec la communauté (don, sponsoring...) ; Ressources humaines (formation, transport...) ; Relation avec consommateur (développement de produit, recherches de marketing...) ; protection de l'environnement (démunie la pollution...).

Cette étude ne sera jamais réaliser ses buts qu'avec votre collaboration, et par répondre aux questions suivantes; et le chercheur confirme la confidentialité des données. Merci pour votre collaboration.

Informations générales :

1. Le poste occupé dans l'entreprise:
2. Spécialité: finance ☐ comptabilité ☐ management ☐ économie ☐ Autre :
3. Age: de 20 à 30ans ☐ de 31 à 40ans ☐ de 41 à 50ans ☐ plus de 50ans ☐
4. Expérience: de 1 à 5ans ☐ de 6 à 10ans ☐ de 11 à 15ans ☐ plus de 15ans ☐
5. Type d'entreprise: industrielle ☐ commerciale ☐ prestation de service ☐
financière ☐
6. Type juridique: publique ☐ privé ☐ mixte ☐
7. Situation financière : Excédant ☐ déficit ☐

SVP, lisez la préface avant répondre. ("Sociétale" = communauté, ressources humaine, consommateur, environnement).

Questions de l'étude	mettez(×) dans la colonne qui convient			
<u>Axe 1: la perception du concept de comptabilité de responsabilité sociétale</u>	D'accord	peu D'accord	Pas d'accord	Sans réponse
1. Vous avez une bonne idée sur le terme «responsabilité sociétale des entreprise»				
2. L'entreprise a une responsabilité devant l'entourage où elle travaille, et doit participer à son développement, plus à sa responsabilité économique de maximiser les profits.				
3. De votre avis, l'entreprise économique doit participer à la philanthropie dans la société.				
4. De votre avis, l'entreprise économique doit adopter des politiques ont des aspects sociétales (restaurant pour les employés, formation, recherche et développement...)				
5. Les couts des activités sociétales sont considéré comme investissement pas des charges supplémentaire.				
<u>Axe 2 : l'intérêt porté pour adapter la responsabilité sociétale dans l'entreprise</u>	Oui toujours	parfois	non	Sans réponse
1. L'entreprise détermine chaque année des objectifs sociétaux à atteindre.				
2. il y a au niveau de l'entreprise un service de responsabilité sociétal ou une de ses dimensions. Quels sont ces services :				
3. L'entreprise forme ses cadres dans le domaine de la responsabilité sociétale, par assister des conférences, cycles de formation...				
4. L'entreprise retourne aux codes mondiaux de conduire (ISO, ILO, SA8000...) pour assumer sa responsabilité sociétale:				
5. l'entreprise suit d'une façon régulière la progression de sa performance sociétale.				
<u>Axe 3 : l'engagement des entreprises algériennes à la responsabilité sociétale</u>	Oui toujours	parfois	non	Sans réponse
<u>I. Relation avec la communauté</u>				
1. L'entreprise fait don pour les associations de charité.				
2. L'entreprise fait don pour les clubs sportifs.				
3. L'entreprise fait don pour les associations de culture.				
4. L'entreprise contribue à la construction ou l'équipement des mosquées, écoles, laboratoires...				
5. L'entreprise fait sponsoring aux programmes télévisés ou de la radio.				
6. L'entreprise recrute des personnes ayant des besoins spéciaux.				

7. L'entreprise permet aux petits investisseurs d'y faire de formation.				
8. L'entreprise permet aux chercheurs d'y faire des stages.				
9. L'administration de l'entreprise consulte les propriétaires et les actionnaires en ce que concerne les décisions stratégiques				
II. <u>Relation avec ressources humaines</u>	Oui toujours	parfois	non	Sans réponse
1. L'entreprise organise des cycles de formation pour ses employés pour une mise à niveau.				
2. L'entreprise a un plan de carrière.				
3. L'entreprise assure des logements pour ses cadres.				
4. L'entreprise assure des logements pour ses employés.				
5. L'entreprise assure le transport pour ses cadres.				
6. L'entreprise assure le transport pour ses employés.				
7. L'entreprise assure les moyens de protection afin d'éviter les accidents de travail.				
8. L'entreprise a des issues de secours.				
9. L'entreprise crée des espaces de loisirs pour ses employés.				
10. L'entreprise se préoccupe des aspects familiaux du personnel (primes pour les enfants, Omra...)				
11. Il y a au niveau de l'entreprise une salle de prière.				
III. <u>Relation avec consommateur</u>	Oui toujours	parfois	non	Sans réponse
1. L'entreprise fait des recherches de marketing afin de connaître les goûts et les opinions des consommateurs.				
2. L'entreprise se préoccupe aux propositions reçues des consommateurs.				
3. L'entreprise réagit immédiatement suite aux plaintes des consommateurs.				
4. L'entreprise fait des recherches afin de développer ses produits.				
5. L'emballage contient des informations suffisantes sur le produit.				
6. Les informations de produit sont écrites par plusieurs langues.				
7. L'entreprise fait appel aux média pour la promotion de ses produits.				
IV. <u>Protection de l'environnement</u>	Oui toujours	parfois	non	Sans réponse
1. L'entreprise travaille pour rationaliser la consommation des ressources naturelles.				
2. L'entreprise travaille pour rationaliser la consommation d'énergie.				
3. L'entreprise utilise des nouvelles technologies pour réduire le taux de pollution.				
4. L'entreprise cherche toujours des nouvelles sources pour la matière utilisé soit non				

contaminée.				
5. L'entreprise évite d'établir ses usines dans les zones urbaines.				
6. L'entreprise prend en compte les effets environnementaux des projets dans lesquels elle s'investi.				
7. Il se produit des déchets nocifs suite aux activités de l'entreprise.				
8. L'entreprise prend en charge le cout de l'élimination de ces déchets correctement.				
9. L'entreprise participe au boisement et embellir l'environnement.				

Axe 4 : l'intérêt porté pour les quatre dimensions de la responsabilité sociétale, au niveau de votre entreprise.

La dimension	important	Peu important	Pas important	Sans réponse
1. Relation avec la communauté				
2. Relation avec ressources humaines				
3. Relation consommateur/produit				
4. Protection de l'environnement				

République Algérienne Démocratique populaire

Université Farhat Abbass _ Sétif 01

Faculté du Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Département de Commerce

5eme année Doctorat

Spécialité comptabilité, Finance et Audit

**Questionnaire destiné au directeur financier ou une personne procuré par
lui**

Pour le but d'établir une thèse de doctorat au titre de

**La responsabilité sociétale et l'intérêt porté pour la comptabilité
sociétale au niveau des entreprises économiques algériennes**

Le chercheur : Chahrazed BELHAMEL

le superviseur : Douadi Mhidi

Préface :

La responsabilité sociétale des entreprise se répartit dans 4 dimensions: Relation avec la communauté (don, sponsoring...) ; Ressources humaines (formation, transport...) ; Relation avec consommateur (développement de produit, recherches de marketing...) ; protection de l'environnement (démunie la pollution...).

Et comme les normes comptables internationales IFRS indiquent la catégorie « publique » parmi les utilisateurs des états financiers, donc, il doit que les états divulgués par l'entreprise contiennent des informations concernant les efforts déployés par l'entreprise dans le domaine de la responsabilité sociétale.

Cette étude ne sera jamais réaliser ses buts qu'avec votre collaboration, et par répondre aux questions suivantes; et le chercheur confirme la confidentialité des données. Merci pour votre collaboration.

Informations générales :

1. Le poste occupé dans l'entreprise:
2. Spécialité: finance ☐ comptabilité ☐ management ☐ économie ☐ Autre :
3. Age: de 20 à 30ans ☐ de 31 à 40ans ☐ de 41 à 50ans ☐ plus de 50ans ☐
4. Expérience: de 1 à 5ans ☐ de 6 à 10ans ☐ de 11 à 15ans ☐ plus de 15ans ☐
5. Type d'entreprise: industrielle ☐ commerciale ☐ prestation de service ☐ financière ☐
6. Type juridique: publique ☐ privé ☐ mixte ☐
7. Situation financière : Excédant ☐ déficit ☐

SVP, lisez la préface avant répondre. ("Sociétale" = communauté, ressources humaine, consommateur, environnement).

Questions de l'étude	mettez(x) dans la colonne qui convient			
<u>Axe 1: la perception du concept de comptabilité de responsabilité sociétale</u>	D'accord	peu D'accord	Pas d'accord	Sans réponse
1. Vous avez une bonne idée sur le terme «responsabilité sociétale des entreprise»				
2. L'entreprise a une responsabilité devant l'entourage où elle travaille, et doit participer à son développement, plus à sa responsabilité économique de maximiser les profits.				
3. De votre avis, l'entreprise économique doit participer à la philanthropie dans la société.				
4. De votre avis, l'entreprise économique doit adopter des politiques ont des aspects sociétales (restaurant pour les employés, formation, recherche et développement...)				
5. Les couts des activités sociétales sont considéré comme investissement pas des charges supplémentaire.				
6. L'entreprise forme ses comptables dans le domaine de la comptabilité de responsabilité sociétale, par: assister les conférences, cycles de formation...				
7. Vous avez une assez de connaissance sur les termes utilisés dans la comptabilité de responsabilité sociétale (couts sociétaux, revenus sociétaux...)				
8. Vous avez une bonne idée sur les modèles développés au niveau international, concernant la divulgation des informations sociétales.				
<u>Axe 2: le besoin à une comptabilité de responsabilité sociétale</u>	D'accord	peu D'accord	Pas d'accord	Sans réponse
1. Le publique est un des utilisateurs des états financiers, donc l'entreprise doit divulguer des informations sociétales pour lui.				
2. La divulgation des informations concernant la performance sociétale de l'entreprise donne une image plus claire sur la performance totale de l'entreprise.				
3. La divulgation des informations concernant la performance sociétale de l'entreprise trouve une réaction de l'environnement entouré.				
4. La divulgation des informations concernant la performance sociétale de l'entreprise réalise à elle des gains financiers.				
<u>Axe3:la mesure de la responsabilité sociétale</u>	Oui toujours	parfois	non	Sans réponse
1. Au niveau de l'entreprise, la responsabilité sociétale est classée à différent dimensions. Citez ces dimensions, si elles existent:				
2. Au niveau de l'entreprise, il y a des registres spécifiques pour la saisie des charges des activités sociétales.				

3. L'entreprise utilise des autres références, plus le SCF comme IFRS, GRI, ISO,... pour mesurer les <u>couts sociétaux</u> . Citez ces références, si elles existent:				
4. L'entreprise utilise des indicateurs spécifiques pour exprimer les couts sociétaux (indicateurs d'élaboration des recherches, indicateur de sécurité industrielle...)				
5. L'entreprise mesure les bénéfices sociétaux, que la société a bénéficié grâce à les activités sociétales de l'entreprise.				
6. l'entreprise trouve des difficultés au niveau de mesurer les couts sociétaux. Citez ces difficultés, si elles existent:				
7. l'entreprise trouve des difficultés au niveau de mesurer les bénéfices sociétaux. Citez ces difficultés, si elles existent				
<u>Axe 4 : la divulgation de la responsabilité sociétale</u>	Oui toujours	parfois	non	Sans réponse
1. L'administration de l'entreprise demande des informations concernant sa performance sociétale.				
2. Les parties prenantes de l'entreprise demande des informations concernant la performance sociétale.				
3. l'entreprise établie régulièrement des rapports concernant les activités sociétales de l'entreprise dans les différent dimensions. Quel est le service responsable sur l'établissement de ces rapports :				
4. Les rapports sociétaux établis par l'entreprise s'occupent par les couts et les bénéfices sociétaux tous ensembles.				
5. l'entreprise divulgue les informations de responsabilité sociétale sous forme des prospectus distribués aux parties prenantes.				
6. l'entreprise divulgue les informations de responsabilité sociétale sur son site web.				
7. Les informations de la responsabilité sociétale divulguées par l'entreprise, sont présentées sous forme d'un "billon sociétale".				
8. L'entreprise trouve des difficultés dans la divulgation de sa responsabilité sociétale. Citez ces difficultés, si elles existent:				

Axe 5 : les facteurs motivants.

De votre avis, la possibilité d'appliquer un système de comptabilité de responsabilité sociétale dans les entreprises algériennes, est reliée par l'existence des facteurs suivants:

Les facteurs	motivant	peu Motivant	Pas motivant	Sans réponse
1. Cadre conceptuel cohérent, défini clairement les concepts et les méthodes de mesure.				
2. Modèles de divulgation des informations de responsabilité sociétale.				
3. Lois exigées par l'état, obligent les entreprises à avoir une comptabilité de responsabilité sociétale.				
4. Marché financier actif peut réagir avec les informations de la responsabilité sociétale.				
5. L'existence des organismes professionnels s'occupent d'expliquer et suivre l'application de la comptabilité de responsabilité sociétale.				
6. L'intérêt porté par conseil administratif sur l'impact des activités sociétales eu égard la performance financière.				
7. La pratique forte et continuée des activités sociétales.				
8. L'organisation des cycles de formation pour les comptables, sur la comptabilité de responsabilité sociétales.				
9. Perception suffisante des comptables sur le concept de comptabilité sociétale.				

المخلص

الملخص:

يتطرق البحث إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد تم إجراء دراسة استقصائية استهدفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الكبيرة، بغرض دراسة الجانبين الأساسيين للموضوع؛ فالجانب الأول يتعلق بمدى احترام والتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية، وقد وجدنا أنه يتوفر لدى المديرين العاملين لهذه المؤسسات إدراك جيد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد اهتمام بتدريس هذا المفهوم داخل مؤسساتهم، كما أن التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية لا يتسم بصفة الدوام، بل هي مجرد ممارسات غير منتظمة، تقوم بها المؤسسة من حين لآخر.

بالنسبة للجانب الثاني للبحث الذي يتعلق بممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فقد خلصنا إلى أن هذه الممارسة غير موجودة، حيث وجدنا أنه يوجد إدراك جيد للمديرين الماليين لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لكنهم لا يرون أنه توجد حاجة لمسك هذا النوع من المحاسبة، كما وجدنا أنه لا يتم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا القياس ولا الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الملاحظة التي لاحظناها خلال هذه الدراسة، أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو، تقوم بتبويب التكاليف الاجتماعية وقياسها والإفصاح عنها في شكل تقارير خاصة منفصلة عن التقارير المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح الاجتماعي، التكاليف الاجتماعية.

Abstract:

This study discusses the subject of corporate social responsibility (CSR) and the importance given to its accounting in the Algerian economic corporates. We have conducted a survey targets the large Algerian economic corporates, to study the two main sides of theme:

First, the respect and commitment of these corporates to their CSR, and we found that the general managers have a good grasp to the concept of CSR, but they do not care about solidifying it inside corporates. Besides, the commitment of the Algerian economic corporates to their CSR is not characterized by permanence; it is just irregular practices done from time to time.

Second, the practice of CSR accounting in the Algerian economic corporates. We discovered that it does not exist, where we found a good grasp for the concept of CSR accounting by the financial directors. There is a conviction of the no need to this type of accounting, as we found that the Algerian economic corporates do not measure and disclose their efforts in CSR.

We have noticed that the corporates having the ISO certificate, classify the social costs, measure them and disclose them in special reports, separated on the financial reports.

Key Words : CSR, CSR accounting, social disclosure, social costs.